عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

علاقة حركة حماس مع مصر وأثرها على القضية الفلسطينية (2014 – 2018)

محمود عبد الرازق محمد البريم

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440هـ/2019م

علاقة حركة حماس مع مصر وأثرها على القضية الفلسطينية (2014 – 2018)

إعداد:

محمود عبد الرازق محمد البريم

بكالوريوس علوم سياسية جامعة الأزهر/فلسطين

إشراف: أ. د. وليد حسن المدلل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في مسار الدراسات الإقليمية– فرع الدراسات العربية/المعهد الإقليمي/ عمادة الدراسات العليا/جامعة القدس

1440هـ/2019م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية/ برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

علاقة حركة حماس مع مصر وأثرها على القضية الفلسطينية (2014 - 2018)

اسم الطالب: محمود عبد الرازق محمد البريم
الرقم الجامعي: 21612995

إشراف: أ. د. وليد حسن المدلل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/5/22م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د. وليد المدلل التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: أ. د. رياض العيلة التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: د. عدنان أبو عامر التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1440هـ/2019م

إهداء

أُهدي هذا الجهد البحثي المتواضع إلى:

- من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله، إلى روح والدي الطاهرة.
- رمز العطاء والحنان... أمي الغالية أطال الله في عمرها، وألبسها ثوب الصحة والعافية والإيمان.
- من شاركتني المشوار؛ فقاسمتني الحزن والفرح زوجتي الغالية.
- مهجة قلبي، وفرحة عمري أبنائي ديما، علي، لميس، عمر، إبراهيم.
- الأكرم منا جميعًا شهداء فلسطين وأسرانا البواسل.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع

الباحث/ محمود عبد الرازق محمد البريم

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمود عبد الرازق محمد البريم

التاريخ: 2019/5/22

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة، وأزكى التسليم، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، وبعد...

يشرفني بعد أن منَّ الله عليّ بإنجاز هذه الدراسة أن أتقدم بداية بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعتي الموقرة جامعة القدس أبو ديس منارة العلم والمعرفة، والشكر موصول أيضًا لجامعة فلسطين – غزة؛ لاستضافتها الكريمة لنا على مدار عامين، كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكبير سعادة الأستاذ الدكتور/ وليد المدلل؛ لتفضله بالإشراف على رسالتي، والذي لم يبخل عليّ بخبرته وتوجيهاته ونصحه، ولم يدَّخِر أيَّ جهدٍ لتخرج هذه الرسالة إلى النور.

كما وأتقدم أيضًا بالشكر للجنة المناقشة الأساتذة الكبار: الأستاذ الدكتور/ رياض العيلة، والدكتور/ عدنان أبو عامر؛ لتفضلهما مشكورين بمناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بالملاحظات القيّمة، والتوجيهات الحكيمة، فبارك الله فيهم.

وشكري موصولٌ لكل من علَّمَني حرفًا طوال مسيرتي العلمية، وكل من دعمني وساهم في بناء قدراتي العلمية، وخاصة أساتذتي في قسم الدراسات الإقليمية – فرع الدراسات العربية – جامعة القدس – غزة وهم: الدكتورة تهاني جفال منسقة البرنامج في قطاع غزة، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أبراش، الدكتور/ خالد أبو شعبان، الدكتورة عبير ثابت، الأستاذة/ سماح شبير.

وأخيراً أُقَدِّمُ عظيم الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد في إنجاز هذه الدراسة.

الباحث/ محمود عبد الرازق محمد البريم

فهرس المحتويات

إقرار: .....أ
شكر وعرفان .....ب
فهرس المحتويات .....ج
الملخص: .....ز
Abstract .....ط

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة) 1

1.1 مقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 4
3.1 أهمية الدراسة 5
4.1 أهداف الدراسة 5
5.1 فرضيات الدراسة 6
6.1 منهجية الدراسة 6
7.1 حدود الدارسة 7
8.1 الدراسات السابقة.....8
9.1 محتويات الدراسة 14

الفصل الثاني: علاقة مصر بالقضية الفلسطينية قبل عام 2006 16

1.2 مقدمة 16
2.2 مصر والقضية الفلسطينية: لمحة تاريخية 17
1.2.2. الدور العسكري والسياسي لمصر خلال نكبة عام 1948 وما بعدها: 18
2.2.2. اتفاقية الهدنة بين مصر و"إسرائيل" عام 1949: 19
3.2.2. نشأة النظام السياسي الفلسطيني برعاية مصرية:.....19
4.2.2. تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية على إثر هزيمة (67):.....20
5.2.2. حرب (73) ومخرجاتها السياسية على القضية الفلسطينية: 21

3.2 العلاقة بين حركة حماس ومصر (1987 – 2007)..... 22
1.3.2. خلفية العلاقة بين حركة حماس ومصر: 23
2.3.2. محددات العلاقة السياسية بين حركة حماس ومصر:..... 26
1.2.3.2. محددات العلاقة السياسية من طرف مصر: 27
2.2.3.2. محددات العلاقة السياسية من طرف حماس: 29
3.3.2. القضايا الخلافية بين حركة حماس ومصر:..... 30
1.3.3.2. طبيعة وشكل المقاومة الفلسطينية:..... 30
2.3.3.2. بناء وتشييد الأنفاق الفلسطينية: 31
3.3.3.2. ملف الانقسام:..... 31
4.3.3.2. إشكالية العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية:..... 31
5.3.3.2. أزمة معبر رفح: 32
6.3.3.2. إشكالية العلاقة مع المحور القطري – التركي: 32
4.2 السياسة المصرية تجاه حركة حماس في ضوء سيطرتها على قطاع غزة..... 33
1.4.2. الموقف المصري من نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006: 33
2.4.2. الموقف المصري من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة: 35
5.2 الخاتمة..... 36

الفصل الثالث: أثر التحولات السياسية في مصر على العلاقة مع حماس (2011 – 2013)..... 37

1.3 مقدمة 37
2.3 علاقة حركة حماس بمصر في ضوء ثورة 25 يناير 2011 39
1.2.3. موقف حركة حماس من ثورة 25 يناير:..... 40
2.2.3. السياسة المصرية تجاه حركة حماس فترة حكم المجلس العسكري: 41
3.2.3. مصر والقضية الفلسطينية في ضوء ثورة يناير، وأثرها على العلاقة مع حركة حماس:...43
1.3.2.3. الموقف المصري من التسوية السياسية:..... 43
2.3.2.3. الدور المصري في المصالحة الفلسطينية خلال حكم المجلس العسكري: 44
3.3.2.3. الموقف المصري من حصار قطاع غزة:..... 44
3.3 علاقة حركة حماس مع مصر فترة حكم الرئيس مرسي (2012 – 2013)..... 45
1.3.3. أثر وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر على الموقف من حركة حماس: ...46
2.3.3. الموقف المصري في عهد الرئيس مرسي من عدوان 2012 على قطاع غزة: 47
3.3.3. الموقف المصري في عهد الرئيس مرسي من الحصار المفروض على قطاع غزة: .. 49

4.3 دور المصري برئاسة الرئيس مرسي في ملفي المصالحة والتهدئة مع "إسرائيل" 2012. 51
1.4.3. العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2012: 51
2.4.3. الدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية: 52
3.4.3. دور مصر في اتفاق وقف إطلاق النار عام 2012 بين حركة حماس و"إسرائيل": 55
5.3 الخاتمة 56

الفصل الرابع: تداعيات حراك 30 يونيو 2013 على علاقة حماس بمصر 57

1.4 مقدمة 57
2.4 السياسة المصرية تجاه حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي في 30 يونيو 2013..... 59
1.2.4. الموقف السياسي المصري تجاه حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي: 60
2.2.4. الإجراءات الأمنية والاقتصادية التي اتخذتها مصر ضد حركة حماس وقطاع غزة:62
1.2.2.4. تدمير الأنفاق الحدودية: 62
2.2.2.4. إغلاق معبر رفح: 63
3.2.2.4. الإجراءات القضائية ضد حماس، واتهامها بـــ "الإرهاب": 64
3.4 الموقف المصري من حركة حماس خلال عدوان 2014 على غزة 67
1.3.4. الدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية بعد 30 يونيو 2013: 67
2.3.4. الدور المصري خلال حرب 2014 على غزة، والتهدئة مع "إسرائيل": 70
4.4 الخاتمة 74

الفصل الخامس: التقارب الحمساوي المصري في ضوء المصالح الاستراتيجية والمتغيرات المحلية والإقليمية 75

1.5 مقدمة 75
2.5 محددات التقارب الحمساوي المصري في ضوء تقارب المصالح الاستراتيجية..... 77
1.2.5. العوامل التي أدت إلى تقارب الموقف المصري تجاه حركة حماس: 78
2.2.5. العوامل التي أدت إلى تغير موقف حركة حماس من مصر: 80
3.5 وثيقة المبادئ والسياسات العامة: قراءة في التحولات السياسية لدى حركة حماس..... 85
4.5 دور مصر في التوقيع على اتفاق المصالحة 2017، ورعاية التهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة 88
5.5 الخاتمة 92

الفصل السادس: مستقبل العلاقة بين حماس ومصر وأثرها على القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية 93

1.6 مقدمة 93
2.6 التحديات التي واجهت تطور العلاقة بين حركة حماس ومصر 95
3.6 تطور العلاقة بين حركة حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية 100
1.3.6. عوامل التقارب بين حركة حماس ومصر في ضوء تفاهمات المصالحة والتهدئة: ... 101
2.3.6. تشخيص العلاقة بين حركة حماس ومصر: 102
4.6 رؤية استشرافية لمستقبل العلاقة بين حركة حماس ومصر 105
1.4.6. سيناريو التقارب التكتيكي بين حركة حماس ومصر: 106
2.4.6. التقارب الاستراتيجي في العلاقة بين حركة حماس ومصر: 107
3.4.6. العودة إلى المربع الأول وحدوث التنافر والصدام بين حركة حماس ومصر: 107
5.6 الخاتمة 109
6.6 النتائج والتوصيات 110
1.6.6. النتائج: 110
2.6.6. التوصيات: 111
المصادر والمراجع 113

الملخص:

حظيت القضية الفلسطينية منذ بداياتها باهتمام ورعاية مصرية، وذلك لأسباب واعتبارات جيوسياسية؛ دفعت مصر لمتابعة ما يجرى في الساحة الفلسطينية، والاضطلاع بدور بارز على المستوى الإقليمي والدولي؛ لإسناد الموقف الفلسطيني في مختلف القضايا والملفات، وظلَّتْ القاهرة تمثِّلُ المحطة الأولى في أيِّ تحرك سياسي فلسطيني، حتى بعد تعثُّرِ عملية التسوية، واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي أثبتت خلالها حماس أنها حركة مقاومة فلسطينية أثرت في الساحة الفلسطينية، حيث احتفظت مصر بعلاقات محدودة مع حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية 2006، لكنها لم تعترف بشرعية حكمها في قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه عام 2007، إلا أن الدور المصري كان بارزًا خلال الوساطة المصرية للتفاهمات بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة الفلسطينية في أعقاب عدوان "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2008، ولاحقًا عبر الوساطة المصرية لإتمام صفقة تبادل الأسرى، والتي تمت عام 2011، بالإضافة للتهدئة في أعقاب عدوانيّ 2012 و 2014.

تناولت الدراسة تحليل منحنيات العلاقة المصرية مع حماس ما بين التحسن في عهد الرئيس مرسي، والتوتر في عهد الرئيس الحالي السيسي، والتي ما لبثت أن عادت العلاقة تتعافى تدريجيًّا بعد التغيير الذي أجرته حماس في لغة خطابها السياسي نتيجة مراجعات داخلية كانت إحدى ثمارها الكشف عن وثيقتها السياسية في مايو 2017، والتي عكست حرص الحركة في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، ورغبتها في إظهار نفسها كحركة فلسطينية ليس لها ارتباطات بجماعة الإخوان المسلمين، والذى بدوره دفع مصر للتجاوب وإبداء مرونة في لقاء قادة حماس في القاهرة؛ للتباحث في ملفات المصالحة، والتهدئة، إضافة إلى التفاهمات حول ضبط الحدود، ومواجهة الجماعات المتشددة، وبقيت العلاقة في إطارها التكتيكي؛ لاعتبارات سياسية مصرية، وظروف وأسباب إقليمية ودولية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل محددات هذه العلاقة ومستقبلها.

وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم التداعيات والأسباب التي أدت إلى توتر العلاقة بين حماس ومصر، ومن ثم الاطلاع على مسوغات تحسن العلاقة مؤخَّرًا، ومناقشة سيناريوهات مختلفة لمستقبل العلاقة بين حماس ومصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن حماس تجاوبت مع المبادرات المصرية المختلفة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وأبدت مرونة كافية؛ كنتيجة لمراجعات نقدية ذاتية لسياستها في إدارة قطاع غزة، في ظل التغيرات السياسية الإقليمية، بعد 3 يوليو 2013، وتراجع دور الإخوان المسلمين ومكانتهم إقليميًّا ودوليًّا، وازدياد الضغوط عليهم في مختلف أماكن تواجدهم.

سيبقى استقرار العلاقة بين حماس ومصر؛ يلبي المطالب الأمنية المصرية، ويقود إلى تعزيز الحضور المصري في القضية الفلسطينية، ويوفّر فرصة قوية لدخول القاهرة على خطّ إنجاز صفقة تبادل أسرى بين حماس والجانب "الإسرائيلي"، لكن تطور العلاقة إلى مراحلها الاستراتيجية مرهونة بعوامل عدة تتمثل في حسابات المصالح لكل من الطرفين، وتغير سياسات النظام في مصر تجاه حماس، أو تراجع حماس عن جزء من ثوابتها ومبادئها، وخصوصًا فيما يتعلق بالعمل المسلح؛ لإرضاء مصر، وقبول حماس بالرؤية السياسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

كما أوصت الدراسة بأن تسعى حماس لنقل العلاقة مع مصر من مرحلتها التكتيكية المتواضعة إلى مراحل متقدمة؛ لتصل إلى مراحلها الاستراتيجية من خلال حوار استراتيجي بناء، وتنفيذ التزامات وتفاهمات متبادلة في ملفات هامة تشمل جوانب سياسية، وأمنية، واقتصادية.

كما وتوصي الدراسة حماس بالعمل على رفع اسمها من قوائم "الإرهاب" الأمريكية والأوروبية، وذلك عبر الطرق والأساليب القانونية والسياسية والدبلوماسية؛ لأن ذلك يمكن أن يشكل بداية تحوّل في الانفتاح نحو علاقات حقيقية مع مصر، ويرتب قبولها دوليًّا؛ كحركة تحرر وطني، وكحزب سياسي.

The Relationship between Hamas Movement and Egypt, and its Impact on the Palestinian Issue (2014 - 2018)

Prepared by: Mahmoud Abd AlRazeq Mohammed Al-Breem

Supervisor: Prof. Waleed Hasan Al-Modallal

Abstract:

The Palestinian cause has received an Egyptian attention and care since the dawn of history, due to reasons and geopolitical considerations that prompted the Egyptian state to follow what is happening in the Palestinian arena and to play a prominent role at the regional and international level to support the Palestinian position in various issues and files. Cairo remained the first stop in any Palestinian political move, even after the political process faltered and the outbreak of the Al Aqsa Intifada in 2000, during which Hamas emerged as a Palestinian resistance movement with a strong influence on the Palestinian issues. Egypt has maintained limited relations with Hamas after winning the 2006 legislative elections when Egypt did not recognize the legitimacy of Hamas' rule in Gaza after the takeover of 2007. Still, the Egyptian role was prominent in the mediation for the memorandum of understandings between "Israel" and the Palestinian resistance factions in the wake of Israel's war on Gaza Strip 2008, and later through Egyptian mediation to complete a prisoner exchange deal in 2011, in addition to the truces of 2012 and 2014 wars.

The study also examined the ups and downs of the relationship with Hamas which showed improvement in the era of President Mohamed Morsi and tension in the era of President Abdel Fattah Al Sisi and soon started to recover after the change carried out by Hamas on its political discourse which was a result of internal reviews and the disclosure of its political document in May 2017. It reflected the movement's keenness to deal with regional and international changes and its desire to show itself as a Palestinian movement with no connections with Muslim Brotherhood, which, in turn, prompted the Egyptian state to respond positively and show flexibility in meeting Hamas leaders in Cairo to discuss the files of reconciliation, calm, understandings on border control and confrontation of militant groups. For Egyptian political considerations and regional and international circumstances and reasons, the relationship remained within its tactical framework.

The researcher used an analytical descriptive methodology in analyzing the determinants and future of this relationship.

The study aimed to identify the most important reasons that led to tension in the relationship, and then look at its improvement recently, and different scenarios for the future relationship between Hamas and Egypt will be discussed.

The researcher has arrived to a conclusion that Hamas responded to various Egyptian initiatives to end the Palestinian division. Egypt showed sufficient flexibility, as a result of self-critical reviews of of Hamas policies and its management of Gaza Strip, and in the light of the regional and political changes, after July 3, 2013, and the decreasing role of Muslim Brotherhood regionally and internationally.

Moreover the Stability of the relationship between Hamas and Egypt, meets the Egyptian security demands, and leads to strengthening the Egyptian presence in the Palestinian cause, which provides a strong opportunity to get Cairo on the line to complete the prisoners' exchange deal between Hamas and the "Israeli" side. But the development of the relation to its strategic stages is subject to several factor, which represented on the account of the interests of the both parts, the change of the Egyptian Regime's policies toward Hamas, or retreating by Hamas for some of its principles. Especially what is related to the military side to satisfy Egypt and Hamas acceptance to the Egyptian political vision toward the Palestinian Cause.

As shown above the study recommended that Hamas seeks to transfer the relationship with Egypt from its modest tactical stage to advanced stages to reach its strategic goals through a constructive strategic dialogue and implementation of mutual commitments and understandings in important files: political, security and economic.

In addition to that Hamas should attempt to remove its name from American and European terrorist lists based on legal, political and diplomatic dialogue. This could be the beginning of a shift towards a genuine relation with the Egyptian regime. It would result in international acceptance of Hamas as a national liberation movement and political party.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1.1 مقدمة

تأثرت القضية الفلسطينية منذ نشأتها بتوجهات السياسة المصرية بحكم العوامل الجيوسياسية؛ التي جعلت مصر تتعامل مع القضية الفلسطينية؛ كقضية أمن قومي في إطار الصراع العربي "الإسرائيلي"، كما لعبت الروابط القومية والثقافية دورًا تاريخيًّا في توطيد العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والمصري، وبرزت القضية الفلسطينية؛ كأهم أولويّات السياسة المصرية؛ باعتبارها قضية العرب المركزية، وهذا ما اتضح من خلال السياسة المصرية منذ الإعلان عن قيام "إسرائيل"، وحتى توقيع اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل" عام 1979.

ظلت مصر حاضرة وتحظى بدور رئيس فيما يخص القضية الفلسطينية وتطوراتها حتى بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع "إسرائيل"، بالرغم من المعارضة الشديدة لها فلسطينيًّا وعربيًّا، والعزلة التي دخلت فيها مصر في تلك الفترة، إلا أن مصر التي أصبح لديها قنوات اتصال مع "إسرائيل" استطاعت كسر عزلتها، والعودة للمشهد السياسي العربي بقوة إبّان أزمة الخليج الثانية 1990، واستطاعت مصر بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك أن يستعيد زعامة مصر للنظام العربي، في مرحلة شهد فيها النظام الدولي تحولات دراماتيكية، كما ازداد الموقف المصري قوة واتساعًا تجاه القضية الفلسطينية في ضوء انطلاق عملية التسوية السياسية في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 (السيد، 1996، ص87).

استمر تأثير مصر على الشأن السياسي الفلسطيني في تزايد بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، وظلت القاهرة تمثل المحطة الأولى في أيِّ تحرك سياسي فلسطيني رسمي، حتى بعد تعثر عملية التسوية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي أثبتت خلالها حماس أنها حركة مقاومة فلسطينية ذات تأثير قويٍّ على الساحة الفلسطينية، ولا يمكن تجاوزها.

بدأت علاقة حركة المقاومة الإسلامية – حماس– تتبلور مع مصر عام 2003حين عقدت أول تهدئة بين الفصائل الفلسطينية من جهة، ودولة الاحتلال من جهة أخرى برعاية مصرية، وبالتالي أسست هذه التهدئة لعلاقة شبه رسمية بين حماس ومصر. ومع فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006وتشكيلها للحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية دخلت حماس المعترك السياسي الرسمي، الأمر الذي فتح بابًا لتطور العلاقة بين الطرفين.

بعد أن رفضت "إسرائيل" الاعتراف بشرعية الحكومة العاشرة، وفرضت عليها حصارًا مشددًا، بالإضافة لاحتدام الحالة الأمنية في قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس التي سيطرت على القطاع بالقوة المسلحة، الأمر الذي اعتبرته السلطة الفلسطينية انقلابًا على الشرعية، وقد تبنت مصر هذا الموقف، وشددت من إجراءاتها الأمنية على الحدود مع قطاع غزة، فيما اعترفت بشرعية حكومة الطوارئ التي شكلها الرئيس الفلسطيني برئاسة سلام فياض (صحيفة الحياة، 2017/6/24).

حافظت مصر على مستوى منخفض من العلاقات مع حماس، في ظل عدم اعترافها بشرعية حكمها في قطاع غزة، وبرزت تلك العلاقة من خلال الوساطة المصرية للتفاهمات بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة الفلسطينية في أعقاب عدوان "إسرائيل" على غزة عام 2008، ولاحقًا عبر الوساطة المصرية لإتمام صفقة تبادل الأسرى عام 2011. لكنَّ مصر وفى سياقها العام دومًا كانت تسعى إلى الحوار والتعاون بين الشعبين الفلسطيني والمصري؛ رغبة في تحقيق أواصر الأخوة المصرية الفلسطينية وتعزيزها (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2016).

ومع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر عام 2012، اتخذت السياسة المصرية منحى جديدًا تجاه حماس وقطاع غزة؛ مما زاد من أبعاد التعاون والتنسيق بين حماس ومصر، إلا أن العلاقات المميزة بين حماس ومصر برئاسة الرئيس محمد مرسي لم تستمرَّ طويلاً؛ فسرعان ما تدخلت المؤسسة العسكرية المصرية، وأطاحت بحكم الإخوان المسلمين، وعزلت الرئيس مرسي،

وأعلنت عن خارطة طريق أوصلت وزير الدفاع السيسي إلى رئاسة مصر. وعلى إثرها تدهورت العلاقة بين النظام المصري الجديد وحماس التي تبنت موقف الإخوان المسلمين، ولم تعترف بنتائج 30 يونيو، وعليه؛ اتُّهِمت حماس بالتدخل في الشأن المصري الداخلي. وبقيت العلاقة المتأزمة بين الطرفين تزداد سوءًا حتى خلال عدوان عام 2014 على قطاع غزة، فبالرغم من التوصل لاتفاق تهدئة برعاية مصرية إلا أن حماس أصبحت تواجه ضغوطات غير مسبوقة؛ اقتصادية، وسياسية، لدرجة إصدار القضاء المصري أحكامًا قضائية ضد حماس وذراعها العسكري، واتهامها "بالإرهاب"؛ مما شكَّلَ تحدِّيًا كبيرًا؛ كون مصر هي العمق الاستراتيجي والسند القوي لفلسطين، ولها ثقلٌ عربيٌّ وإقليميٌّ ودوليٌّ، وهي واحدة من أهم أبواب الشرعية في المنطقة، وأنَّ توتُّرَ العلاقة بينها وبين حماس له انعكاسات خطيرة (أبو شاويش، 2016، ص2).

علَّق القياديُّ في حماس موسى أبو مرزوق "بأن وضع حماس على لائحة "الإرهاب" لم يكن عائقًا أمام استمرار التواصل مع الحركة، إلّا أنه لم يصل هذا التواصل إلى حد الانفتاح التام؛ نتيجة القيود المفروضة على علاقاتها السياسية" (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019).

ظلت العلاقات متوترة مع مصر إلى أن أعلنت حماس عن وثيقتها السياسية في مايو 2017، وبعدها زار وفد رسمي من حماس القاهرة، وبدأ الإعلام يتحدث عن تحسن في العلاقة في ضوء الرعاية المصرية للمصالحة الفلسطينية الداخلية في أكتوبر 2017، وخصوصًا في ظلِّ إعلان الحركة عن وثيقة المبادئ التي ساهمت في تطوير علاقة حماس بالدول الخارجية بما فيها مصر، وهذا تطور محمود يواكب التطورات الاستراتيجية الحاصلة في الإقليم (أبو بكر، 2017، ص7).

من الواضح أن حماس سعت لإقامة علاقات جيدة مع نظام الرئيس السيسي؛ رغبة في كسر عزلتها الداخلية والخارجية، وتحسين واقع الحياة في قطاع غزة من الناحية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي بدأت حماس بتنفيذ إجراءات أمنية وسياسية من شأنها تحسين العلاقة مع مصر مرحليًّا، وما يتبع ذلك من تغيرات في المواقف السياسية للطرفين، بما ينعكس إيجابيًّا على الشأن الفلسطيني الداخلي، كما على القضية الفلسطينية ومستقبلها. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في علاقة حماس مع مصر في ضوء التغيرات التي طرأت على مواقف الطرفين، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

انعكست التحولات السياسية في مصر على علاقة حماس بمصر، فقد كان نظام الرئيس مبارك يتعامل مع حماس بحذر شديد قبل دخولها الانتخابات، وبعد فوزها اعترف بحكومتها التي تشكلت تحت سقف السلطة الفلسطينية، لكنه لم يعترف بشرعية حكمها في قطاع غزة بعد سيطرتها عليه بالقوة المسلحة، ومع وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر تحسن موقف حماس، ورفعت سقف اشتراطاتها بخصوص المصالحة الفلسطينية الداخلية، إلا أن الرئيس مرسي لم يستطع أيضًا الاعتراف الصريح بشرعية حماس في قطاع غزة.

وبعد عزل الرئيس مرسي في يوليو 2013عادت العلاقات المصرية الحمساوية أسوأ من ذي قبل، وأصبح واضحًا لدى أوساط سياسية مختلفة أن حماس لن تستطيع كسر عزلتها إلا من خلال مصر، وهذا ما أجبر حماس على تبني خطاب تصالحي تجاه مصر، والإقدام على إجراءات أمنية وسياسية؛ لإزالة التوتر في العلاقة مع مصر، فيما اعتبرته الحركة (مراجعات ذاتية)؛ عبرت عنها في وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أعلنت عنها في مايو 2017، والتي أعادت فيها حماس تعريف نفسها بعيدًا عن جماعة الإخوان المسلمين، وحملت مبادئ وأفكارًا تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الإقليم.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة علاقة حركة حماس مع مصر؟ وما أثر ذلك على القضية الفلسطينية؟

وقد انبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما محددات العلاقة بين حماس ومصر؟
- إلى أي مدى تأثرت حماس بالتغيرات السياسية الداخلية في مصر بعد ثورة يناير 2011؟
- ما تداعيات سقوط حكم الإخوان في مصر على حماس؟ وهل استطاعت حماس إبعاد نفسها عن دائرة الصراع الداخلي على السلطة في مصر؟
- ما دوافع تقارب حماس مع مصر في ضوء المواقف الأخيرة للطرفين؟
- ما مدى تأثير علاقات حماس مع مصر على مستقبل القضية الفلسطينية؟

3.1 أهمية الدراسة

1- حداثة المشكلة؛ فالتغيرات، والتجاذبات، والتوترات بين حماس ومصر أثرت على القضية الفلسطينية.
2- تعالج الدراسة موضوعًا هامًّا وخطيرًا وحيويًّا ما زالت أبعاده وتأثيراته واضحةً وملموسةً على سكان قطاع غزة، وحاضرةً على المستوى الإقليمي والدولي خاصة في ظل الحديث عن صفقة تسوية تاريخية "صفقة القرن" تُحَضِّر لها الإدارة الأمريكية خلال هذه المرحلة.
3- تحتل القضية الفلسطينية حيزًا كبيرًا من سياسة مصر الخارجية؛ لاعتبارات كثيرة؛ فهي ذات بُعْدٍ قوميٍّ سياسيٍّ وعسكريٍّ وأمنيٍّ... إلخ.
4- تقديم الاستشارة عبر هذه الدراسة لصنّاع القرار؛ لاتخاذ القرارات المناسبة في العلاقة بين حماس ومصر، بما يحقق مصالح الطرفين، ويساهم في نزع فتيل الأزمة.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتتمثل في الآتي:

1- الكشف عن مسار العلاقة بين حماس ومصر.
2- معرفة مدي تأثر حماس بالتغيرات السياسية الداخلية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م.
3- التعرّف إلى الأسباب التي أدّت إلى توتر العلاقة بين حماس ومصر، والخلفيات التي قادت علاقة الطرفين إلى الأزمة.
4- الكشف عن التداعيات الناجمة عن توتر العلاقة بين الطرفين، وأثر هذه التداعيات على القضية الفلسطينية.
5- تحديد أهم المعطيات والحقائق والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والمرتكزات التي يجب أن تستند إليها حماس والنظام المصري الجديد؛ لضمان نجاح العلاقة بينهما مستقبلًا؛ بما يحقق مصالح الطرفين.

5.1 فرضيات الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة التي تُعْنى بدراسة طبيعة العلاقة بين النظام المصري وحماس، وأثرها على القضية الفلسطينية، فإن الباحث يضع الفرضيات الآتية:

1- علاقة حماس مع مصر لم تصل إلى القطيعة؛ وأنّ الطرفين حريصان على إبقاء العلاقة؛ لاعتبارات كثيرة.
2- حماس بحاجة إلى إبقاء خطوط التواصل مع مصر مفتوحة، كما أنّ حماس لن تتمكن من ضبط إيقاع علاقتها مع الفصائل الفلسطينية، وتحديدًا حركة فتح إلا من خلال تواصلها مع مصر.
3- حماس لاعب هامٌّ على الساحة الفلسطينية لا يمكن لمصر أن تتجاوزه؛ إذا أرادت مصر لعب أدوار هامة في الملف الفلسطيني.

6.1 منهجية الدراسة

يعبر المنهج عن الأسلوب والطريقة التي ينتهجها الباحث في دراسته للمشكلة؛ لمعرفة الحقيقة، والوصول إليها، وبالنظر إلى طبيعة الدراسة في معرفة طبيعة العلاقة بين حماس ومصر، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية، يجد الباحث أن هناك تداخلاً بين مستويات الدراسة العلمية والعملية، وبالتالي من الصعب استخدام منهج بحثي واحد فقط، لذا قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من مناهج البحث العلمي، وهي:

- المنهج التاريخي:

هذا المنهج عبارة عن تتبع أحداث الماضي، وتفسيرها؛ بهدف الوقوف على مضامينها، بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات، واستخلاص العبر منها؛ فالأحداث التاريخية تعدُّ مادة غنية عند القيام بتحليلها، واستخلاص مضامينها المختلفة، وبالتالي فهي تُثْري الأفكار والخبرات، بالإضافة إلى تطوير المناهج العلمية المستخدمة من قبل الباحث، وتعميقها بشكل إيجابي (أبراش، 1999، ص137).

لذلك سيتم توظيف هذا المنهج؛ لتتبع تاريخ العلاقة بين حماس ومصر، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية، ومعرفة العناصر التالية والمتغيرة في هذه العلاقة، وكيف أثرت في المواقف المصرية وحماس.

- المنهج الوصفي التحليلي:

وهو المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حَدَثًا أو قضيةً موجودة حاليًّا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها (الأغا والأستاذ، 2003، ص8).

وبناء على التعريف السابق؛ فإنه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ للوصول إلى نقاط العلاقة بين حماس ومصر ومرتكزاتها، وخصوصًا أن مشكلة الدراسة ما زالت تفاعلاتها ونتائجها تتوالد، بمعني آخر هي ظاهرة مستمرة، وبالتالي فإن المنهج الوصفي التحليلي هو أنسب المناهج وأنجعها لدراسة مثل هذه الظاهرة، وبالتالي فإن المنهج يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات من ناحية كونها طردية أو عكسية، إيجابية أو سلبية.

- منهج تحليل المضمون:

عرَّفَ حمزاوي وعبد الفتاح (2010، ص27) هذا المنهج بأنه يتيح بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها، كما يتيح دراسة موقف الهيئات والمؤسسات وسلوكها؛ كتحليل توجهات حزب سياسي معيّن ومواقفه من خلال افتتاحية الجريدة التابعة له مثلاً.

وبالتالي يمكن استخدام هذا المنهج في تحليل مضمون الخطابات والتوجهات، والمواقف، والتصريحات سواء للنظام المصري أو حماس.

7.1 حدود الدارسة

1- **الحد الزماني:** (2014 – 2018م)
2- **الحد المكاني:** (فلسطين – جمهورية مصر العربية)
3- **الحد الموضوعي:** علاقة حماس بمصر، وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

8.1 الدراسات السابقة

1- عبد الحكيم حنني (2017): "**منهجية حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجًا (2000-2015)**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

بينت هذه الدراسة منهجية حماس السياسية في علاقتها الخارجية والدولية خاصة مع سوريا، وأوضحت الأسس والمبادئ التي أقامت عليها حماس علاقتها الخارجية، وكشفت الدراسة أهمية سوريا بالنسبة لحماس، وما قدمت لها من دعم سياسي وأمني ومالي... إلخ، كما أوضحت الدراسة دلالات الخلافات بين سوريا وحماس وانعكاساتها. استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلة شبه المنظمة أو المفتوحة، مع الفاعلين المباشرين من قيادات الحركة وكوادرها، كما قام بقراءة وثائق خاصة -حصل عليها من مواقع حماس عبر الإنترنت ومكاتب الحركة- وتحليلها، وأجرى مقابلات مع شخصيات من سوريا وحلفائها، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن المبادئ التي قامت عليها حماس علاقتها الخارجية؛ تنقسم إلى قسمين؛ قسم شرعي ديني من موروث الفقه الإسلامي وأدلته الشرعية، وقسم أخذته من التجربة العملية والميدانية المباشرة في ميدان السياسة، وبناء العلاقات مع الدول المختلفة، وأن العلاقة التي جمعت النظام السوري وحماس كانت علاقة برجماتية مصلحية، وأن قرار قيادة حماس بالخروج من سوريا كان قرارًا داخليًّا.

وأوضحت نتائج الدراسة أن حماس تهتم ببناء علاقات خارجية مع الدول والمؤسسات الدولية والأحزاب السياسية؛ مما يدلل على اهتمام حماس بتطوير علاقاتها الخارجية، وأن حماس وضعت لعلاقاتها الخارجية أهدافًا عملت على تحقيقها، وميزت بين أهداف علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية وبين الدول الأجنبية، وأن العلاقة التي جمعت النظام السوري وحماس كانت علاقة قوية وقائمة على العداء "لإسرائيل"، ودعم المقاومة والممانعة. وفي الوقت نفسه فإن هذه العلاقات كانت قوية مع الشعب السوري الذي مثَّل حاضنة دافئة وراعية لحماس؛ والذي في الوقت نفسه ثارت قطاعات واسعة منه ضدّ النظام؛ مما أوقع حماس في حرج كبير.

2- دراسة صابرين أبو شاويش (2016): **أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية خلال فترة (2011-2015).**

هدفت الدراسة إلى البحث عن أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية خلال فترة (2011-2015)، حيث ناقشت الباحثة محددات العلاقة الفلسطينية المصرية

التي أدت إلى ترابط العلاقة بين الطرفين، بالإضافة إلى التركيز على أثر التحركات المصرية على قطاع غزة؛ كقضية الحصار، ومعبر رفح، والأنفاق، والانقسام، والمصالحة، ودور مصر الدبلوماسي في المفاوضات لإيقاف الحرب على قطاع غزة، كما أوصت الدراسة بإنجاز المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الداخلي، وحل الملفات والقضايا العالقة كافة؛ بما فيها المعابر بما يعزز دور مصر الحاضن الأكبر للقضية الفلسطينية.

3- هاني المصري (2014): **انعكاسات ثورة مصر على القضية الفلسطينية:**

هدفت الدراسة إلى البحث عن أثر الثورة المصرية على القضة الفلسطينية، وكان من أهم ما جاءت به هذه الدراسة بأن مصر ما بعد 25 يناير 2011 تختلف عن مصر قبل هذا التاريخ؛ لأن أي حاكم أو نظام سيحل مكان نظام الرئيس مبارك حتى لو استمر هذا النظام سيأخذ في حسابه إرادة الشعب المصري وقوته.

وأكد الباحث بنتائجه أن الانعكاسات الأولى لما يجري في مصر على القضية الفلسطينية ستكون سلبية؛ لأن "إسرائيل" ستصر أكثر على الحل "الإسرائيلي" للصراع، وخصوصًا وفق شروطها الأمنية، بحجة أن "إسرائيل" واحة الاستقرار في منطقة هشّة وغير مستقرّة.

كما أوصت الدراسة بتوطيد العلاقات المصرية الفلسطينية بتوحيد الحكومة الفلسطينية، وإنهاء النزاعات الداخلية التي تسبب الانقسام، والرجوع إلى طاولة الحوار، وخصوصًا أن الانقسام الفلسطيني يخدم "إسرائيل".

4- مراد أبو البهاء (2012): "**حماس ومصر وضرورة العلاقة ومساراتها**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أزمة العلاقة بين حماس مصر إبّان فوز حماس بالانتخابات التشريعية، والسيطرة على قطاع غزة، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي قادت علاقة نظام الرئيس مبارك وحماس إلى الأزمة بينهم، والتداعيات الناجمة عن هذه الأزمة، ومنها عزلة حماس السياسية، وتراجع قدرتها على توفير احتياجات قطاع غزة، إضافة إلى تعثر المصالحة، وتجميد صفقة تبادل الأسرى، وسجن النظام المصري للعشرات من أعضاء حماس وكوادرها الذين عبروا الحدود المصرية، كما وناقشت أهم المعطيات والحقائق التي تستند إليها

حماس ومصر من أجل ضمان نجاح العلاقة بينهما، واعتبار حماس خط أمامي في حفظ أمن مصر القومي؛ لارتباط سيناء بقطاع غزة جغرافيًّا.

وأشارت الدراسة إلى تحسّن العلاقة بين حماس والنظام المصري الجديد بعد سقوط نظام الرئيس مبارك، دون الجزم بأنّ تحوّلاً جذريًّا قد حدث في علاقتهما، كما أظهرت الدراسة الاختلاف بين استراتيجية نظام الرئيس مبارك واستراتيجية حماس فيما يتعلّق بالصراع العربي- "الإسرائيلي"، وفيما يتعلّق بالقضايا والمشكلات العربية والدولية عمومًا، بالإضافة إلى تخوفات نظام الرئيس مبارك من جماعة الإخوان المسلمين، والتي شكّلت فتيل الأزمة بينه وبين حماس قبل أن تشتعل بفعل الإجراءات التي قام بها؛ كإغلاق معبر رفح، وتدمير الأنفاق، وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة. وفي حين أدّت هذه الأزمة بين الطرفين – بحسب الدراسة- إلى تراجع دور نظام الرئيس مبارك الإقليمي بشكل كبير، وفقدان هيبته ومكانته، فقد أدّت هذه الأزمة أيضًا إلى زيادة عزلة حماس السياسية، وتراجع قدرتها على توفير المستلزمات الضرورية للقطاع، وخلصت الدراسة إلى أنّه ينبغي على حماس أن تعمل على: تبديد مخاوف القيادة المصرية الجديدة؛ بكونها لا تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية، وأنّها مع مبدأ الشراكة السياسية، وأنّها حريصة على مبدأ التداول السلمي للسلطة، كما أنّها مع ترشيد عملها المقاوم، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، وبما لا يشكّل أي حرج لمصر، أو أيّ من الدول العربية. وأخيرًا التأكيد على سياسة الحركة الثابتة والمتمثلة في كون أمن مصر القومي من أمنها.

5- محسن صالح (2009): "**حماس ومصر: طبيعة العلاقة ومسارها**". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

تناول الباحث إلى جانب محددات العلاقة بين حماس والنظام المصري السابق أبرز المحطات والمراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين، بدءًا من فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة العاشرة وما أعقبها من حصار شامل، مرورًا بأسر (شاليط) وتداعياته، واتفاق مكة عام 2006، وتشكيل الحكومة الحادية عشرة، وسيطرة حماس على قطاع غزة منتصف عام 2006، وحوارات المصالحة، وصولاً إلى العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة أواخر عام 2006، إذ استعرض الباحث مواقف كلا الطرفين إزاء هذه المحطات، وما نجم عنها من توتر، وتراشق إعلامي، وتحريض، واتهامات متبادلة؛ أدّت في النهاية إلى وصولهما إلى ما يشبه القطيعة، معتبرًا أنّ التزام مصر بمسار التسوية مع "إسرائيل"، وحساسيتها في التعامل مع طرف

فلسطيني ينتمي إلى الإخوان، فضلاً عن المشاكل الداخلية التي تعاني منها مصر، والضغوط الخارجية الأمريكية و"الإسرائيلية"، كل ذلك أملى على نظام الرئيس مبارك التعامل مع حماس كمشكلة وكعقبة؛ الأمر الذي قاد علاقة الطرفين إلى الأزمة، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنّ مصر على الرغم من توتر العلاقة بينها وبين حماس لا خيار أمامها إلا التعامل مع القوى الفلسطينية الفاعلة انطلاقًا من حرصها على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، ومكانتها ودورها العربي والإقليمي.

6- بشير نافع (2006): "**حماس... الطريق إلى الأزمة**". مجلة وجهات نظر، شهر يناير 2006، العدد 160.

حاول الباحث تشخيص الأزمة التي مرت فيها حماس إبّان فوزها في انتخابات 2006، وسيطرتها على قطاع غزة، وفرض الحصار عليها، حيث تطرق الباحث إلى الأسباب التي قادت حماس إلى الوصول إلى الأزمة، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- رفض فتح والفصائل الأخرى الانضواء تحت حكومة ترأسها حماس، وحالة الفلتان الأمني، وكذلك فرض الحصار الدولي عليها، إلى جانب عدم تحديد حماس للمهمات المطروحة على الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مرحلة ما بعد الفوز في الانتخابات. كما تناول الباحث تداعيات سيطرة حماس على قطاع غزة؛ كتراجع علاقات حماس الإقليمية ولا سيما مع النظام المصري الذي لا يعترف بشرعية حماس، وقيام الرئيس الفلسطيني بانقلاب دستوري (حسب وجه نظر الباحث) على مجمل الأسس التي يرتكز إليه نظام سلطة الحكم الذاتي. فيما تناول الباحث مسار الحوار بين حركتي فتح وحماس، ومصلحة كلا الطرفين منه، فضلًا عن مصلحة النظام المصري والأنظمة العربية التي ظلت تقف -حسب الباحث- في منطقة الفراغ، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنّ الإشكالية الأكثر تعقيدًا هي تلك التي تتعلق بكيفية تعامل كل من حركتي فتح وحماس والجسم الفلسطيني السياسي عامة مع عملية التحوّل التي تشهدها الحركة الوطنية منذ أكثر من عقد.

7- محمود الفطافطة (2006): "**القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على قطاع غزة**". مجلة تسامح آذار 2006، العدد العشرون.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سيطرة حماس على قطاع غزة، وأثره على القضية الفلسطينية، وتداعيات هذه السيطرة والأبعاد الاستراتيجية لهذا الحدث الاستثنائي على مستقبل القضية الفلسطينية، وانعكاساته على مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بما فيها مصر، وكيفية تعاطي هذه الأطراف مع إفرازات الحدث، وعدَّ الباحث

أنَّ "إسرائيل" هي المستفيد الأساسي من سيطرة حماس على قطاع غزة لجهة الاستمرار في عدوانها، وأنّ الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي استغلتا هذا الحدث من أجل إحياء المسار التفاوضي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، فيما رجّح الباحث أنّ النظام المصري السابق أخذ يتعامل مع سيطرة حماس على قطاع غزة، كفرصة مواتية؛ لإفشال تجربتها، التي لطالما سعى إليها. كما تطرّق الباحث إلى السبل المقترحة للخروج من الأزمة التي تسبب بها هذا الحدث، من مثل إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس واضحة سياسيًّا وتقنيًّا، وإجراء حوار فعّال تشارك فيه مختلف الأطراف، وحل مشكلة الجندي "الإسرائيلي" الأسير في قطاع غزة.

8- مركز جنين للدراسات الاستراتيجية (2005): "**حماس: قراءة في فكر الماضي وآفاق المستقبل**".

استعرضت الدراسة التجربة السياسية لحماس، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية في فترة تاريخية حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني، كما ناقشت الدراسة مسألة العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني في محاولة منها لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حماس وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن قدرة الحركة التنظيمية، ومصادر التأثير فيها، وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به حماس خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني في ظل إمساك الحركة بالسلطة، فيما خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن استثناء حماس في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية بعدما أصبحت جزءًا من النظام السياسي الشرعي، وأن التحول إلى السياسة عند الحركة هو حاليًا قيد التنفيذ، كما أن نجاحها السياسي (الفوز في انتخابات ٢٠٠٦م) يزيد من سرعة هذه التحولات، وأن سلوك حماس التنظيمي والإداري والإعلامي والجماهيري أكسبها مهارات، وجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي.

9- تقرير استراتيجي (68): **مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية في الفترة التي شهدت فيها الساحة المصرية خلال سنة 2013تغيرًا استراتيجيًّا تَمثَّل في عزل الجيش المصري للرئيس المنتخب محمد الرئيس مرسي في تموز/ يوليو 2013.

وتوصلت الدراسة إلى تقدير بأنه في حال أصرّ النظام المصري الجديد على استمرار خصومته مع حماس باعتبارها تنتمي للإسلام السياسي؛ فقد يسهم ذلك في إضعاف حماس في قطاع غزة،

ولكن ذلك سينعكس سلبًا على دور مصر كراعٍ في ترتيب البيت الفلسطيني. وعلى أي حال سيبقى التأثير المصري في تفاصيل القضية الفلسطينية في المدى القريب محدودًا، مع حرصه على ألّا يبتعد عن خدمة ملفاته الداخلية، وتوجهات تحالفاته الإقليمية.
وأوصت الدراسة على استمرار حماس بإبعاد نفسها عن الأزمات العربية الداخلية، خصوصًا الأزمة المصرية، وأن تتوقف كذلك الاتهامات وحملات التشويه ضد حماس من قبل الاعلام المصري، كما أوصت بفتح معبر رفح بشكل كامل، والإسراع في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي ووضع برنامج سياسي يحدد شكل العلاقة مع الأطراف العربية والإسلامية والدولية.

10- Azzam Tamimi (2010): **Hamas: Unwritten Chapter.**

تناولت الدراسة عدم الاتزان في تناول تاريخ حماس المعاصر، حيث قدم الباحث فيها تفسيرًا وعرضًا دقيقًا لأصول حماس ونشأتها في فلسطين وعلاقاتها بالإخوان المسلمين، كما قدمت الدراسة تحليلاً لقيم حماس ومعتقداتها؛ فميزت بين ما هو أساسيٌّ، وما هو هامشي في مكانتها، مع بحث واختبار لكيفية تطور الفكر السياسي والأيديولوجي للحركة عبر السنين، موضحًا كيفية الانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الجهاد، كما ناقشت الدراسة ردود فعل حماس للتحديات التي تواجهها حيث يتم مناقشتها جنبًا إلى جنب مع علاقاتها السياسية مع الأصدقاء والأعداء، وقدرتها على تجاوز انتكاسات ومحن عديدة وخطيرة مرت بها الحركة، إضافة إلى ذلك يعرض الباحث تفسيراً لكيفية نمو حماس لتمثل (كما يرى) بديلاً في عقول الكثير من الفلسطينيين للرموز السابقة في الصراع، وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة منهجية حماس السياسية في علاقتها الخارجية والدولية، واهتمامها ببناء علاقات خارجية مع الدول والمؤسسات الدولية والأحزاب السياسية، كما تناولت تشخيص الأزمة السياسية التي مرت فيها حماس بعد فوزها في انتخابات 2006، وتداعيات سيطرتها على قطاع غزة، وأثرها على القضية الفلسطينية، والأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية. كما ناقشت محددات العلاقة بين حماس والنظام المصري السابق أبرز المحطات والمراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين.

وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الكشف عن الأزمة في العلاقة بين حماس ومصر، وتشخيص بعض العوامل التي أدت إلى تزايد الأزمة بينهما.

وتتميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها انفردت في تشخيص العلاقة بين حماس ومصر في الفترة الواقعة بين عامي (2014–2018)، والوقوف على عوامل التقارب والتباعد في العلاقة بينهما، كما ناقشت هذه الدراسة أثر العلاقة بين النظام والمصري وحماس على القضية الفلسطينية بشكل عام.

9.1 محتويات الدراسة

قُسّمت الدراسة إلى ستة فصول؛ لتجيب عن التساؤل الرئيس، والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، حيث تم تقسيم الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة).

الفصل الثاني: علاقة مصر بالقضية الفلسطينية قبل عام 2006.

الفصل الثالث: أثر التحولات السياسية في مصر على العلاقة مع حماس (2011 – 2013).

الفصل الرابع: تداعيات حراك 30 يونيو 2013 على علاقة حماس بمصر.

الفصل الخامس: التقارب الحمساوي المصري في ضوء المصالح الاستراتيجية والمتغيرات المحلية والإقليمية.

الفصل السادس: مستقبل العلاقة بين حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية.

تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة). فيما استعرض الفصل الثاني علاقة مصر بالقضية الفلسطينية قبل عام 2006، ولمحة تاريخية على مصر والقضية الفلسطينية، وعن العلاقة بين حماس ومصر (1987 – 2007)، وكذلك السياسة المصرية تجاه حماس في ضوء سيطرتها على قطاع غزة.

وبحث الفصل الثالث أثر التحولات السياسية في مصر على العلاقة مع حماس (2011 – 2013)، وعلاقة حماس بمصر في ضوء ثورة 25 يناير 2011، وكذلك علاقة حماس مع مصر فترة حكم الرئيس مرسي، ودور النظام المصري برئاسة الرئيس مرسي في ملفي المصالحة والتهدئة مع إسرائيل 2012.

وتناول الفصل الرابع تداعيات حراك 30 يونيو 2013على علاقة حماس بمصر، والسياسة المصرية تجاه حماس بعد عزل الرئيس مرسي في يونيو 2013، وكذلك موقف النظام المصري الجديد من حماس، وحكمها خلال حرب 2014على غزة.

وبحث الفصل الخامس محددات التقارب الحمساوي المصري في ضوء المصالح الاستراتيجية والمتغيرات المحلية والإقليمية، ومحاولات التقارب الحمساوي المصري في ضوء تقارب المصالح الاستراتيجية، ووثيقة المبادئ والسياسات العامة: قراءة في التحولات السياسية لدى حماس، وكذلك دور مصر في التوقيع على اتفاق المصالحة 2017، ورعاية التهدئة بين حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة.

وتناول الفصل السادس مستقبل العلاقة بين حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية، والتحديات التي تواجه تطور العلاقة بين حماس ومصر، وكذلك السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية، وأيضًا تم التطرق إلى رؤية استشرافية لمستقبل العلاقة بين حماس ومصر.

الفصل الثاني

علاقة مصر بالقضية الفلسطينية قبل عام 2006

يتناول هذا الفصل علاقة مصر بالقضية الفلسطينية قبل عام 2006، ونشأة النظام السياسي الفلسطيني، وتطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية، والعلاقة السياسية بين حماس ومصر بعد سيطرتها على قطاع غزة، وتحديد نقاط الاتفاق والقضايا الخلافية بينهما، ويعرّج هذا الفصل حول عناوين منها: بناء الأنفاق، ومشكلة الانقسام الداخلي الفلسطيني، وطبيعة علاقة حماس مع جماعة الإخوان، وأزمة معبر رفح، والحديث عن المحور القطري التركي، والموقف المصري من نجاح حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وسيطرة حماس على قطاع غزة.

1.2 مقدمة

دخلت العلاقة بين حماس ومصر منعطفًا جديدًا بعد أحداث يونيو/2007 والتي أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، وقد تباينت سياسة مصر تجاه حماس والتعامل معها، قبل سيطرتها على قطاع غزة وبعدها، فبالرغم من أن نظام الرئيس مبارك رفض سيطرة حماس على القطاع إلا أنه لم يقطع العلاقة بحماس نهائيًّا، وكانت القنوات الأمنية مفتوحة على حماس في أضيق حدودها، وظلت مصر منذ انطلاق الحوار بين الفصائل الفلسطينية في تشرين 2002 الراعي الحصري لجولات الحوار، وعلى الرغم من اتساع المساحة الزمنية التي شغلتها جولات الحوار تلك، فإنها ظلت حريصة على استضافة الفصائل الفلسطينية كافة، والتواصل معها؛ حرصًا على إنهاء الانقسام، وإتمام المصالحة الفلسطينية، والحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة التغول "الإسرائيلي" (أبو شاويش، 2013، ص117).

كما مرت العلاقات المصرية الحمساوية بموجات من المد والجزْر على إثر الأحداث والتغيرات السياسية في مصر، والتي أثرت مباشرة على علاقة مصر مع حماس، حيث دخلت العلاقة في تحسن ظاهري فترة حكم المجلس العسكري، ومن ثم تحسنت بشكل ملحوظ مع وصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم عام 2012، وهو ما تجسد في تبادل الزيارات بين الطرفين حينها، كان أبرزها زيارة رئيس وزراء مصر الأسبق هشام قنديل لقطاع غزة خلال الحرب "الإسرائيلية" في نوفمبر 2012، ثم عادت العلاقة مع حماس إلى التوتر مجددًا بشكل دراماتيكي على إثر إسقاط حكم الرئيس مرسي، وسيطرة العسكر على الحكم مرة أخرى (نادي، 2013).

من ناحية أخرى، اتهمت القاهرة حماس خلال ثورة 25 يناير 2011 بالضلوع في اقتحام سجن وادي النطرون، وتهريب المعتقلين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم الرئيس مرسي. ثم دخلت العلاقات بين الجانبين نفقًا مظلمًا عقب الإطاحة بالرئيس مرسي في الثالث من يوليو 2013، ووصل الأمر إلى اتهام حماس علانية بالقيام ببعض الأعمال "الإرهابية" بالداخل، منها اتهام وزير الداخلية المصري لها بأنها تقف وراء اغتيال النائب العام هشام بركات (عنان، 2017).

مع تطورات المشهد السياسي والأمني في سيناء خلال العام 2016، بات التنسيق بين حماس ومصر أمرًا هامًّا؛ لمواجهة الجماعات المتطرفة في سيناء، وهو ما سهَّل لحماس تحسين صورتها أمام مصر، وتخفيف حدة التوتر مع الجارة الشقيقة. وفعلاً تحسنت العلاقة بين حماس ومصر مرة أخرى بعد التقارب الأخير الذي شهدته مواقف الطرفين.

تناول هذا الفصل محددات العلاقة بين حماس ومصر، والعوامل التي تؤثر على علاقة كل طرف بالآخر، بدءًا من خلفية العلاقة بين الطرفين منذ انطلاق حماس في إطار السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ورؤيتها لأمنها القومي، وحتى سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007.

2.2 مصر والقضية الفلسطينية: لمحة تاريخية

لم ينفصل تاريخ القضية الفلسطينية منذ اليوم الأول لاحتلال فلسطين عن تطور النظام العربي، وتحديدًا مصر التي ارتبطت بها القضية الفلسطينية، ونالت دعمها في مواجهة المشروع الصهيوني. فقد مثلت فلسطين تاريخيًّا البوابة التي تربط بين قارتي إفريقيا وآسيا، وبالتالي تحولت بحكم الموقع

الجغرافي إلى منطقة اهتمام حيوي في الفكر الاستراتيجي المصري على مر العصور، وخصوصًا الحدود الجنوبية الغربية لفلسطين مع مصر، والتي كانت تأتي منها تهديدات للأراضي المصرية، إذ دخل منها البابليون، والفرس في محاولات استيلائهم على مصر ووادي النيل، ومن بوابة فلسطين دخل أيضًا اليونان، والرومان، والعرب المسلمين مصر، واستولوا عليها.

في المقابل دخل الإنجليز من مصر إلى فلسطين، واحتلوها أواخر الحرب العالمية الأولى ديسمبر 1917، وذلك تمهيدًا لإنشاء وطن قومي لليهود. ومن هنا ترسخت لدى الحكام المصريين أهمية فلسطين وقطاع غزة بالنسبة للأمن القومي المصري، حيث كان ملوك مصر من أسرة محمد علي يولون فلسطين أهمية خاصة في سياستهم الخارجية، باعتبارها قاعدة متقدمة تحمي حدود مصر، وتمهد للسيطرة على بلاد الشام، وبرزت تلك الأهمية مع الإعلان عن إنشاء العدو الصهيوني لدولة "إسرائيل" عام 1948 التي أصبحت مصر ترى فيها تهديدًا لقناة السويس، وخطرًا يهدد حدودها الشمالية الشرقية (أبو نحل، 2015، ص42). ولما قامت حرب عام 1948 بين العرب و"إسرائيل" كانت مصر في مقدمة الجيوش العربية التي دخلت فلسطين؛ دفاعًا عن أرض فلسطين، وحماية لسكانها العرب من مجازر العصابات الصهيونية.

1.2.2. الدور العسكري والسياسي لمصر خلال نكبة عام 1948 وما بعدها:

في 15 مايو 1948 أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منها، وعندها تدخلت القوات المصرية مثل باقي الجيوش العربية (جيش الإنقاذ)؛ لإنقاذ ما تبقى من فلسطين بعدما طردت القوات "الإسرائيلية" نصف السكان العرب، ونفذت مذابح مروعة بحقهم، مثلما فعلت في (دير ياسين) وغيرها من القرى الفلسطينية.

كانت القوات المصرية قد سيطرت على أكثر من نصف مساحة فلسطين، ووصلت إلى أسدود والخليل وبيت لحم، وفي أكتوبر 1948 وجهت "إسرائيل" قواتها لمواجهة القوات المصرية في الجنوب بعد أن احتلت المدن الرئيسية، وتمكنت من اختراق دفاعات الجيش المصري في معركة حاسمة في تلة الخيس قرب قرية عراق سويدان. وقد صمد الجيش المصري في الفالوجة؛ دفاعاً عن اللاجئين الفلسطينيين المتجهين نحو غزة هربًا من المجازر "الإسرائيلية" (المصري، 2011، ص12).

2.2.2. اتفاقية الهدنة بين مصر و"إسرائيل" عام 1949:

بدأت المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" على إثر قراري مجلس الأمن رقمي 61 و 62 بتاريخ 4 و16 نوفمبر 1948، وذلك؛ لإقامة هدنة في جميع أنحاء فلسطين، ولتحقيق ذلك قام الوسيط الدولي (رالف بانش) بالتحرك؛ لجمع المتنازعين في مكان يتفقون عليه؛ لتوقيع الهدنة الدائمة التي دعا إليها مجلس الأمن الدولي، حيث باشر بجمع مندوبي مصر و"إسرائيل" في جزيرة رودس اليونانية؛ للتفاوض حول أسس الهدنة الدائمة بينهما، وفي 24 فبراير 1949م تم التوقيع على اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر و"إسرائيل"، وذلك تطبيقًا لقرار مجلس الأمن رقم 62 الصادر في 16 نوفمبر 1948 والداعي إلى إقامة هدنة دائمة بين الطرفين؛ تمهيدًا للتوصل إلى سلم دائم في فلسطين (الأسطل، 2015، ص175).

وبالتالي ظل قطاع غزة كجزء من خط الهدنة تحت سيطرة الإدارة المصرية التي حافظت على هويته الفلسطينية، ولم تعمل على ضمه، بل تعاملت مع هذا الجزء من أرض فلسطين؛ كوديعة لديها إلى حين ردها إلى أصحابها الفلسطينيين، وظلت تطلق عليه مسمى المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية في فلسطين (قطاع غزة).

انهارت الهدنة بين مصر و"إسرائيل" عمليًّا عشية العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة عام 1956، وقد احتلت "إسرائيل" حينها القطاع وأجزاء من سيناء إلى أن انسحبت بعد أربعة شهور، ثم أعادت "إسرائيل" احتلالها لغزة وسيناء خلال حرب عام 1967، ولم تذعن "إسرائيل" إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967، والداعي إلى الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.

3.2.2. نشأة النظام السياسي الفلسطيني برعاية مصرية:

انطلق النظام السياسي الفلسطيني الرسمي من جمهورية مصر العربية وبرعاية مباشرة من مصر، حيث دعا الرئيس جمال عبد الناصر في ديسمبر 1963مجلس الجامعة العربية إلى عقد قمة عربية؛ لمناقشة القضية الفلسطينية، والتحديات التي تواجهها، وإمكانية تشكيل كيان سياسي فلسطيني مستقل يمثل الشعب الفلسطيني، ويتحمل مسؤولية القضية الفلسطينية، والدفاع عنها في مواجهة النشاطات والمخططات "الإسرائيلية".

وكان يرى أن تشكيل منظمة سياسية فلسطينية سيبرز الهوية الفلسطينية المستقلة، ويحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) التي أعلن عن إنشائها عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس، وذلك تطبيقًا لقرار مؤتمر القمة العربي في القاهرة في يناير 1964؛ لتصبح الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتقوم بمهمة تمثيله في المحافل الدولية، كما قرر مؤتمر القمة العربي الأول تخويل أحمد الشقيري، (ممثل فلسطين في الجامعة العربية)، متابعة اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وُجِدَ؛ ليبحث الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2016).

تشكلت المنظمة من ممثلين عن الفلسطينيين في كل أماكن تجمعهم، وضمت المنظمة لاحقًا فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى عدد من الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الموجودة على الساحة الفلسطينية.

كانت جمهورية مصر العربية أكثر الدول العربية تأييدًا لقيام المنظمة، ووصف الشقيري ذلك بقوله: "لولا الجمهورية العربية المتحدة، ولولا الرئيس عبد الناصر بالذات، لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية"، حيث قدمت مصر في حينها كل التسهيلات، ووفرت الإمكانات اللازمة لإنشاء المنظمة، كما أكد الرئيس عبد الناصر خلال افتتاحه الدورة الثانية للمجلس الوطني مايو 1965 في القاهرة استعداد بلاده لتقديم كل شيء لدعم المنظمة.

وتمثلت أبرز الإسهامات المصرية لدعم المنظمة في حينها بإقامة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة الذي كان يتبع للإدارة المصرية، وتخصيص إذاعة تبث من القاهرة مكنت الشقيري من مخاطبة الفلسطينيين والعرب. مضت المنظمة في بناء كيانها المؤسساتي مستفيدة من الموقف المصري، ورؤية عبد الناصر باعتبار المنظمة نتيجة للعمل العربي المشترك في مواجهة قوى الاستعمار والصهيونية، ومخططاتها الرامية لإنهاء قضية فلسطين عبر القضاء على الشعب الفلسطيني (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2016).

4.2.2. تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية على إثر هزيمة (67):

خرقت "إسرائيل" التهدئة بشنها الحرب على الدول العربية واحتلالها لباقي المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة –الذي كان تحت الإدارة المصرية– بالإضافة لسيناء وهضبة الجولان، فيما يسميه العرب نكسة 67 وتسميه "إسرائيل" (حرب الأيام الستة)، وظلت القضية الفلسطينية

حاضرة في الوعي العربي عمومًا والمصري على وجه الخصوص، والذي كان يرفض الوجود "الإسرائيلي" على أرض فلسطين، ويعمل على مواجهة المشروع الصهيوني الذي بدأت مخاطره تداهم المنطقة العربية بأسرها.

واحتلت القضية الفلسطينية مركزًا محوريًّا واهتمامًا خاصًّا لدى مصر تحديدًا؛ سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، حيث قدمت مصر الكثير من الشهداء الذين سقطوا على أرض فلسطين، بالإضافة للدعم والمساندة الواضحة للشعب الفلسطيني وقضيته، من قبل الحكومات المصرية المتعاقبة منذ قيام دولة "إسرائيل"، وقد ارتبطت السياسة المصرية بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، خصوصًا فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

5.2.2. حرب (73) ومخرجاتها السياسية على القضية الفلسطينية:

استقرت العلاقات المصرية الفلسطينية، وكانت مصر تدعم الموقف الفلسطيني، وتتبنى رؤية منظمة التحرير الفلسطينية في تبنيها للكفاح المسلح سبيلاً لتحرير فلسطين، وتُرْجِمَ ذلك من خلال حرب الاستنزاف، والتي استمرت ما بين عامي 1967 حتى 1970، والتي انتهجتها القوات المصرية ضد القوات "الإسرائيلية" التي تحتل الأراضي العربية، وتحديدًا في سيناء وقطاع غزة، وجاءت حرب (73) تجسيدًا لوحدة المصالح والأهداف المصرية الفلسطينية المتمثلة في دحر الاحتلال "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة، ثم دخلت العلاقة المصرية الفلسطينية في أزمة حقيقية بعد الحرب، عندما توجه الرئيس محمد أنور السادات إلى القدس المحتلة، وألقى خطابًا في الكنيست "الإسرائيلي"، ومن ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، ما نتج عنه قطع كامل للعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر، التي أصبحت تواجه مقاطعة عربية.

استمرت القطيعة إلى عام 1982، حيث توجه ياسر عرفات بعد الخروج من لبنان إلى مصر عبر السفينة التي أقلته مع القوات الفلسطينية واضعًا حداً للقطيعة العربية مع مصر، وبدأت إعادة العلاقات وتطورها في عهد الرئيس مبارك، وأصبحت علاقة شبه تكاملية، وساهمت مصر بدرجة فاعلة ومؤثرة في تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، وكان لها أثر بالغ الأهمية في التوصل لاتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993، ورسم بعض السياسات العامة في الواقع الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

وخلال الفترة الانتقالية من مباحثات السلام أصبحت العلاقات الفلسطينية المصرية في أحسن أحوالها، في حالة من التشاورية في العملية السياسية (مشروع التسوية)، وكانت مصر تعتبر بمثابة مرجعية سياسية للنظام السياسي الفلسطيني (الأخرس وثابت، 2015).

يمكن القول: إن النّظام السياسي الفلسطيني مرّ في العديد من المتغيرات، إلَّا أنه حافظ على علاقات متوازنة مع النظام المصري، ولم تتدهور العلاقات بين الطرفين إلى مستوى القطيعة إلا في فترة وجيزة (1978–1982) كما حدث مع العديد من الدول العربية، وهذا بحكم جملة من العوامل أهمها الارتباط الاجتماعي المميز بين الشعبين، وكذلك بحكم العلاقة التاريخية والجوار الجغرافي بين مصر وقطاع غزة، بالإضافة إلى ما تمثله مصر من ثقل سياسي على مستوى الإقليم والمنطقة العربية.

3.2 العلاقة بين حركة حماس ومصر (1987 – 2007)

تتسم علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس بمصر بتعقد حساباتها، واكتسابها خصوصية تبتعد بها عن مجرد علاقة تنظيم سياسي ذي جناح عسكري، حيث إن النظام السياسي المصري يمثل واحدًا من أكبر دول المنطقة، ويشكل أحد أهم مراكز صنع القرار في العالم العربي. فالسياسة المصرية تجاه حماس في فلسطين تختلف عن سياستها تجاه السلطة الفلسطينية، لكنها بكل الأحوال ظلت مرتبطة بقضية فلسطين التي تعدُّها أولوية بالنسبة لأمنها القومي، خصوصًا في ضوء التغيرات والأحداث الدراماتيكية التي شهدتها الساحتان المصرية والفلسطينية في السنوات الأخيرة (نافعة، 1997، ص1).

نستطيع أن نقول: إن العلاقات المصرية الفلسطينية مرّت بمراحل متذبذبة بين تعاون وصل إلى حد التطابق شبه الكامل في المواقف كما يحدث مع السلطة الفلسطينية، وبين تصارع وصل أحياناً إلى حد القطيعة أو الحرب الكلامية كما حدث في العلاقات بين حماس والنظام في مصر في فترة حكم المجلس العسكري، وبدايات حكم الرئيس السيسي.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور، يعالج الأول منها خلفية العلاقة بين حماس ومصر، وأبعادها المرتبطة بالقضية الفلسطينية، ثم يناقش المحور الثاني محددات العلاقة بين حماس ومصر، كما يتعرض المحور الثالث إلى أهم القضايا الخلافية بين حماس والدولة المصرية، والتي تأثرت بالمتغيرات السياسية على الساحة المصرية والفلسطينية.

1.3.2. خلفية العلاقة بين حركة حماس ومصر:

تمثل العلاقة بين حماس ومصر مفتاحًا لفهم ما يجري خلف كواليس السياسية المصرية تجاه الفصائل الفلسطينية، ورؤية تلك الفصائل للدور المصري، حيث تتميز علاقة حماس بمصر بتعقد حساباتها، واكتسابها خصوصية تبتعد بها عن مجرد علاقة تنظيم سياسي ذي جناح عسكري بنظام سياسي يحكم واحدة من أكبر دول المنطقة، ويشكل أحد أهم مراكز صنع القرار في العالم العربي.

وشكل ملف الحوار الوطني الفلسطيني منعطفًا مفصليًّا في مسار العلاقة بين مصر والفصائل الفلسطينية بوجه عام، وترجع بداية الرعاية المصرية للحوار الفلسطيني الفصائلي إلى العام 1995، حين حاولت السلطة الفلسطينية إقناع حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، أو الحصول علي ضمانات بعدم إفشال الانتخابات، مما دفع حماس لمقاطعة الانتخابات دون السعي لإفشالها (الحمزاوي، 2018، ص162).

من ناحية أخرى لم يعقد بين حركتي فتح وحماس أي اجتماع للحوار بين عامي (1996 و2002)، فقد استؤنف الحوار الوطني الفلسطيني برعاية مصرية عام 2002؛ بهدف توحيد الموقف الفلسطيني في مواجهة عمليات عسكرية إسرائيلية محتملة، وقد استمر الحوار حتي عام 2005، وكان من نتائج الحوار الذي عقد في 15 مارس 2005 في القاهرة بحضور معظم الفصائل الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية: التمسك بالثوابت الوطنية دون أي تفريط بحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وضمان حق عودة اللاجئين، والتزام الفصائل بتهدئة متبادلة مع "إسرائيل" حتي نهاية العام 2005، واستكمال الإصلاحات في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، وقد تم التوقيع علي الاتفاق، والذي عرف باتفاق القاهرة في 17 مارس 2005 بإجماع جميع الفصائل، والقوى، والشخصيات الوطنية.

ويوصف الدور المصري في الحوار الفلسطيني بأنه دور الوسيط الراعي، والذي لم يتوقف في كثير من الأحيان عند حد الوساطة، بل تجاوزه إلى مستوى تقديم المقترحات والحلول والمخارج وممارسة الضغط في بعض الأحيان لدفع حركتي فتح وحماس لقبولها؛ لمواجهة استحقاقات تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية؛ بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة (عسيلة، 2005، ص250).

وبعد خوض حماس الانتخابات التشريعية في يناير عام 2006 وفوز قائمتها الانتخابية (التغيير والإصلاح) بحصولها على (76) مقعدًا من أصل مقاعد المجلس التشريعي البالغة (132) مقعدًا، وفور إعلان النتائج الرسمية عدَّت حماس فوزها في الانتخابات التشريعية انتصارًا لمشروعي المقاومة والإصلاح والتغيير اللذين رفعتهما.

القيادي في حماس محمود الزهار قال: إن حماس ليست مشتركة في عملية السلام مع "إسرائيل" وغير مستعدة لإجراء مفاوضات معها. وفي تطور آخر قال إسماعيل هنية القيادي البارز في حماس: إن الحركة تريد أن تبدأ حوارًا على الفور مع حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى بشأن شكل الحكومة الجديدة عقب إعلان فوز حماس. وقال هنية للصحفيين في غزة: إن حماس تريد الاجتماع على الفور مع الرئيس عباس والفصائل الفلسطينية؛ كي تبدأ المشاورات بشأن شكل الشراكة السياسية (جريدة المدى، 2007).

فوز حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي (76) مقعدًا، مقابل (43) مقعدًا لحركة فتح، شكَّل صدمة كبيرة للسلطة وعدد من الدول العربية والأجنبية، وفي مقدمتها مصر، سيما أن هذا الفوز تلا فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية المصرية التي جرت عام 2005. واتسمت علاقة حماس بمصر آنذاك بالإيجابية، ولم تطلب مصر من الحركة في هذه المرحلة إذا أرادت تشكيل الحكومة أيّ شروط سوى الاعتراف بالرباعية الدولية، والاتفاقيات الموقعة سابقًا (الجزيرة نت، 2006).

إلا أنَّ هذه العلاقة شهدت تغيرًا مفاجئًا مع أسر حماس للجندي "الإسرائيلي" "جلعاد شاليط" منتصف يونيو عام 2006، إذ استحوذت عملية التفاوض حول إطلاق سراحه مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين على جانب كبير من العلاقة بين حماس ومصر، إلا أن ملف التفاوض واجه صعوبات وعثرات كثيرة، وبدأ التوتر في العلاقة بين حماس ومصر، وبدأ عدد من قياديي حماس توجيه النقد للقيادة المصرية، الأمر الذي أغضب القيادة المصرية، فقامت مصر بتدمير الأنفاق، وإغلاق معبر رفح بين الفينة والأخرى، إضافة إلى منع رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية من عبور معبر رفح بسهولة إلى غزة بعد جولة خارجية في كانون أول 2006.

وفي هذه الأثناء بدأ التوتر بين حماس وفتح يأخذ منحى ميدانيًّا تتخلله اشتباكات متفرقة، كان يطفئها الوفد الأمني المصري، ووصلت الأمور لتوقيع اتفاق مكة للمصالحة في فبراير 2007، وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ فرحبت مصر بالاتفاق والحكومة التي نشأت عنها، ودعت

الحكومة المصرية المجتمع الدولي للتعامل معها، فيما أشارت حماس إلى أهميَّة الدور المصري في إنجاح الحوار الوطني.

مع نهاية عام 2008 ومع تصاعد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، أطلقت وزيرة الخارجية "الإسرائيلية" تسيبي ليفني من القاهرة تهديدها بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع، وبعد يومين من هذا التصريح شن الاحتلال عدوانًا داميًا وواسعًا على القطاع دام (22) يومًا (منوّر، 2008).

وعلى الرغم من أنَّ القيادة المصرية حملت "إسرائيل" المسؤولية المباشرة عن هذا العدوان، فإن الرئيس المصري الرئيس مبارك حمّل بالمقابل حماس المسؤولية أيضًا في كلمة أذيعت في 2008/12/30. وفي أكتوبر 2009، أعاد الإعلان عن وفاة شقيق المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري في أحد السجون المصرية إلى الواجهة ملف معتقلي الحركة لدى السلطات المصرية، كما أبرز من جديد طبيعة العلاقة المتوترة بين السلطات المصرية وحماس (الجزيرة نت، 2017).

وبعد عامين من الانقسام –في عام 2009– وبعد انتهاء العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2008، تجددت الوساطة المصرية بين الفصائل الفلسطينية، حيث أعدت القاهرة خلاصة أفكارها فيما بات يُعرَف بـــ"الورقة المصرية" التي طرحتها في سبتمبر/أيلول 2009.

أظهرت حماس مطلع 2010 خطابًا تصالحيًّا تجاه الحكومة المصرية في أعقاب حالة جمود شهدتها العلاقة بين الطرفين، بعد أحداث مصاحبة لوصول قافلة شريان الحياة (3) إلى قطاع غزة، لكن هذه اللهجة لم تستطع إذابة الجليد بين الطرفين إلى حين سقوط النظام المصري في فبراير 2011 (الغرابلي، 2011).

وبعد ثورة يناير 2011 وصولاً للانتخابات المصرية، وفوز حركة الإخوان المسلمين برئاسة محمد الرئيس مرسي، وتسلمها مقاليد الحكم في مصر، تحسنت العلاقات بشكل كبير، وتمت زيارات متبادلة بين الحكومة المصرية وحماس، وقد لعبت مصر دورًا في وقف الحرب التي شنتها "إسرائيل" على غزة في نوفمبر 2012، وكنتيجة متوقعة للحالة الثورية التي مرّت بها البلاد منذ انطلاق ثورة يناير 2011؛ فقد طورت مصر من تعاطيها السياسي مع أزمة قطاع غزة، مواصلة ذات استراتيجيتها في دعم التسوية السلمية، ومستخدمة في ذلك معظم أدوات السياسة العامة للدولة، فإعلامياً؛ شنت مصر حملة منظمة لرفض الغارات "الإسرائيلية" على قطاع غزة، كانت مادتها الرئيسة قرار رئيس الجمهورية بعد ساعات من بدء الغارات في 14 نوفمبر 2012 بسحب السفير

المصري من تل أبيب، وتكليف رئيس الحكومة "هشام قنديل" بزيارة غزة، وضرورة وقف العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة (عليان، 2013، ص22).

عادت العلاقات من جديد عقب الرعاية المصرية لوقف إطلاق النار بين "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس بتاريخ 26 أغسطس 2014، وجاء في الاتفاق الذي أعلنته الخارجية المصرية أنه "وحفاظًا على أرواح الأبرياء، وحقنًا للدماء، واستنادًا إلى المبادرة المصرية عام 2014 وتفاهمات القاهرة عام 2012، دعت مصر الطرفين "الإسرائيلي" والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل والمتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة و"إسرائيل"، بما يُحقّق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقًا من 6 أميال بحرية، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار (الجزيرة نت، 2014/8/26).

ويرى الباحث أنه وخلال الأعوام 2015 و2016 تأرجحت العلاقة بين حماس ومصر حيث انشغلت مصر بأوضاعها الداخلية؛ نتيجة الفوضى الأمنية، والعمليات العسكرية في سيناء.

توصلت فتح وحماس يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى اتفاق برعاية مصرية في ختام جلسة حوار عقدت في القاهرة. ويقضي الاتفاق بتمكين حكومة الوفاق برئاسة رامي الحمد الله من تولي المسؤوليات كافة في قطاع غزة، وأن يتولى الحرس الرئاسي الإشراف على المعابر ومعبر رفح الحدودي مع مصر (سالم، 2017).

في العام 2018 جرت العديد من اللقاءات بين حماس والفصائل الفلسطينية وقيادة المخابرات المصرية حيث توالت الزيارة من رئيس جهاز المخابرات المصرية لقطاع غزة عدة مرات، كما عقدت الحركة عدة لقاءات في القاهرة مع القيادة الأمنية المصرية لبحث عدة ملفات على سلم أولوياتها ملف إنهاء الانقسام والمصالحة، وصفقة تبادل أسرى.

2.3.2. محددات العلاقة السياسية بين حركة حماس ومصر:

لم تكن الجذور الإسلامية لحماس السبب الوحيد لتوتير العلاقة وتأزمها مع مصر، فتركيا ذات النظام العلماني "العتيد" تهيمن عليها حكومة ذات توجه إسلامي واضح القسمات في مواقفها الأخيرة إزاء العدوان على قطاع غزة، والذي أحرج الموقف الرسمي المصري، وأظهر مدى عجز علاقاتها

مع "إسرائيل" على التأثير على مجريات الأحداث في قطاع غزة في ظل الحصار الخانق الذي تعيشه. إذ إن مشكلة حماس، من وجهة نظر مصر، تكمن في جذورها الإخوانية التي تستحكم حلقات العداء معها بوصفها أحد أبرز تيارات المعارضة في مصر (منوّر، 2017).

لعب العامل الجيوسياسي مصحوبًا بالدور السياسي المصري دورًا مهمًّا في بناء علاقة ذات طبيعة خاصة مع التنظيمات الفلسطينية، التي أدركت مدى تأثير مصر في صناعة القرار الفلسطيني والعربي، والتي رأت في مصر مدخلاً للشرعية العربية والعالمية.

1.2.3.2. محددات العلاقة السياسية من طرف مصر:

1- تسعي مصر إلى تعزيز ثقلها السياسي في المنطقة العربية؛ كقوة إقليمية مؤثرة لا يمكن تجاهلها بثقلها التاريخي، والجغرافي، والديمغرافي، والسياسي في المنطقة، وتحديدًا فيما يخص القضية الفلسطينية.
2- تعدُّ مصر من أنصار مسيرة التسوية السياسية مع "إسرائيل" خاصة بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1979، لذلك وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في 25/يناير 2006 لم تبدِ مصر ارتياحًا لهذه النتيجة؛ بسبب خشيتها من التأثير على علاقتها مع "إسرائيل"، وعلى قوة الإخوان المسلمين في مصر، بالإضافة إلى دور مصر في عملية السلام وإنهاء الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، وانعكاس ذلك على مكانتها الإقليمية والدولية، ودورها في نجاح عملية السلام بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين الذي سيعطيها قوة وتأثيرًا أكبر في المنطقة (عليان، 2013، ص42).
3- لم يكن لدى مصر رغبة بالتعامل مع طرف جديد ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، هذه الحركة التي ظلت لعقود طويلة تصارع النظام المصري، واتسمت علاقته بها بالريبة والقلق، وهي في نفس الوقت مضطرة للتعامل معه بحكم الجغرافيا.
4- تعي مصر جيدًا رغبة "إسرائيل" بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة عليها، علاوة على وجود أصوات إسرائيلية تنادي بتهجير الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء، وتوطينهم فيها؛ مما يدفعها إلى الحرص على استقرار الأوضاع الفلسطينية، والعمل على نجاح قيام الدولة الفلسطينية، والحفاظ على الثوابت الفلسطينية؛ لما لهذا الهدف من أبعاد وطنية واستراتيجية (إدريس، 2009، ص177).
5- انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجابيًّا على العلاقات بالقيادة الفلسطينية وحركة فتح على وجه التحديد، والتي تبنت مشروع التسوية واتفاقية السلام مع "إسرائيل"، وانعكست

سلبًا على علاقتها بالتنظيمات الفلسطينية التي أصرت على خيار المقاومة العسكرية، وفي طليعتها حماس، ورأت مصر أن ذلك تعطيلاً لمسار التسوية السياسية، وبُعْدًا عن الواقعية، وعدم القدرة على فهم التعقيدات الدولية، وكيفية التعامل معها.

6- حماس هي من يحكم قطاع غزة في الوقت الراهن، ومتطلبات الأمن القومي المصري تفرض على مصر بناء علاقات تعاون معها.

7- تَعُدُّ مصر أمنها القومي من أهم العوامل التي يرتكز إليها نظامها السياسي؛ فمصر تنشغل عادة بتأمين حدودها الشرقية، وتخشى من انكشافها إذا ما وجدت قوى معادية أو أخطارًا كامنة، وعليه؛ فإن قطاع غزة عمقٌ للأمن القومي المصري، وفلسطين تتبوَّأ المرتبة الأولى في أولويات السياسة الخارجية المصرية (إدريس، 2009، ص7).

8- تربط مصر بفلسطين علاقة استثنائية بالمقارنة مع الدول العربية، ففضلًا عن الحدود والروابط الدينية والقومية، إضافة إلى الإرث التاريخي الذي فرض نفسه على هذه العلاقة، ويتمثل بمشاركة مصر في جميع الحروب التي تم خوضها ابتداءً مع العصابات الصهيونية التي جاءت من أصقاع العالم استنادًا إلى وعد بلفور عام 1917، وصولًا لمشاركة مصر في حروب (1948 و1956 و1967 و1973) مع دولة الاحتلال "الإسرائيلي" (أبو البهاء، 2012، ص10).

9- حرصت مصر على إبقاء علاقتها مع كل القوى الفلسطينية؛ فهي لم تقطع العلاقة معها، وحرصت ألا تقطع (شعرة معاوية) مع أي طرف سياسي فلسطيني بما فيها حماس، على الرغم من الاختلاف معها، وفي هذا السياق صرَّح وزير الخارجية المصري الأسبق "أحمد أبو الغيط" أنه مقتنع بانضمام حركة كفاحية مثل حماس إلى عمل سياسي برلماني يؤدي إلى تحولات جوهرية فيها، وتاريخ مثل هذه الحركات يكشف عن وصولها إلى نفس هذه النتائج، موضحًا أن "أي حركة سياسية تتحول من حركة مقاومة إلى حركة تتولى مسئولية السلطة عليها أن تراعي الظروف الحاكمة التي تفرض نفسها عليها، وهو ما يعني العمل علي أساس احترام التفاهمات السابقة مع "إسرائيل" وخارطة الطريق بدون هروب من الواقع" (صالح، 2010، ص20).

10-المصالح الأمنية والاقتصادية؛ حيث ترتبط مصر بقطاع غزة بحدود تبلغ (11) كيلومترًا، وهي أقصر حدود بين مصر والدول المحيطة بها، ولكن تنتشر في تلك الحدود العديد من الأنفاق التي لجأ إليها أهالي قطاع غزة بعد إعلان "إسرائيل" القطاع إقليمًا معاديًا، وفرض الحصار عليه، وبذلك بدأت مصر والحكومة الفلسطينية بقيادة حماس في قطاع غزة في البحث عن بدائل للأنفاق، وعبر اقتراح فتح منطقة تجارية حرة، والذي تم طرحه في

سبتمبر 2012؛ كبديل هام للقضاء على ظاهرة الأنفاق، وهذا المقترح يخدم الجانبين المصري والفلسطيني، ويساهم في تنمية سيناء وتطويرها، ويعمل على استقرار قطاع غزة اقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا، وسينعكس هذا الاستقرار على الأمن القومي المصري؛ كونه تلبية لاحتياجات قطاع غزة أحد متطلبات الأمن القومي المصري، ويندرج أيضًا ضمن المصالح الأمنية بين غزة ومصر شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط سكان قطاع غزة وأهالي محافظة شمال سيناء، وهذا كله يخدم تطور العلاقات بين قطاع غزة الذي تحكمه حماس، وبين مصر (الدجني، 2012).

يرى الباحث أن شكل العلاقة بين الطرفين النظام المصري وجماعة الإخوان المسلمين في مصر ظلت شائكة ومعقدة ومثيرة، وتشكل أحد أهم المحددات التي ارتكز عليها النظام المصري في صياغة استراتيجية تجاه حماس وأحد أهم العوامل التي أثرت على مسار العلاقة بين الطرفين منذ انطلاقة حماس.

2.2.3.2. محددات العلاقة السياسية من طرف حماس:

1- تدرك حماس أن مصر أحد أهم البوابات الرسمية للوصول للشرعية العربية، وأنها مدخل مهم لاكتساب الشرعية في العالم الإسلامي، ودول العالم الثالث.
2- تدرك حماس أنه مهما كان الخلاف مستحكمًا مع مصر؛ فإن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة، وبانتمائها العربي والإسلامي تظل ذُخراً للقضية الفلسطينية.
3- ترى حماس مصر على أنها تشكل جزءًا من العمق العربي والإسلامي، ورافدًا رئيسًا في وجودها وقوتها لمواجهة الاحتلال وتحرير فلسطين، والعمق يتأتى بمفهوم الحركة من الشعوب والجماهير، وهذا يجعلها أكثر حرصًا على نقاء العلاقة؛ للبقاء على سلامة هذا العمق، والمد الجماهيري.
4- إدراك حماس أن مصر تظل مظلة مقبولة لا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية/الفلسطينية، خصوصًا مع قيادة السلطة وفتح، وفي ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني (صالح، 2009).
5- وعي حماس وفهمها أنه لا يمكن أن تعادي مصر لأسباب كثيرة؛ سياسية، ودينية، واجتماعية... إلخ، فالعداء سيكون له تداعيات سلبية على الحركة وعلى قطاع غزة، بالإضافة إلى الجوار الجغرافي بين غزة ومصر، وأشياء كثيرة أخرى تجعل حماس تؤمن بأن مصر طرف مباشر في الصراع الدائر على أرض فلسطين (عبد الجواد، 2014).

6- تدرك حماس جيدًا أن مصر هي المتنفس الوحيد لقطاع غزة، ولا يمكن الاستغناء عنه في أي مرحلة من المراحل، بالإضافة إلى تشابك علاقتها ونفوذها الإقليمي والعالمي.
7- رفض حماس التدخل في الشأن الداخلي لأيٍّ من الدول وخاصة مصر، وتأكيدها على أن جغرافية عملها ونشاطها الرئيس هو فلسطين، وأن الاحتلال "الإسرائيلي" هو العدو والمستهدف من سلاحها ومقاومتها، وبزوال الاحتلال والتحرير للأرض الفلسطينية يتحقق الهدف من سلاحها وقدراتها العسكرية، وبالتالي فإن محاولة وصف نشاط الحركة أو سلاحها بأوصاف غير التي تقوم عليها ترفضه الحركة، وترفض إخضاعه للمساومة.
8- حاولت حماس إظهار الاستقلالية من خلال وثيقتها التي أعلنت عنها عام 2017، وعدم إبراز ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين بصورة مستفزة للنظام المصري، وقد استفادت حماس من قوة جماعة الإخوان المسلمين وشعبيتها في توسيع دائرة التأييد والحشد مع تيار المقاومة في المجتمع المصري.
9- شكلت التنافسات والتناقضات السياسية بين أقطاب النظام العربي فرصة لحماس للاستفادة منها في ضبط العلاقة مع مصر، والتخلص من ضغوطها أحيانًا.
10- تنظر حماس إلى أن مصر تدعم وحدة الصف الوطني عبر مبادرتها السياسية بإنهاء الانقسام، وتقديم المصالحة على أي خطوات أخرى، ورعاية صفقات تبادل الأسرى، كما استفادت حماس من علاقتها بمصر ضغطها على الرئيس الفلسطيني أبي مازن؛ للتخفيف من الضغوطات الموجهة لقطاع غزة.

3.3.2. القضايا الخلافية بين حركة حماس ومصر:

1.3.3.2. طبيعة وشكل المقاومة الفلسطينية:

اتخذت مصر نهج المفاوضات مع "إسرائيل" منذ انتهاء حرب أكتوبر 1973، وزيارة السادات للقدس المحتلة عام 1977، فيما ترفض حماس مسار التسوية السلمية برمته. فالمزج بين الأسلوبين لدى مصر هو الطريق لتحقيق الأهداف الفلسطينية، وإن طريقة إدارة حماس للصراع لن تؤدي لتحقيقها. وتَعُدُّ القاهرة حماس تتسم بالازدواجية، فبينما ترفض أوسلو وتدعو لاستمرار المقاومة، فإنها دخلت انتخابات عام 2006 على أساس اتفاق أوسلو، وبالتالي فلا معنى لهذا الرفض اللفظي إلا لتحقيق أهداف سياسية؛ كون مصر تَعدُّ عملية التسوية السياسية للصراع العربي "الإسرائيلي" مكونًا جوهريًّا في إدراك القيادة السياسية المصرية لإنهاء الصراع، وإغلاق الباب أمام أيِّ احتمالات لخوض حرب جديدة (أبو طالب وعبد الوهاب، 2008، ص105).

2.3.3.2. بناء وتشييد الأنفاق الفلسطينية:

تُعدّ الأنفاق التي امتدت عبر الحدود بين مصر وغزة عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، وفرض الحصار عليها؛ نقطة خلاف جوهرية ترى حماس أن إغلاقها وهدمها أدى لخنق القطاع بشكل كامل، بينما تراها مصر منذ عهد الرئيس مبارك أمرًا سياديًّا؛ نتيجة الظروف الداخلية في سيناء. وتتهم حماس الإغلاقَ المصري للأنفاق كان لأهداف مزدوجة لعقاب الحركة على مساندتها وانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين، ولإجبارها على التوجه للمصالحة مع حركة فتح.

وقد قام النظام العسكري المصري خلال عام 2014 وما بعده بالعمل على تفريغ الشريط الحدودي من الناحية المصرية من السكان، وحفر خندق بطول الشريط الحدودي لضخ مياه البحر الأبيض المتوسط؛ بهدف القضاء على الأنفاق (غنيم، 2016، ص3).

3.3.3.2. ملف الانقسام:

كان موقف مصر واضحًا وحاسمًا بضرورة عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة، وتشكيل حكومة توافق حقيقية بين الفصائل الفلسطينية المختلفة؛ كشرط مسبق لفتح معبر رفح، إلا في حالات خاصة، وترفض القاهرة فتح المعبر مع سيطرة حماس على المعبر بشكل منفرد، وتريد أن تتولى قوات أمن السلطة هذه المهمة. وينبع هذا الموقف من الرفض المصري لما تراه "انقلابًا" قادته حماس ضد فتح في عام 2007، ورفض الاعتراف "بدولة حماس" في غزة. وهو اختلاف جوهري كبير بين موقف مصر، وبين الموقف الذي تطمح له حماس؛ كون مصر تعتبر أن حماس أزاحت حركة فتح من قطاع غزة، وأحدثت جرحًا عميقًا في النسيج الفلسطيني (مركز حرمون للدراسات، 2017).

4.3.3.2. إشكالية العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية:

أدّت تجربة صعود حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وسقوطه لتداعيات سلبية على تعامل مصر مع حماس. فاتهامات مختلفة وجهت للحركة بالعمل على الأراضي المصرية، وتهريب أسلحة، واقتحام السجون وغيرها. وكان من الاتهامات الموجهة للرئيس السابق محمد الرئيس مرسي التخابر مع جهة أجنبية وهي حماس، بالإضافة لحملة إعلامية ممنهجة وغير مسبوقة ضد الفلسطينيين عمومًا وحماس خصوصًا؛ نتيجة تأييدهما الرئيس مرسي. واتُهمت الحركة بشن حملة ضد النظام الجديد عبر أدواتها الإعلامية، وقادتها المختلفين. وتُوّجت هذه الأحداث بقرار محكمة

الأمور المستعجلة المصرية بحظر حماس وأنشطتها على الأراضي المصرية في 4 مارس 2014. ولعل المشكلة الأكبر كانت في انتماء حماس لجماعة الإخوان المسلمين، وفشل النخبة المصرية في التعامل بشكل عقلاني مع هذا الارتباط، وصعوبة تقبل حماس لهذه الخسارة الاستراتيجية حيث لم تستطع حماس أن تخفي امتعاضها من هذا التحول الجديد في النظام المصري (عبد الجواد، 2014).

5.3.3.2. أزمة معبر رفح:

ترى مصر أن المعبر المغلق هو مخصص لحركة عبور الأفراد بالأساس، وليس للبضائع، وأن فتحه يجب ألّا يعفي "إسرائيل" من مسئوليتها تجاه قطاع غزة. وترى مصر أن التناول الإعلامي للقضية يصور مشكلة حصار قطاع غزة على أنها نتيجة غلق معبر رفح، ويساوي مصر بـــ"إسرائيل" في حصارها لقطاع غزة، وهو ما ترفضه قطعيًّا، وتراه في إطار حملة إعلامية ممنهجة ومقصودة تشارك فيها أطراف إقليمية. ومن ناحية أخرى، فإن القاهرة ترفض تشغيل المعبر من قبل حماس، مما يعني عدم الاعتراف بها سلطة شرعية في قطاع غزة.

6.3.3.2. إشكالية العلاقة مع المحور القطري – التركي:

أدى عزل الرئيس مرسي عام 2013 إلى تقارب جديد ضد النظام المصري الجديد، قادته إقليميًّا دولتا قطر وتركيا سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وخلق هذا قدرًا كبيرًا من الحساسية المصرية تجاه أفعال هاتين الدولتين، وتتخذ قيادة حماس في كلا الدولتين؛ تركيا وقطر مكان إقامة منذ خروجها من دمشق عام 2011. وقد أدى سقوط الإخوان في مصر إلى تعميق حالة التقارب بين حماس وقطر وتركيا بعد شعور الحركة بحالة من افتقاد "العمق الاستراتيجي"؛ مما أدى لزيادة الحساسية المصرية تجاهلها باعتبارها منخرطة في تحالف موجه ضدها بالأساس (بيومي، 2014).

ورغم هذه الإشكاليات الضخمة والمعقدة فإن مصر لا تزال ترى أن لحماس دورًا في القضية الفلسطينية، وهي تتعامل مع حقائق الواقع على الأرض في غزة، كما أن الاتصالات بين حماس ومصر لم تنقطع يومًا عبر القناة المخابراتية، وكان نائب رئيس المكتب السياسي موسى أبو مرزوق يقيم في القاهرة منذ خروج حماس من دمشق، وقد قالت صحيفة الحياة اللندنية أن مصر تخشى تدخلات قطر وتركيا؛ للتأثير على جهودها في إتمام المصالحة الفلسطينية (الحياة اللندنية، 2017).

ونقلت الصحيفة عن مصادر مصرية مطلعة قولها: إن الصيغة التي تعمل عليها القاهرة مع تحركات قادة حماس عبرها، ستتغير مع تنفيذ اتفاق المصالحة، خصوصًا أن مصر تخشى تدخلات قطرية وتركية؛ للتأثير في جهودها لإتمام المصالحة (وكالة سوا، 2018).

4.2 السياسة المصرية تجاه حركة حماس في ضوء سيطرتها على قطاع غزة

كان من الطبيعي أن تنشأ علاقة سياسية بين حماس ومصر الفلسطينية باعتبارها جزءًا من المكونات السياسية الفلسطينية التي انطلقت في الأراضي المحتلة عام 1987، وفرضت نفسها على الواقع السياسي باعتبارها لاعبًا رئيسًا على الساحة الفلسطينية؛ بفعل تبنيها للمقاومة المسلحة، ولاحقًا دخولها المعترك السياسي، ونجاحها في الانتخابات التشريعية عام 2006، بحيث تحولت إلى لاعب سياسي محوري خصوصًا بعد سيطرتها المنفردة على قطاع غزة. وأولت مصر حماس التي تحكم قطاع غزة على الحدود المصرية الشرقية أهمية خاصة في سياستها الخارجية.

تباينت التوجهات السياسية المصرية تجاه حماس بفعل المتغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية؛ بدأً بجولات الحوار الوطني التي استمرت بعد عام 2003، مروراً بحوارات الفصائل الفلسطينية التي كانت ترعاها مصر، وصولًا إلى نجاح حماس في الانتخابات ولاحقًا سيطرتها المسلحة على القطاع عام 2007.

1.4.2. الموقف المصري من نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006:

حرصت حماس قبل دخولها المعترك السياسي الرسمي (الانتخابات التشريعية) على إقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع الدول العربية والإسلامية كافة، بحكم روابط الدين والعروبة والتاريخ والجغرافيا، وخصوصًا مع الدول التي وقعت على اتفاقات سلام مع "إسرائيل"، وعلى رأسهم مصر، لكن علاقة حماس بمصر ظلت متقلبة ومتوترة في غالب الأحيان؛ بسبب ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين من ناحية، ورفضها للمسار التفاوضي مع "إسرائيل" من ناحية أخرى، ووجد النظام المصري نفسه مضطرًا للتعامل مع حماس بعد أن أصبحت تمثل جزءًا من الشرعية الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006 (صالح، 2008، ص118).

ازدادت علاقة حماس مع مصر تعقيدًا بعد فوزها المفاجئ في الانتخابات التشريعية في يناير 2006، وحاول النظام المصري حينها إخفاء امتعاضه وعدم ارتياحه من نتيجة الانتخابات ونجاح حماس؛ لأنه

يقود إلى دخول حماس على خط المنافسة على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني؛ مما يعني ابتعاد مصر عن التأثير على القرار الفلسطيني؛ لأنه سيصبح أكثر قربًا إلى عواصم عربية أخرى ترتبط مع حماس بعلاقات جيدة، مثل؛ طهران، ودمشق قبل خروج حماس منها (أبو البهاء، 2012، ص29).

كان من الطبيعي أن تنزعج مصر حينها من نجاح حماس في الانتخابات، وخسارة حليفتها حركة فتح، والتي تربطها بها علاقة جيدة تاريخيًّا، ويجمعهما تقارب في الرؤية السياسية لحل القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض المباشر مع "إسرائيل"، بعكس حماس التي ترتبط بالإخوان المسلمين، وترفض المسار التفاوضي كأداة لتحرير فلسطين، لكن النظام المصري لم يرغب في إحداث أي تغيرات من شأنها تعريض مصر لمزيد من الضغوط الأمريكية، أو تشكل حالة ضغط شعبي تقودها جماعة الإخوان، وتؤثر على استقرار النظام الحكم في مصر.

وقد صرح وزير الخارجية المصري حينها أحمد أبو الغيط أن بلاده تحترم إرادة الشعب الفلسطيني، مؤكدًا أن نتائج الانتخابات أفرزت واقعًا سياسيًّا جديدًا (عليان، 2013، ص42)؛ لذلك حاولت مصر أن تمسك العصا من المنتصف من حيث استكمال دورها كوسيط في الحوارات بين حماس والفصائل الفلسطينية؛ لحل الخلافات بينها، والمساعدة في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت عقب اتفاق مكة عام 2007، ولهذا الغرض زار رئيس جهاز المخابرات المصرية عمر سليمان غزة في أغسطس 2005، وقابل مسؤولين عن حركتي حماس وفتح، لكنه لم ينجح في ذلك، وفي ذات الوقت حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها في الشأن الفلسطيني، وأن تبقي علاقتها مع الأطراف الفلسطينية كافة بما فيها حماس (صالح، 2008، ص119).

من ناحية أخرى، حاولت مصر أن تقنع حماس كي توافق على الدخول في المسار التفاوضي مع "إسرائيل"، ومنحها فرصة لتغيير موقفها خلال ستة أشهر، لذلك كانت تتهرب من مقابلة قيادات حمساوية، حتى لا تتعرض للضغوط الأمريكية و"الإسرائيلية"، في هذا الصدد كانت مصر تميل للتعامل مع الرئاسة الفلسطينية وفتح مقابل التشدد مع حماس، حيث كانت ترى أن الرئاسة الفلسطينية ومنظمة التحرير تمثل السياسة الفلسطينية، وليست الحكومة التي شكلتها حماس.

لذلك وجه رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل رسالة خطية إلى عمر سليمان في سبتمبر 2006 طالبه فيها أن تتحمل مصر مسؤولياتها، وتضغط لتشكيل حكومة وحدة وطنية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني، معتبرًا أن مصر هي الأجدر بأن تلعب هذا الدور. (صحيفة القدس العربي، 2006/10/2).

على أي حال، تعاطت مصر مع حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، لكنها لم ترغب في نجاح تجربة حماس في قطاع غزة، كما ظلت تقوم بدور اللاعب الرئيس في ملفات مختلفة تخصُّ قطاع غزة، فقد تبنت مصر في عهد الرئيس مبارك سياسات واضحة لرفع الحصار عن قطاع غزة، والعمل على إنجاح حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بموجب اتفاق مكة في مارس 2007، لكن الاتفاق لم يعمر طويلًا، حيث سيطرت حماس على القطاع بالقوة المسلحة في يونيو 2007، فيما اعتبرته مصر تمردًا عسكريًّا، في حين اعتبرته حماس مواجهة لحالة الفلتان التي استهدفت حكومتها في غزة (صالح، 2014، ص13).

2.4.2. الموقف المصري من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة:

عارضت مصر سيطرة حماس على القطاع منذ البداية ولم تعترف بنتائجه؛ فأغلقت قنصليتها في قطاع غزة، وسحبت الوفد الأمني، ورفعت حالة التأهب على حدودها مع القطاع، في حين رحبت بحكومة تسيير الأعمال التي كلفها الرئيس عباس في رام الله بعد إقالة حكومة إسماعيل هنية، ونقلت طاقم قنصليتها من غزة إلى رام الله، مؤكدة على رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. ووصف الرئيس المصري حينها ما جرى في غزة بأنه انقلاب على الشرعية الفلسطينية، معتبرًا أن سيطرة حماس على غزة يهدد الأمن القومي المصري، كما أكد دعم بلاده لشرعية السلطة الفلسطينية والرئيس عباس وحكومته (صحيفة الحياة، 2007/6/24).

في المقابل أكد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل أن حركته تمثل تيار الإسلام المعتدل، وتركز على مقاومة الاحتلال، وتتجنب في الوقت نفسه الإضرار بمصالح مصر أو التدخل في شؤونها الداخلية، كما اعتبر أن إسقاط حكومة حماس في غزة لن يصب في مصلحة مصر، بل إن ذلك قد يؤدي لانتشار التنظيمات المتطرفة مثل القاعدة وغيرها (صحيفة القدس العربي، 2007/6/18).

أفرزت سيطرة حماس على قطاع غزة نتائج مباشرة على المستوى السياسي؛ محليًّا وإقليميًّا، أهمها ما انعكس سلبًا على علاقة حماس مع مصر، والذي كانت دومًا ترى حماس امتدادًا للإخوان المسلمين فيها، وترى في قطاع غزة منطقة أمن قومي مصري، وبالتالي فإن سيطرة حماس "الإخوانية" على الحدود مع قطاع غزة أمرٌ لا يتماشى أبدًا مع أهداف السياسة المصرية داخليًّا وخارجيًّا، بل ترى فيه تهديدًا لأمنها القومي.

5.2 الخاتمة

إن العلاقة بين مصر وفلسطين قوية ومتينة منذ القدم، ووصلت إلى درجة بذل المصريين الدم والتضحيات لأجل فلسطين ودفاعًا عن أرضها وشعبها، في حين كانت علاقة حماس مع مصر متغيرة، حيث شهدت تطورًا إيجابيًّا في العلاقات في مرحلة معينة، وشهدت قطيعة في بعض المراحل، رغم أن موقف حماس الرافض للتدخل في شؤون الدول الأخرى ثابت ولم يتغير، ومصر ما زالت تتأرجح في التوازن في العلاقة بين الحاجة الإنسانية لقطاع غزة، والحفاظ في الوقت ذاته على علاقتها بالسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، لذلك يستمر التعامل المصري مع قطاع غزة بشكل عام وحماس بشكل خاص من الناحية الأمنية، أي أن يتكفل جهاز المخابرات المصرية بالتعامل مع الملف الفلسطيني، دون تطور العلاقات السياسية بين الطرفين.

كما أن قنوات الاتصال بين حماس ومصر لم تغلق بشكل كامل؛ بسبب الضرورات الإنسانية في قطاع غزة، فقد أبقت مصر على الحد الأدنى من تلك الاتصالات، مع العلم بأن القادة المصريين يتعاملون مع الملف الفلسطيني على أنه ملف حساس، وأنهم يزيدون من رصيدهم الوطني عبر تقديم الدعم السياسي والمالي للفلسطينيين.

الفصل الثالث

أثر التحولات السياسية في مصر على العلاقة مع حركة حماس (2011 – 2013)

يتناول هذا الفصل الحديث عن طبيعة علاقة حماس بمصر في ضوء ثورة 25 يناير 2011، وموقف الحركة من هذه الثورة، إضافة إلى التطرّق إلى السياسات المصرية تجاه الحركة أثناء فترة حكم المجلس العسكري، ومواقف النظام في مصر قبل الثورة وبعدها، وأثر ذلك على العلاقة مع حماس، وقضية حصار غزة، والموقف المصري منها، والآثار المترتبة على وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم على العلاقة مع حماس، ودور الرئيس مرسي أثناء العدوان "الإسرائيلي" عام 2012 على قطاع غزة، وملف المصالحة الوطنية، ومساعي التهدئة وجهودها مع الاحتلال "الإسرائيلي" تحت الرعاية المصرية.

1.3 مقدمة

في سياق العلاقة بين حماس ومصر، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، كان واضحًا أن مصر لن تقبل بقيام كيان ذي مرجعية إسلامية في قطاع غزة على حدودها الشرقية، كما أن إضفاء الطابع الديني على القضية الفلسطينية سوف يفتتها. فيما طلبت حماس من مصر رفع الحصار عن قطاع غزة، والسماح بإدخال الأفراد والبضائع إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، وسعت لتمرير ذلك عبر جامعة الدول العربية. كما أكد الرئيس السابق للمكتب السياسي لحماس خالد مشعل أن حركته تمثل تيار الإسلام المعتدل، وتركز على مقاومة الاحتلال، وتتجنب في الوقت نفسه الإضرار بمصالح مصر أو التدخل في شؤونها الداخلية، كما عدَّ أن إسقاط حكومة حماس في غزة لن يصب في مصلحة مصر، بل إن ذلك قد يؤدي لانتشار التنظيمات المتطرفة مثل القاعدة وغيرها.

رحبت حكومة حماس في غزة بثورة 25 يناير عام 2011، إذ عدَّ القيادي في حماس إسماعيل هنية أن مصر تكتب تاريخًا جديدًا للأمة، رابطًا ذلك بموضوع الحصار المفروض على قطاع غزة؛ مؤكدًا أن الحصار بدأ يترنح بعد سقوط نظام الرئيس مبارك في مصر. من ناحية أخرى، أكد القيادي في حماس خالد مشعل على ضرورة استعادة مصر لدورها الريادي في المنطقة، وعبَّر عن استعداد حركته للتنسيق مع مصر استراتيجيًّا وتكتيكيًّا، وذلك في إطار رسم استراتيجية جديدة للصراع؛ كأحد مسؤوليات مصر بعد الثورة، حيث قال: "فخورون بما جرى في مصر من ثورة؛ انعكست على روح التفاهم الفلسطيني والتي جاءت بالمصالحة، ونأمل أن تستعيد مصر عافيتها ودورها" (الدنّان، 2016، ص8)

مع وصول الإخوان المسلمين للحكم طرأ تحسن على تعامل مصر مع قطاع غزة، من جهة فتح معبر رفح، والإبقاء على عمل أنفاق التهريب، إلا أن ذلك التحسن لم ينعكس سياسيًّا؛ حيث لم يستطع الرئيس مرسي حينها أن يتخذ سياسة مغايرة ومستقلة تجاه قطاع غزة الذي تحكمه حماس، أي أن السياسة المصرية العامة تجاه القضايا الفلسطينية، وبخاصة قطاع غزة ظلت محكومة بتوجهات مصر العميقة (المخابرات الحربية والمؤسسة العسكرية). بالمحصلة، لم يتغير الأمر كثيرًا في قطاع غزة أثناء فترة حكم الإخوان، ولم يستطع الرئيس مرسي رفع الحصار عن قطاع غزة بشكل رسمي (أبو نحل، 2015، ص57).

تدخلت مصر بقوة خلال فترة رئاسة الرئيس مرسي في محاولة لحل ملفات قطاع غزة العالقة، ومنها ملف المصالحة الفلسطينية، فقد أكد الرئيس مرسي على ضرورة إتمام المصالحة؛ كي يعيش الفلسطينيون كيانًا واحدًا، وبالتالي تتوحد مواقفهم.

بالإضافة لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة بين حماس و"إسرائيل"؛ فقد صرح الرئيس مرسي في الإعلام بأنه تدخل بنفسه وبمساندة أمريكية للتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار خلال العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2012، وأنه بذل جهودًا كبيرة للحفاظ على استمرار هذا الاتفاق، ورأى أنه ليس هناك مبرر للإخلال به، كما أكد على عدم جواز عزل غزة وحصارها، وأنه أمر بفتح المعابر الحدودية مع غزة، حيث شكلت ثورة 25 يناير 2011 والتي أدّت للإطاحة بالرئيس مبارك، أحد أهم المتغيرات الحاسمة لجهة تحسن العلاقات بين حماس ومصر، بل والاستبشار بتطويرها على نحو يساعد في دعم القضية الفلسطينية، والتحرر من الضغوط التي كان يمارسها النظام المصري السابق (أبو البهاء، 2012، ص85).

مع وصول الرئيس مرسي للسلطة بدأ الشارع المصري ينقسم سياسيًّا بين مؤيد ومعارض للإخوان المسلمين وحكمهم، تسبب ذلك في تبلور جبهة عملت على إسقاط حكم الإخوان، فيما انشغل الإخوان بمحاولات السيطرة على مفاصل مصر، وبسط سيطرتهم على أركان الدولة.

بدأ الصراع على السلطة في مصر يتجسد على الأرض، وبالتالي انعكس ذلك على الموقف المصري المنقسم تجاه حماس وقطاع غزة، الذي عدَّه الإخوان وأنصارهم أول أنموذج لحكم الإخوان المسلمين، وخطوة هامة على طريق انتصار المشروع الإسلامي الذي بدأ من قطاع غزة، في المقابل أصبحت غزة تمثل خطرًا على الأمن القومي المصري، وكيانًا معاديًا بالنسبة لمناهضي الإخوان (الحافي، 2016، ص98).

زاد في تلك الفترة التركيز على ما عدَّه مختصون أنها مخططات إخوانية، مثل؛ الادعاء بوجود نوايا لدى الرئيس مرسي بالعمل على إنشاء ما يسمى مشروع "غزة الكبرى"، ومنطقة التجارة الحرة بين مصر وقطاع غزة، مما حذا بالكثير من المحللين والمراقبين للتحذير من مخططات ضم قطاع غزة لمصر، أو إقامة دولة في غزة، خصوصًا في ظل الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هذه الادعاءات اتضح بعد ذلك أنها محض افتراءات ساقها أنصار الدولة العميقة في مصر، حيث نفى كلًا من الرئيس مرسي وحماس نفيًا قاطعًا وفى أكثر من مناسبة تلك الافتراءات (الحافي، 2016، ص150).

2.3 علاقة حركة حماس بمصر في ضوء ثورة 25 يناير 2011

تعدُّ ثورة 25 يناير عام 2011 في مصر ثورة شعبيّة، ويتوافق هذا التاريخ مع ذكرى عيد الشرطة المصريّة، بناءً على اختيار قوى المعارضة له، والتي دعت الشعب المصري، وخصوصًا الشباب للخروج في مظاهرات عارمة؛ للتنديد بممارسات النظام المصري، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، ورفعت شعارات (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، وقد استخدمت المجموعات الشبابية مواقع التواصل الاجتماعي؛ كالفيس بوك، وتويتر من أجل حشد أكبر عدد ممكن من الشعب المصري؛ للتظاهر ضد النظام الحاكم، ممثلاً بالرئيس مبارك، وأركان حكمه، والحكومة المصرية، كما ظهرت ملامح السخط الشعبي ضد شخصيّات مسؤولة ومتنفذة شملت أبناء الرئيس مبارك؛ جمال، وعلاء.

وفي هذا السياق، دعت حماس التي ترتبط بمصر بعلاقة متوترة إلى ضرورة إعلان فوري لرفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح معبر رفح من الجانب المصري، وضمان حركة التنقل وبدء الإعمار، حيث كانت حماس ترى بأن نظام الرئيس مبارك في مصر يمثل جزءًا رئيسًا في حصار قطاع غزة، كما تبنّت موقفًا واضحًا من الثورة المصرية ضد نظام الرئيس مبارك، حيث جاء على لسان المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري في بيان صحفي بتاريخ 2011/2/12 أن "تنحي الرئيس مبارك هو إعلان بداية انتصار الثورة المصرية، والتي نؤكد في حماس وقوفنا إلى جانبها ودعمنا لمطالبها". وأضاف "تهنئ الشعب المصري بهذا الانتصار، ونعتبر هذه النتائج انتصارًا لإرادة الشعب المصري وصموده، كما أنها انتصار للشعب الفلسطيني وقضيته في مواجهة هذا الظالم الذي كان عنوانًا رئيسًا لحصار غزة والحرب عليها". وحثَّ المتحدث باسم حماس الجيش المصري، على أن يكون ضامنًا لمطالب الشعب المصري، وألا يسمح بالالتفاف عليها (حمتو، 2011).

1.2.3. موقف حركة حماس من ثورة 25 يناير:

رحبت حماس كغيرها من القوى الفلسطينية الحزبية والشعبية بثورة 25 يناير في مصر، والتي رفعت شعار (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، وتفاعل الفلسطينيون معها بكل رحابة صدر، بعكس الاحتلال "الإسرائيلي"، الذي أبدى انزعاجه من تطورات الوضع في مصر منذ اندلاع الثورة في ميدان التحرير، فيما تابع الفلسطينيون تطورات الأحداث عبر شاشات التلفاز وشبكات الإنترنت، مترقبين أحداثها يوميًّا، سائلين عما سيؤول إليه مصير مصر، ورئيسها.

مع الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011، عمت الفرحة شوارع فلسطين، وخصوصًا في قطاع غزة؛ فركض الشعب بجميع فئاته وأعماره إلى الشارع عفويًّا وبدون تخطيط، أو أي دعوة، يوزعون الحلوى، ويرسلون البرقيات المُهنِئة لإخوانهم المصريين، فينشدون للثورة وما آلت إليها من نتائج أفرحت الشعبين المصري والفلسطيني؛ لاعتقادهم بأن نجاح الثورة كان بداية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ومهما كان النظام القادم في حكم مصر، فسيكون أفضل بكثير من نظام الرئيس مبارك؛ باعتباره شريكًا تجاريًّا وأمنيًّا لدولة الاحتلال، وممارسًا لأشكال الضغوطات كافة على الفلسطينيين، سواء للاعتراف بدولة "إسرائيل"، أو للعودة إلى المفاوضات بدون أي شروط، كما قام نظام الرئيس مبارك بإطباق الحصار على قطاع غزة من الجهة المصرية، ومنع وصول المساعدات للقطاع، لذلك تأملوا خيرًا في النظام القادم (جبر، 2013، ص35).

وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني، قامت الحركات الوطنية الفلسطينية بالرئيس مباركة انتصار الثورة، فحماس قامت بتهنئة الشعب على انتصار ثورته، وأكدت على الوقوف بجانب الشعب المصري، وكذلك حركة الجهاد الإسلامي أعربت عن فرحتها بانتصار الشعب في ثورته، ووثوقهم بأن الشعب المصري سينهض بدولته ليضعها في القمة، ورأت الجبهة الشعبية أن نجاح الثورة هو تجلٍّ حقيقيٌّ لإرادة الشعب، أما الحكومة المُقالَة في غزة فقد باركت الانتصار العظيم الذي كتبته مصر بيد شعبها، وعبَّر المجلس التشريعي عن انتصار الثورة بأنه انتصار تاريخي لمصر، وما هو إلا انتصار للقضية الفلسطينية أيضًا (صالح، 2014، ص14).

عمليًّا كانت حماس مع ثورة 25 يناير ومع خيار الجماهير المصرية التي أسقطت الرئيس مبارك، لكنها في الوقت نفسه كانت حريصةً كل الحرص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية المصرية، حيث وُجهت لها أصابع الاتهام فيما بعد، واتُهمت بالمشاركة في أعمال الشغب واقتحام السجون المصرية حيث تحدث وزير الداخلية المصري الأسبق محمود وجدي حول تعاون حماس مع جماعة الإخوان المسلمين في اقتحام السجون المصرية خلال ثورة 25 يناير 2011 (رويترز، 2013).

كما نفت حماس أكثر من مرة خلال عام 2013 اتهام وسائل إعلام مصرية لها بالتدخل في الثورة المصرية عبر تهريب المساجين وقيادات إخوانية من السجون المصرية، إذ إن عدداً من الفلسطينيين الذين هربوا من السجون المصرية خلال فترة الثورة قام الجيش المصري باعتقالهم، وأعاد النظر في ملفاتهم، ثم قرر الإفراج عنهم، وإدخالهم لقطاع غزة بعد التأكد من قرارات الإفراج التي صدرت بحقهم (أبو زهري، 2013).

2.2.3. السياسة المصرية تجاه حركة حماس فترة حكم المجلس العسكري:

استمرت الإدارة المصرية الجديدة (المجلس العسكري) عقب إسقاط الرئيس مبارك، وخلال الفترة الانتقالية في أداء دورها الذي لم يتوقف تجاه القضية الفلسطينية، وظلَّت تولي الملف الفلسطيني مساحة كبيرة في سياستها الخارجية كما كانت، لكنَّ أحداث الثورة والوضع الأمني الذي عاشته مصر، جعلت المجلس العسكري يولي اهتمامًا خاصًّا للحالة الأمنية المصرية وجوانب التأثير فيها، بما في ذلك حماية العمق الجغرافي لها المتمثل بقطاع غزة الذي تحكمه حماس، وهذا ما زاد من اهتمام الإدارة المصرية في القضايا الفلسطينية عمومًا، والقضايا التي تخص قطاع غزة بشكل أكبر، وبالتالي أقدم المجلس العسكري على المزيد من الانفتاح على حماس التي تسيطر على قطاع غزة (بديوي، 2016).

حرص المجلس العسكري على قيام مصر بدورها الرئيس في جولات المصالحة الفلسطينية، وضغطه لإنهاء الانقسام بين حركتي حماس وفتح، والذي تمخض عنه اتفاق القاهرة عام 2011، وبقي أساسًا لكل جولات المصالحة لاحقًا، حيث إن التوصل للوحدة الفلسطينية سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي المصري وحماية الحدود المشتركة بين البلدين بالتعاون فيما بينهم؛ لضمان أمن وسلامة البلدين، بالإضافة لتمسك مصر الدائم بموقفها الداعم للحقوق الفلسطينية. وفي ذات الوقت تدرك مصر بأن الشعب الفلسطيني هو الرهان الحقيقي دائمًا في القضية الفلسطينية، وأنه قادر على تغيير المعادلة إذا شعر أن المصالحة تشكل خطرًا على قضيته (أبو سعدة، 2017، ص5).

هناك من يرى أن المحرّك الأساسي للتحولات التي شهدتها السياسة الخارجية المصرية منذ تولّي المجلس العسكري السلطة هو السعي لإقامة علاقة أكثر توازنًا مع "إسرائيل"، بحيث يقوم هذا التحول العام على شعور متبادل لدى البلدين بالرغبة في عدم حدوث تبدّل جوهري في العلاقة بينهما يضع مصر في مواجهة مباشرة مع الجيش "الإسرائيلي"، ويُضعف إحساس "إسرائيل" بالأمن في المنطقة العازلة بسيناء. لم يطرأ على علاقة مصر الجيوسياسية بـــ"إسرائيل" أيُّ تغيير، إذ لم تتغير أهداف مصر الاستراتيجية من علاقتها بحماس، وإبقاء الملف الفلسطيني في الحاضنة المصرية، وعدم السماح لحماس بالإضرار باستقرار مصر ومصالحها الاستراتيجية، لكنّ الذي تغيّر هو الوسيلة التي استخدمتها مصر في تحقيق ذلك.

سعت مصر سابقًا لمحاصرة حماس وسجنها داخل قطاع غزّة، وبناء على ذلك أبقت مصر معبر رفح مغلقًا عقب سيطرة حماس على غزّة في حزيران 2007، عدا أوقات قليلة. لكنّ الأمور تغيرت في الشهور القليلة التالية عندما شرعت حماس في إطلاق إشارات تُنْبئ بجنوحها إلى الحلّ السياسي، ولا ريب أنه يوجد في حماس عناصر يُستبعد بدرجة كبيرة تخليها عن الصراع مع "إسرائيل"، وأن الوضع في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يتغير في أي لحظة؛ لأن الصراع "الإسرائيلي" يبقى مهيأً للجنوح إلى الحلول العسكرية، مما يوفر فرصة سانحة لجماعات مسلحة داخل القطاع تسعى لإسقاط حماس (مركز ستراتفور، 2011).

3.2.3. مصر والقضية الفلسطينية في ضوء ثورة يناير، وأثرها على العلاقة مع حركة حماس:

1.3.2.3. الموقف المصري من التسوية السياسية:

كان الدور المصري في هذا الملف قبل اندلاع ثورة 25 يناير محكومًا بضرورة الحفاظ على مستوى العلاقة التي تربط بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للسلام والحليف الاستراتيجي؛ مما أدى في المحصلة إلى تذبذب الموقف المصري الرسمي، أمّا خلال عام 2010 بدا أن الميزان المصري أصبح أكثر ميلًا نحو حث المفاوض الفلسطيني على المزيد من المرونة حيال أي ضغط تمارسه الولايات المتحدة، وأصبح نظام الرئيس مبارك يتعرض لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة لجهة الإقدام على مزيد من التعاون مع "إسرائيل"، والضغط أكثر على القيادة في الفلسطينية للتنازل، أو تمرير حلول سياسية لا تلبي الحد المقبول من المطالب الفلسطينية (أبو البهاء، 2012، ص100).

بعد اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ظل مسار القضية الفلسطينية مرتبطًا سلبًا وإيجابًا بالوضع العام في مصر؛ لأسباب منها: وضعية مصر كإحدى مراكز الثقل في المنطقة، والتقارب بين فلسطين ومصر؛ جغرافيًّا، وثقافيًّا، ولأسباب جيوسياسية ترتبط بكون فلسطين البوابة الشرقية للأمن القومي المصري، وبالتالي فإن أيّ تغيرات تحدث على جانب الحدود لابد أن تؤثر بقوة على الجانب الآخر.

فمصر خلال فترة حكم المجلس العسكري (المرحلة الانتقالية) كانت أكثر حزمًا من (نظام الرئيس مبارك) لجهة دعم القضية والحقوق الفلسطينية، وأقلَّ استعدادًا للامتثال لطلبات "إسرائيل" وحلفائها في الولايات المتحدة، وإن أعلن التزامه بمعاهدة كامب ديفيد، إلّا أن العلاقة مع الولايات المتحدة شهدت بعض التوترات، وتحديدًا فيما يخص عمل بعض المؤسسات الدولية والأمريكية، واحتجاز موظفيها في مصر (ماضي، 2012).

كان من الواضح أن المجلس العسكري موقنٌ تمامًا كما الأنظمة المصرية السابقة أنه يجب أن لا يبتعد عن القضية المحورية ولب الصراع في المنطقة العربية والشرق أوسطية، وأن لا يفقد تأثيره السياسي فيها، لذلك حافظ على تمسكه بعلاقة جيدة مع الفاعلين الرئيسينَ على المسرح الفلسطيني، وهذا ما دعاه لاتباع سياسة متوازنة تجاه حماس، بالرغم من عدم تلاقي الطرفين في كثير من القضايا والتوجهات السياسية.

2.3.2.3. الدور المصري في المصالحة الفلسطينية خلال حكم المجلس العسكري:

فرض الواقع السياسي الفلسطيني المعقد نفسه على سياسة المجلس العسكري تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك على مستوى العلاقة مع المكونات الفلسطينية المختلفة، وخصوصًا مع حماس، حيث استقبل المجلس العسكري الحاكم في مارس 2011، وكذلك وزير الخارجية نبيل العربي وفد حماس برئاسة محمود الزهار، وحرصت حكومة عصام شرف على إحداث تخفيف لحالة الحصار المفروض على قطاع غزة، مثل؛ زيادة حركة الأفراد عبر معبر رفح، وتحسين العلاقات التجارية بين الجانبين (جبر، 2013، ص66).

وتركزت المباحثات بين وفد حماس والمجلس العسكري المصري على العلاقات بين الجانبين، ومواضيع المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وأفضل السبل للوصول إلى مصالحة حقيقة، إضافة إلى مواضيع تتعلق بحصار قطاع غزة وفتح معبر رفح، وبحث قضية المعتقلين الفلسطينيين في مصر.

نجح المجلس العسكري في التوصل لاتفاق مصالحة بين حركتي حماس وفتح في إبريل 2011، والتوقيع على اتفاق المصالحة بعد سنوات طويلة من المفاوضات، وقال عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحماس: إنه تم في العاصمة المصرية القاهرة، التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق المصالحة، برعاية مصرية رسمية. كما أعلن لاحقًا أن مصر ستدعو الفصائل الفلسطينية المختلفة للتوقيع النهائي على الاتفاق خلال أسبوع، وبحضور كل من رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ورئيس حركة فتح محمود عباس، وقد توصلت الحركتان إلى تفاهمات تنص على تشكيل حكومة انتقالية، وتحديد موعد الانتخابات (سالم، 2011).

وهنا يرى الباحث أنه في ضوء ذلك قرر المجلس العسكري أن تفتح مصر معبر رفح على حدودها مع قطاع غزّة في 28 أيار 2011، وهذا يُعَدُّ آخر تحوّل في جملة تحولات عديدة في السياسة الخارجية لجأ إليها المجلس العسكري منذ رحيل الرئيس مبارك.

3.3.2.3. الموقف المصري من حصار قطاع غزة:

شهدت الحدود المصرية الفلسطينية في بداية حكم المجلس العسكري تحسنًا واضحًا في عمليات نقل البضائع عبر الأنفاق، ما ميز تلك الفترة عن فترة حكم الرئيس مبارك، فقد جاء بتاريخ 2011/5/16 على لسان وزير الخارجية للحكومة الانتقالية في مصر نبيل العربي: "أن مصر خلال

المرحلة المقبلة ستتكفل بإنهاء الحصار عن قطاع غزة، ووصف السياسة المصرية السابقة إزاء إدارة معبر رفح بالارتجالية والمخالفة الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تُحرّم حصار المدنيين حتى في أوقات الحرب". وهو ما يؤشر إلى الرؤية المصرية الجديدة للتعاطي مع قطاع غزة وحماس، وفعلًا اتسمت المواقف المصرية بمرونة أكبر، وهو ما بدت مؤشراته في الظهور مع قرار المجلس العسكري بفتح معبر رفح بشكل دائم لمرور العالقين من الجانبين، وكذلك الحالات الإنسانية، والسماح لعدد من الشخصيات القيادية في حماس بالمرور عبر معبر رفح البري، كما يشير ذلك للتغير في مستوي النظرة المصرية لمسألة حصار قطاع غزة، لجهة تحميل "إسرائيل" والمجتمع الدولي كامل المسؤولية عن حصار قطاع غزة (أبو البهاء، 2012، ص116).

وحول السياسة الاقتصادية المصرية تجاه قطاع غزة، فقد جاء بتاريخ 2011/6/10 في حديث لنائب رئيس غرفه القاهرة التجارية ورئيس لجنه العلاقات الخارجية علي شكري: "أن مصر عملت على إنشاء مجلس الأعمال المصري الفلسطيني، ودعم العلاقات الاقتصادية بين مصر وفلسطين في الفترة المقبلة التي لم ترتقي إلى الشكل المناسب في المرحلة السابقة، مؤكدًا بأن إنشاءه لأول مرّة بعد الحوار الذي جرى بين مصر وفلسطين بعد الثورة، ومتوقعًا بأن تشهد العلاقات المصرية الفلسطينية تحسنًا غير مسبوق بحيث إن الطرفين متفقان علي زيادة حجم التبادل التجاري بينهما بصورة حقيقية ينعكس أثرها علي البلدين. وأكد أن زيارته لقطاع غزة أكثر من مرّة بعد الثورة تأتي في اطار تحسن العلاقات المصرية الفلسطينية بشكل مستمر، وهناك رغبة من الطرفين لصنع تبادل تجاري جديد من نوعه ينعكس عليهما بالتنمية والتطوير ويفيد الشعبين (مركز ستراتفور، 2011).

إن الدور الذي لعبته مصر في تسهيل إبرام اتفاقية المصالحة بين حركتي فتح وحماس يشير إلى أن المجلس العسكري حاول احتواء حماس بتقريبها إليه، وما الاتصالات مع سائر الأطراف الضالعة في هذه العملية سوى وسيلة استخدمتها مصر لامتلاك تأثير أعظم على الفلسطينيين، في حين أن فتح معبر رفح كان وسيلة لإثبات حسن نيتها تجاه حماس.

3.3 علاقة حركة حماس مع مصر فترة حكم الرئيس مرسي (2012 – 2013)

مثّل نجاح المرشح محمد الرئيس مرسي القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات الرئاسة يونيو 2012 أهم المتغيرات التي طرأت على الساحة المصرية، وقد ثار الجدل حول إمكانية تغير السياسة المصرية تجاه ملفات وقضايا بعينها، وتحديدًا تجاه قطاع غزة الذي تحكمه حماس، ويواجه حصارًا وتعثرًا في ملف الإعمار والمصالحة الفلسطينية، بالرغم من ثقل التركة التي ورثها النظام

المؤقت في مصر من مشكلات داخلية وتحديات خارجية، في ظل تردي الحالة الأمنية في مصر أثناء الثورة وبعدها.

ومنذ وصول الرئيس مرسي للسلطة في مصر كانت القضية الفلسطينية من أولويات الرئاسة المصرية، ففي خطاب ألقاه الرئيس مرسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول سبتمبر 2012 أكد على أهمية إتمام المصالحة الفلسطينية، في سبيل توحيد الجهد الفلسطيني؛ لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية (الوفد، 2012).

ويؤكد الباحث أن القضية الفلسطينية مهمة بالنسبة لمصر؛ لأسباب قومية بحكم الرابط التاريخي والجغرافي بين مصر وفلسطين؛ لكن ينبغي القول بأن هناك عوامل أدت إلى إضعاف الدور المصري في اتخاذ قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية، بحكم أن النظام السياسي لم يكن مستقرًّا، كما أنّ بقايا نظام الرئيس مبارك حاولت أن تضعف وتعطِّل وتسقِط الرئيس مرسي، مع استمرار التنافس بين الإخوان المسلمين والمجلس العسكري، وباقي قوى الحراك الشعبي، بالإضافة للأوضاع الأمنية والاقتصادية السيئة التي شهدتها مصر.

وهنا يرى الباحث أن جماعة الإخوان المسلمين رافضة ومعارضة لاتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل"، لكن الرئيس مرسي لم يكن باستطاعته إلغاؤها، على الرغم من تخوف الأخيرة من إمكانية انتهاز الرئيس مرسي أي فرصة يتمكن خلالها من إلغائها أو طلب تعديلها، حيث ربط الرئيس مرسي بين احترام اتفاقات كامب ديفيد وقيام الدولة الفلسطينية لاستعادة دور مصر المركزي في قلب النظام الإقليمي العربي؛ لأن الهدف من توقيع هذه الاتفاقية قائم على الاعتقاد بعدم جدوى خيار الحرب لإنهاء الصراع العربي "الإسرائيلي"، بل وكما صرح به الرئيس مرسي هو التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، ويتوافق هذا مع أحد أهم أولويات السياسة المصرية وثوابتها على مدار تاريخها، وهو التأكيد على الدور الإقليمي لمصر؛ فاستعادة الدور المصري مكون أساس من مكونات الأمن القومي المصري، وغياب هذا الدور سيعرض أمن مصر للتهديد والخطر، وسيفقد مصر تأثيرها في محيطها العربي، وجزءًا من قوتها الناعمة.

1.3.3. أثر وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر على الموقف من حركة حماس:

لم تبتعد حماس عن الحراك المصري منذ البداية، وعبرت عن موقف واضح، ورحبت بما سُمِّيَ الربيع العربي وقتها، وإسقاط الأنظمة التسلطية، التي كانت حماس تنظر إليها بمثابة عائق أمام تصاعد تيار الإسلام السياسي عمومًا، منطلقة من اعتقادها بأن موقفها السياسي سيتحسن كثيرًا؛

شعبيًّا ورسميًّا في حال وصول الإخوان المسلمين للسلطة في الدول العربية وخصوصًا في مصر، لاسيما بعد دخول الإخوان المعترك السياسي الرسمي، وحسمهم لاستحقاقات انتخابية متعددة، وفوزهم المتوقع بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت.

من ناحية أخرى، أصبحت حماس أكثر اندفاعًا ووضوحًا نحو دعم الإخوان المسلمين ومشاركتهم السياسية، خصوصًا وأن حماس تحظى بحضور واضح على المستوى الشعبي؛ فذهبت لتوظيف ذلك في دعم الإخوان المسلمين، خصوصًا في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، محاولة إظهار قوتها ورصيدها الشعبي، مما دعا العديد من قيادات حماس لتبني مواقف واضحة، حيث صرح إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة قبيل انتخابات الرئاسة المصرية قائلًا: "انتخابات مصر ستحدد مستقبل القضية، وتؤسس لموقع الأمة في خارطة العالم" (جريدة الرسالة، 2012/5/24).

ارتبطت أوضاع حماس التي تسيطر على قطاع غزة أشد الارتباط بمصر مع وصول الإخوان لسدة الحكم في مصر، تبعًا للترابط العضوي بين جماعة الإخوان المسلمين وحماس، حيث كان ميثاق حماس يوضح صلتها بجماعة الإخوان المسلمين: بأنها "جناحٌ من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث" (ميثاق حماس، 1988: المادة الثانية). قبل إصدار حماس لوثيقة المبادئ والسياسات في مايو 2017، والتي لم تشير فيها لأي ارتباط بجماعة الإخوان المسلمين، وأكدت على هويتها الوطنية والإسلامية.

الأحداث الأمنية في مصر وضعت حماس وقطاع غزة في صدارة المشهد خلال فترة حكم الإخوان، والتي جاءت؛ كبواعث للتحول في السياسة المصرية تجاه قطاع غزة، والتي بدأت تتطور سلبًا، فقد اتهمت مصادر مصرية عناصر من حماس بالمشاركة في العملية الإرهابية ضد الجيش المصري في رفح المصرية، والتي راح ضحيتها (16) جنديًّا مصريًّا في 6 أغسطس عام 2012، وقد رد القيادي في حماس موسى أبو مرزوق بأن اتهام حماس بتلك العملية عبارة عن أكاذيب جديدة هدفها زرع الفتنة والخلاف بين الشعبين المصري والفلسطيني (أبو مرزوق، 2013).

2.3.3. الموقف المصري في عهد الرئيس مرسي من عدوان 2012 على قطاع غزة:

كنتيجة متوقعة للحالة الثورية التي تمر بها البلاد منذ انطلاق ثورة يناير 2011، فقد طورت مصر من تعاطيها السياسي مع أزمة قطاع غزة، مواصلة استراتيجيتها في دعم التسوية السلمية، ومستخدمة في ذلك معظم أدوات السياسة العامة للدولة؛ فإعلاميًّا شنّت مصر حملة منظمة لرفض الغارات

"الإسرائيلية" على قطاع غزة، كانت مادتها الرئيسة قرار رئيس الجمهورية محمد الرئيس مرسي بعد ساعات من بدء الغارات في 14 نوفمبر 2012 بسحب السفير المصري عاصم سالم الأهل من تل أبيب بتاريخ 2012/11/18، وتكليف رئيس الحكومة بزيارة قطاع غزة، فضلًا عما جاء في خطابات الرئيس مرسي اللاحقة (زكريا، 2012).

وعلى إثر العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة أصدر الرئيس محمد مرسى قرارًا بتاريخ 2012/11/18 يقضي بسحب السفير المصري لدى "إسرائيل" عاصم سالم الأهل، وقال المتحدث باسم الرئاسة ياسر على في بيان الرئاسة المصرية: "تابع السيد رئيس الجمهورية على مدار الساعة العدوان "الإسرائيلي" الغاشم على قطاع غزة والذى سقط فيه عدد من الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى ذلك فقد أصدر السيد الرئيس قرارات وتوجيهات، منها: قرار بسحب السفير المصري لدى "إسرائيل"، ووجه مندوب مصر في الأمم المتحدة للدعوة لجلسة طارئة في مجلس الأمن؛ للتباحث بشأن الاعتداء على أرواح الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني. وأضاف المتحدث باسم الرئاسة: أن الرئيس مرسى وجَّه وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير "الإسرائيلي" بمصر وتسليمه رسالة احتجاج بشأن العدوان الحادث، والتأكيد على ضرورة الوقف الفوري لكل أشكال العدوان. وتابع أن الرئيس مرسى وجه في اتصاله بالأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بالدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، وتقدم الرئيس مرسى باسم شعب مصر بخالص عزائه في شهداء الشعب الفلسطيني (صحيفة اليوم السابع، 2012).

رصد الباحث العديد من الخطوات التي قامت بها مصر ردًّا على هذا العدوان حيث شهد معبر رفح نشاطًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا عبر تدفق زيارات المساندة من الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني، وأحزاب سياسية مصرية، وقوافل طبية وإغاثية مصرية إلى قطاع غزة، واستقبال الجرحى الفلسطينيين للعلاج بالمستشفيات المصرية، وسياسيًّا؛ دعت مصر لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب؛ للتباحث بشأن الاعتداء على الشعب الفلسطيني، إذ قرّر ذلك الاجتماع الذى عقد بالقاهرة في 17 نوفمبر تشكيل وفد من وزراء الخارجية العرب لزيارة قطاع غزة، ودعم الجهود المصرية للتوصل إلى هدنة بين حماس و"إسرائيل". وعلى المستوى الأمني؛ توسط جهاز المخابرات المصري بين الأطراف المعنية؛ لإبرام هدنة بين حماس و"إسرائيل" برعاية مصرية، والتي دخلت حيز التنفيذ بعد أسبوع من بدء العدوان تقريبًا.

3.3.3. الموقف المصري في عهد الرئيس مرسي من الحصار المفروض على قطاع غزة:

كان الرئيس مرسي قد أعلن خلال حملته الانتخابية أنه سيتم رفع الحصار عن قطاع غزة، وأن هذا الموضوع سيكون من أبرز القضايا والقرارات التي ستتخذها مصر في عهده. وخلال استقبال قافلة أميال من الابتسامات في قطاع غزة في 27 أكتوبر 2012، كان رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية، قد أكد أن الرئيس مرسي وخلال مكالمة هاتفية أجراها معه أعرب فيها عن رفضه للحصار، واستمراره في فتح معبر رفح، وكل ما يلزم لإعادة إعمار القطاع (تلفزيون الأقصى، 2012/10/27).

وفعلًا طرأ تغيير على سياسات مصر التي كانت متّبعة في عهد الرئيس مبارك، والتي كانت تفرض حصارًا على قطاع غزة منذ سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، حيث أصبحت علاقة حماس في قطاع غزة في فترة الرئيس مرسي في أَوْجِها، وانعكست بدورها على تنقل قيادات حماس وحركة مرورهم من قطاع غزة إلى مصر ومن ثم إلى جولات خارجية، وكان يملؤها الأمل في أن ذلك من شأنه أن يشكل انفراجة على إدارة حماس لقطاع غزة؛ مما سيجعل العلاقات الفلسطينية المصرية بعد ثورة 25 يناير تأخذ أبعادًا جديدة، وهو ما حصل بالفعل في عهد الرئيس مرسي (فضة، 2014، ص84).

وفي هذا الصدد، كان المستشار السياسي لرئيس حكومة حماس يوسف رزقة، قد عدَّ كسر الحصار، وفتح المعابر، وتسهيل مرور مواد الإعمار والأموال التي خصصتها المؤسسات العربية والدولية لإعادة إعمار قطاع غزة؛ أولوية أمام الرئيس مرسي، بينما رأى أن من المبكر الحديث في مطالب سياسية عامة تتعلق بالقدس، والشأن الفلسطيني حتى يفرغ الرئيس من تشكيل حكومته، واستئناف البرلمان المصري لأنشطته المعتادة، مستدركًا "لكننا مطمئنون في عهد الجمهورية الثانية، وعهد الثورة أن تقف مصر الشقيقة بقوة إلى جانب الحقوق الفلسطينية، ولديها الآن سند شعبي ثوري يطالب بإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية" ذلك في ظل الحصار المفروض على حماس سياسيًّا واقتصاديًّا، ومقاطعة الجميع لها (الصفدي، 2012).

من ناحية أخرى، علق حينها الكاتب والمحلل السياسي عدنان أبو عامر بأن حماس لديها رغبات وطموحات، ضمن قائمة تبدأ ولا تنتهي، تأمل أن تتحقق في عهد رئيس إخواني جاءت به ثورة شعبية أطاحت بالرئيس مبارك، الذي كان أحد أضلاع الحصار الأساسية ضد قطاع غزة، أبرز هذه الرغبات؛ تتمثّل في كسر الحصار كليًّا عن قطاع غزة، وتخفيف أعباء الحياة عن سكان القطاع، الأمر الذي إن تحقق يمنح الحركة الفرصة لتطوير قدراتها في الحكم، معتبراً أن كسر الحصار،

وفتح معبر رفح كليًّا، يمثّل بالنسبة لحماس أولوية تسبق تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، لكنَّ هذا لا يعني أن الحركة لا تريد المصالحة، وخصوصًا أنها شكّلت محورًا في خطاب الرئيس مرسي في جامعة القاهرة، ورجَّح أبو عامر أن يقف الرئيس مرسي على مسافة واحدة من حركتي فتح وحماس، وهذا يمثّل إنجازًا لحماس، بعد سنوات ظل فيها نظام الرئيس مبارك مساندًا ومنحازًا لسلطة رام الله وحركة فتح". وقال: "يجب أن تدرك حماس أن الرئيس مرسي ليس رئيسًا للإخوان المسلمين، وإنما رئيس لكل المصريين، ومصلحة مصر كدولة محورية في المنطقة أن تنجح في الملفات الإقليمية التي ترعاها وتديرها". وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة اتفاقًا فلسطينيًّا مصريًّا رسميًّا ينهي العمل في أنفاق التهريب أسفل الحدود بين القطاع ومصر، في مقابل تسهيلات كبيرة من فوق الأرض على صعيد تنقل الأفراد وحركة البضائع (الصفدي، 2012).

كما ألمح أبو عامر إلى وجود ترتيبات بين حماس وجماعة الإخوان المسلمين؛ لإعفاء الرئيس مرسي من أعباء الحصار على قطاع غزة وغيرها من القضايا الملحة، ومنحه الفرصة لالتقاط أنفاسه وإدارة ملفاته الداخلية خصوصًا في المئة يوم الأولى من حكمه. في المقابل، نظمت حماس تظاهرة وسط مدينة غزة؛ لمطالبة الرئيس مرسي بضرورة العمل على رفع الحصار كليًّا عن غزة، وفتح معبر رفح الحدودي بشكل كامل. وناشد القيادي في الحركة إسماعيل رضوان الرئيس المصري والثورة في مصر بكسر الحصار عن قطاع غزة، والسماح بإدخال الوقود من أجل تلبية الحاجات الضرورية للشعب الفلسطيني. وأضاف "نناشد القيادة المصرية باتخاذ قرار حاسم وعاجل برفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة، وفتح معبر رفح 24 ساعة (قناة الحرة، 2012).

كما وضّح القائد في حماس إسماعيل هنية خلال خطاب له بتاريخ 2012/6/27 أنه واثق من أن الرئيس المصري الجديد محمد الرئيس مرسي سيحمي قطاع غزة من الاعتداءات "الإسرائيلية" ويفتح الحدود بالكامل لإنهاء الحصار التجاري معتبرًا أن التغيير قادم. وذلك بعد أن كانت حماس في غزة تشتكي من أن سلفه الرئيس مبارك الذي أطيح به لا ينحاز لحركة فتح فقط، وإنما ينحاز لـــ"إسرائيل" على حساب حماس.

في 17 أغسطس 2012 بحث الرئيس مرسي مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة التابعة لحماس إسماعيل هنية في القاهرة سبل تخفيف معاناة سكان قطاع غزة المحاصر الذي تسيطر عليه حماس، ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي قوله: إن هذا اللقاء، الأول بين الرئيس المصري ورئيس الحكومة الفلسطينية المقالة، يأتي استكمالًا للمشاورات التي بدأها الرئيس مرسي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومع القيادي في حماس

خالد مشعل، وأضاف أن هذه المشاورات تهدف إلى وضع حلول تتعلق برفع الحصار ومعاناة أبناء قطاع غزة في إطار التوجيهات بضبط معبر رفح بما يُسَهِّلُ حركة دخول الفلسطينيين وخروجهم وفقًا للقانون والقواعد التي تتعلق بالتأشيرات لتخفيف معاناة الفلسطينيين خاصة في شهر رمضان (سكاي نيوز، 2012).

كان لدى الرئيس مرسي بعض الخطوات لرفع الحصار عن قطاع غزة على الرغم من الضغط المتزايد عليه سواء داخليًّا أو خارجيًّا إضافة إلى أنه لم يكمل من فترة ولايته سوى سنة من أصل أربعة سنوات، حيث جاء حراك 30 يونيو 2013 ليُسقط حكم الرئيس مرسي بعد تدخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي لم يستفيد قطاع غزة من مخططات الرئيس مرسي الإيجابية تجاهه.

4.3 دور المصري برئاسة الرئيس مرسي في ملفي المصالحة والتهدئة مع "إسرائيل" 2012

منذ وصول الإخوان المسلمين لحكم مصر في صيف 2012، والعلاقات المصرية الحمساوية تطورت بشكل ملحوظ، لتتجاوز التنسيق الأمني من خلال جهاز المخابرات العامة المصرية، ليشمل تنسيقًا على مستوى القيادات السياسية بين الرئيس مرسي وإسماعيل هنية.

وقد تعزّزت هذه العلاقات في عدة مجالات على مستوى التنسيق السياسي والاقتصادي، إلّا أنها لم تتضح جليًّا، ولم تترجم على أرض الواقع؛ نتيجة لعزل الرئيس مرسى عن الحكم من قبل المجلس العسكري للقوات المصرية.

1.4.3. العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2012:

بدأت "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة عام 2012 باغتيال القائد في الجناح العسكري لحماس أحمد الجعبري في 14 نوفمبر 2012، فيما انطلقت صواريخ المقاومة الفلسطينية على "إسرائيل"، مع تغير واضح في الكم والكيف، فلأول مرة تصل الصواريخ الفلسطينية للعمق "الإسرائيلي" (القدس وتل أبيب)، وهذا ما عُدَّ تطورًا نوعيًّا في أدوات المقاومة الفلسطينية. واستهدف الطيران "الإسرائيلي" أكثر من (1500) هدف، حيث أسفر العدوان عن مقتل (162) فلسطينيًّا تقريبًا، وإصابة أكثر من (1200) شخص آخرين (الجمل، 2013).

استمر العدوان "الإسرائيلي" لأكثر من أسبوع، وسط تهديدات وتجهيزات "إسرائيلية" مستمرة؛ للدخول في حملة برية داخل القطاع. وجاء الموقف المصري أثناء حكم الرئيس مرسي سريعًا

وفاعلًا لوقف العدوان على غزة، وأظهر تحركات جديَّة لوقف إطلاق النار، ومبادرات لاستعادة التهدئة في غزة، وقد تم التوصل لاتفاق تهدئة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" في 21 نوفمبر 2012، وبضمانات مصرية.

وفي حدث تاريخي وصل رئيس الوزراء المصري الأسبق هشام قنديل إلى القطاع في اليوم الثالث للعدوان "الإسرائيلي" على غزة عام 2012 على رأس وفد كبير ضم وزراء وقيادات أمنية، لتتبعه في اليوم السابع زيارة لوزراء خارجية عشر دول عربية، إضافة إلى وزير خارجية تركيا، وأمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي، وهو ما أدى إلى تعزيز موقف حماس ومكانتها أمام الجانب "الإسرائيلي" (موسى، 2015، ص105).

وقبل نهاية اليوم الأخير للحرب على غزة، وبتاريخ 20 نوفمبر 2012 فجّر أحد عناصر كتائب القسام عبوة ناسفة داخل حافلة "إسرائيلية" وسط مدينة تل أبيب، ما أسفر عن إصابة 10 "إسرائيليين"، لتعلن وزارة الخارجية المصرية عقب هذه العملية عن توقيع اتفاق تهدئة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" اشتمل على وقف العدوان "الإسرائيلي"، وتسهيل حركة المعابر والسكان في قطاع غزة.

2.4.3. الدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية:

أسهمت مواقف الرئيس مرسي في الملف الفلسطيني وتحديدًا ملف المصالحة الفلسطينية في إشاعة أجواء إيجابية لدى طرفي الانقسام، عندما صرح في أكثر من مناسبة أن تحقيق المصالحة الفلسطينية هو أولوية مصرية؛ ففي أول لقاء للرئيس محمد الرئيس مرسي مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة التابعة لحماس إسماعيل هنية في 26 يوليو 2012، جرى مناقشة آخر المستجدات في جهود المصالحة الفلسطينية.

وكذلك تأكيد الرئيس مرسي على سياسة التوازن في النظر والتعامل مع كل الفصائل والأطراف الفلسطينية، إضافة إلى مراعاته البروتوكول في العلاقات المصرية – الفلسطينية؛ حيث حرص الرئيس المصري على استقبال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 16 مايو 2013، وتم النقاش حول تفاهمات القاهرة وإعلان الدوحة، وعليه وجه الرئيس محمود عباس الشكر إلى الرئيس مرسي لاستضافته اجتماع الفصائل الفلسطينية بالقاهرة، والذي تم الاتفاق من خلاله على تشكيل حكومة توافق وطني في غضون ثلاثة أشهر (وكالة فلسطين اليوم، 2012).

كما أبدى الرئيس مرسي في مؤتمر صحفي في 14 يوليو 2012 عقده مع نظيره التونسي المنصف المرزوقي عقب مباحثاتهما في القاهرة؛ حرص بلاده على التوصّل إلى حل للمشكلة الفلسطينية، وتحقيق المصالحة الفلسطينية. وقال إن مصر تحرص على حل المشكلة الفلسطينية، وعلى التوصّل إلى المصالحة الوطنية الفلسطينية، مؤكدًا وقوف القاهرة على مسافة واحدة من جميع الفصائل الفلسطينية. وقال الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري، في تصريح صحفي بتاريخ 2012/7/16 "إن حماس تقدر إعلان الرئيس المصري حرصه على تنفيذ المصالحة الفلسطينية، ووقوفه على مسافة متساوية من مختلف القوى الفلسطينية". وأكد أبو زهري جاهزية حماس وحرصها على استكمال جهود المصالحة الفلسطينية والتعاون لإنجاح دور القيادة المصرية بهذا الشأن (الجزيرة نت، 2012).

وذكر الرئيس مرسي في كلمته خلال افتتاحية قمة عدم الانحياز في 29 أغسطس 2012 قائلًا: "سنستمر في رعاية المصالحة؛ لدعم وحدة الصف الفلسطيني، وحث الإخوة الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم على أن تتم المصالحة، وأن ينفذوها دون الالتفات إلى الخلافات الضيقة التي كانت بينهم، حتى يتمكنوا من التركيز على قضيتهم الأساسية، وهي مقاومة الاحتلال والتحرر منه (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

ويرى الباحث أن حماس كانت حريصة كل الحرص على أن تعمق العلاقة مع الرئيس مرسي، لمناقشة الملفات المتعلقة بقطاع غزة، والتوصل لتفاهمات من شأنها أن تساهم في التخفيف عن سكان قطاع غزة، في ظل الحصار المفروض عليهم. ولكن لم يتسنَّ لهذه العلاقة أن تستمر نتيجة للظروف التي واجهها الرئيس مرسي فيما بعد.

وفي هذا السياق رأى الكاتب هاني المصري بأن فوز الرئيس مرسي، سيساهم في دعم القضية الفلسطينية، ولكن الوضع الداخلي المصري، والصراع مع المجلس العسكري على الصلاحيات؛ لا يمكن المراهنة عليه كثيرًا في تحقيق المصالحة. فيما رأى آخرون أن فوزه سيصعب الوصول للمصالحة الفلسطينية؛ بسبب اختلاف موازين القوى بين طرفي الانقسام الفلسطيني، وقد عدَّ الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، أن فوز الرئيس مرسي سيعزز القضية الفلسطينية؛ كونها كانت شعارًا حاضرًا في ميدان التحرير، لافتًا إلى أن القضية الفلسطينية تعدُّ الورقة الرابحة لأي نظام عربي، متوقعًا أن تحظى باهتمام كبير. وأشار إلى أن الرئيس مرسي هو ابن جماعة الإخوان المسلمين التي تعدُّ القضية الفلسطينية هي قضيتها الكبرى خلافًا لما كانت عليه في عهد نظام الرئيس مبارك الذي حاول تصفيتها (المصري، 2012).

يرى الباحث أن موضوع المصالحة بالنسبة للرئيس عباس، تم توظيفه سياسياً، وما محاولة الرئيس عباس الحديث عن تحديد موعد الانتخابات؛ كشرط يستخدمه تكتيكيًا لتشكيل الحكومة الجديدة التي اتفق عليها بين حركتي فتح وحماس في القاهرة؛ إلّا من باب التعطيل، وليس التسهيل لإنجاز المصالحة.

أمّا المحلل السياسي طلال عوكل، فقد أوضح بأن مصر لن تغير من سياستها تجاه القضية الفلسطينية، فستلتزم مصر بالاتفاقات الدولية بما فيها اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل"، وأن الخلاف يكمن في التفاصيل. لكن بحكم علاقة الإخوان المسلمين بحماس، فمن الممكن أن يشهد قطاع غزة انفراجة، ويتحرر من الحصار، خاصة الحصار السياسي المفروض على حماس، فتحظى بشيء من التقدم بعلاقتها مع المجتمع الدولي؛ لأنها جزء من مدرسة الإخوان المسلمين المقبولة دوليًّا، مضيفًا أن مصر لديها تحديات داخلية، وسيكون من الصعب تلمس ملامح السياسية الجديدة تجاه قطاع غزة، مؤكدًا على أن ملف المصالحة الفلسطينية أصبح صعبًا بعد فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد الرئيس مرسي برئاسة مصر؛ فحماس أصبحت تشعر بأنها قوة جديدة وكبيرة لا يستهان بها، وعليه فالاتفاقيات التي وقعت قبل إعلان الرئيس مرسي رئيسًا لمصر أصبحت من الماضي، ولم تَعُدْ صالحةً لمعالجة ملف المصالحة الفلسطينية (وكالة فلسطين اليوم، 2012).

من ناحية أخرى، وخلال اللقاءات التي عقدت بين الرئيس مرسي والسلطة الفلسطينية وقيادات حماس؛ وَعَد الرئيس مرسي بأنه سيعقد لقاء ثلاثيًّا يضم إلى جانبه كل من عباس ومشعل، كما أنه وعد بإرسال وفد مصري إلى قطاع غزة والضفة الغربية؛ لمتابعة العراقيل التي تعطل المصالحة. وهذا يُظْهِرُ أن الرئيس المصري وضع استراتيجية تؤكد أنه يقف على مسافة واحدة من فتح وحماس، وأن لقاء الرئيس مرسي مع مشعل هو أول اجتماع لقيادي في حماس مع رئيس مصري منذ إنشاء حماس، وهذا يُعدُّ يومًا تاريخيًّا لحماس أن تدخل قصر الاتحادية لمقابلة رئيس مصر (وكالة سما، 2012).

يرى الباحث أن مصر في فترة الرئيس مرسي قامت بالعديد من الخطوات الإيجابية تجاه ملف المصالحة الفلسطينية، وأن الرئيس مرسي حاول بكل السبل أن يُحْدِثَ اختراقًا جوهريًّا في هذا الملف، إلا أن الظروف السياسية التي كانت تمر بها مصر لم تسعفه إلى الوصول إلى حل نهائي، وتنفيذه على الأرض بشكل عملي.

3.4.3. دور مصر في اتفاق وقف إطلاق النار عام 2012 بين حركة حماس و"إسرائيل":

حاول الرئيس مرسي أن تكون سياسته الخارجية متوازنة مع المجتمع المدني وتعزيز علاقاته مع دول العالم، وقد أعلن الرئيس مرسي أن سياسته الخارجية ستقوم على التوازن، وأكد على عدم المساس بمعاهدة السلام التي أبرمتها مصر مع "إسرائيل" عام 1979، وأن العلاقات الدولية بين كل الدول مفتوحة، والأصل في العلاقات الدولية هو التوازن، وأكد قائلًا: "نحن لسنا ضد أحد، ولكننا نحرص على تحقيق مصلحتنا في كل الاتجاهات، ولسنا أبدًا طرفًا في نزاع، وإنما نريد أن نكون دائمًا طرفًا في عملية متكاملة واستقرار للمنطقة وللعالم" (أبو الهطل، 2015، ص91).

تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" في 21 نوفمبر 2012 وبضمانات مصرية، حيث تكللت الجهود المصرية بتوقيع اتفاق التهدئة بين "إسرائيل" وحماس برعاية مباشرة من الرئيس مرسي في مقر المخابرات العامة المصرية، وتم صياغة اتفاق التهدئة، والذي جاء بشكله النهائي بعد حملة عسكرية إسرائيلية طاحنة؛ بهدف الترسيم النهائي لاتفاق التهدئة، وقد جاءت بنود اتفاق وقف إطلاق النار بشكل كامل تُحَمِّلُ حماس مسؤولية إطلاق أي صاروخ من قطاع غزة باتجاه "إسرائيل"، وتلتزم حماس بمنع أي فصيل أو جماعات مسلحة من خرق التهدئة التي قد تستمر لخمسة سنوات قابلة للتجديد؛ حيث نجحت حماس في تسخير الدعم الإقليمي لها، ورفع جزء من القيود الاقتصادية، وهو ما حافظ على مكانتها في القطاع (موسى، 2015، ص106).

حاول المجتمع الدولي أن يُخْضِعَ قرارات الرئيس مرسي فيما يتعلق بهذا الصراع إلى الفحص والضغط المكثفين على الصعيدين الدولي والمحلي، وأنه لم يتخذ أي خطوات ملموسة من شأنها تهديد اتفاقية السلام المبرمة بين مصر و"إسرائيل"، حيث قلل كثير من المحللين من شأن قرار سحب السفير المصري من تل أبيب خاصة، وأن الرئيس مبارك اتخذ مثل هذا الإجراء أكثر من مرة على مدى ثلاثين عامًا حكم فيها مصر كوسيلة؛ لإرضاء الرأي العام، إبان اندلاع موجات عنف مماثلة بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين.

يرى الباحث أن العدوان "الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012 جاء واضعًا حكومة الرئيس مرسي، أمام أكبر تحدٍ على صعيد السياسة الخارجية، والتي سعى الرئيس مرسي سعيًا دؤوبًا لتمييزها عن سياسات الرئيس مبارك، حيث مَثَّل ذلك أول اختبار مهم للرئيس الرئيس مرسي، في الوقت الذي سعى فيه إلى التوازن بين العلاقات الوثيقة مع حماس في غزة، واحترام اتفاقية السلام التي وقعتها مصر مع "إسرائيل" منذ أربعين عامًا.

5.3 الخاتمة

على إثر ثورة 25 يناير 2011، وخلع الرئيس المصري محمد حسني الرئيس مبارك، وتولّي المجلس العسكري مقاليد الأمور، ومن ثم نجاح الرئيس مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية، طرأ تحسن على تعامل مصر مع حماس وقطاع غزة، حيث تم فتح معبر رفح، والإبقاء على الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء، لكن الرئيس مرسي لم يستطع رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وشهدت العلاقات نوعًا آخر بانتقالها من تعامل أمني مع ملف قطاع غزة إلى استقبال مستويات سياسية عليا لقادة حماس، ومنها لقاء الرئيس مرسي مع إسماعيل هنية.

وظهرت مواقف قوية وغير مسبوقة للدولة المصرية أثناء عدوان 2012 حيث تدخل الرئيس مرسي شخصيًّا بإنهاء العدوان، ووجه رئيس وزرائه لقطاع غزة؛ لإظهار مزيد من التضامن مع قطاع غزة؛ مما أوجد مخاوف لدى "الإسرائيليين" حول تداعيات السياسيات المصرية الجديدة.

الفصل الرابع

تداعيات حراك 30 يونيو 2013 على علاقة حركة حماس بمصر

يركّز هذا الفصل على أثر حراك 30 يونيو 2013 على قطاع غزة، وموقف النظام الجديد في مصر من حماس التي تسيطر على القطاع بعد إسقاط حكم الإخوان، وما تبع ذلك من تداعيات على ملفي المصالحة الفلسطينية والتهدئة مع "إسرائيل" برعاية مصرية، خصوصًا أثناء وبعد العدوان "الإسرائيلي" على غزة عام 2014، وذلك في ضوء توتر العلاقة بين النظام المصري الجديد وحماس في قطاع غزة، بالإضافة للإجراءات الأمنية، والاقتصادية، والقضائية التي اتخذها النظام المصري الجديد ضد حماس وحكمها في قطاع غزة.

1.4 مقدمة

عاشت حماس في عزلة وصدمة سياسية حقيقية بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر إثر حراك 30 يونيو 2013، حيث شهدت الساحة المصرية تغيرًا دراماتيكيًّا، تمثّل في قيام المؤسسة العسكرية بالإطاحة بحكم الرئيس المنتخب محمد الرئيس مرسي، وذلك في 3 تموز/ يوليو 2013، بعد المظاهرات الشعبية التي قام بها المعارضون لحكمه في 30 حزيران/ يونيو 2013، ودخلت مصر على أثر ذلك مرحلة جديدة من تاريخها، ولا زالت مصر تعاني من حالة عدم الاستقرار على الأصعدة كافة؛ السياسية، والأمنية، الاقتصادية، ما أدخل النظام الجديد في حالة من الانشغال والإنهاك، حدّت من إمكانية ممارسة مصر دورها الإقليمي المعتاد في الساحة الفلسطينية (أبو الهطل، 2015).

من ناحية أخرى، جاءت تلك التغيرات في مصر شديدة التأثير على حماس التي تحكم قطاع غزة منذ عام 2007 بعد نزاع مسلح مع حركة فتح، والتي كانت مصر تتعامل معها؛ كأحد أقوى الأذرع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين داخل فلسطين، في المقابل، استمرت علاقات التعاون والتفاهم بين مصر و"إسرائيل"، وغضّت مصر أحيانًا الطرف عن معاناة الشعب الفلسطيني، وأصبحت وسائل الإعلام المصرية تركّز على مهاجمة حماس، وارتباطها بتنظيم الإخوان المسلمين المحظور، وإظهارها؛ كحركة "إرهابية" تهدف إلى زعزعة الحكم في مصر.

وتأتي أهمية الحديث عن القضية الفلسطينية في ملف السياسة الخارجية المصرية إبّان حراك 30 حزيران 2013 وخلال المرحلة الانتقالية، حيث إن السياسات الخارجية المصرية بعد سقوط الإخوان ليست إلّا إعادة إنتاج لسياسات الرئيس مبارك، وأن البعد القومي العروبي الذي حاولت السياسية المصرية الجديدة تبنيه في خطاباتها وتحركاتها الخارجية على المستوى العربي، لم يكن سوى محض شعارات دعائية، الأمر الذي يجعل عدد من الدول العربية تتحفظ بصورة أو بأخرى عند فتح العلاقة مع حماس، أو على الأقل تتريّث؛ خشية إعطاء الفرصة لمزيد من القوة للحركات الإسلامية في هذه الدولة، انسجامًا مع التوجهات المصرية (الحمد، 2010، ص288).

وعند تناول تأثير عزل الرئيس مرسي في 3 يوليو 2013 على السياسة المصرية تجاه الشأن الفلسطيني، نجد أن موازين المعادلة الفلسطينية كانت شديدة التأثر بتغيرات الداخل المصري، فعقب الإطاحة بحكم الإخوان، مالت المعادلة لصالح حركة فتح والسلطة الفلسطينية بعد أن كانت تميل لصالح حماس خلال حكم الرئيس مرسي؛ لاعتبارات تتعلق بالترابط التنظيمي والفكري والأيديولوجي، وفي حين بادرت حركة فتح بالرئيس مباركة عزل الرئيس مرسي، وتأييد خريطة الطريق التي جاء بها المجلس العسكري، في حين شكّلت إزاحة الإخوان عن الحكم بمثابة الصدمة الكبيرة لحماس والتي كانت تراهن على مصر تحت حكم الإخوان باعتبارها الداعم اللوجستي (العيادي، 2013).

عقب الإطاحة بحكم الإخوان في 3 يوليو 2013، عمدت الإدارة المصرية الجديدة إلى فرض حصار سياسي وعسكري شديد على حماس، حيث أعلنت القوات المسلحة المصرية على صفحتها الرسمية، عن وجود أسلحة مدوّن عليها اسم كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، وبعض المهمات العسكرية التي تستخدمها حماس داخل الأراضي المصرية، وذلك خلال حملات التمشيط الأمنية التي تقوم بها القوات المسلحة؛ لتجفيف منابع الإرهابيين في سيناء، إلى جانب التهم الموجهة للرئيس السابق محمد الرئيس مرسي بالتخابر مع حماس المتهمة قضائيًّا بالتورط في اقتحام

السجون، وتهريب السجناء إبّان ثورة 25 يناير 2011، ناهيك عن قيام القوات المسلحة المصرية بتدمير الكثير من الأنفاق بين سيناء وغزة؛ ليصل حجم خسائر غزة جراء هدم الأنفاق إلى 460 مليون دولار (صحيفة المصري اليوم، 2013/9/22).

أصبحت سياسات مصر تجاه حماس أكثر وضوحًا وعدائية مع تولي الرئيس السيسي مقاليد الحكم، فصدر حكم قضائيٌّ باعتبار حماس حركة إرهابية، وحظر أنشطتها في مصر، ثم تم نقضه بعد ذلك بحكم آخر. ولا شك أن هذه السياسات المصرية الجديدة قد صبّت في صالح "إسرائيل"، وبات هناك تداخل كبير في المصالح بينها وبين نظام الرئيس السيسي؛ فكلاهما يرى في تيار الإسلام السياسي تهديدًا محدقًا؛ بسبب القناعات التي تولدت في بداية الأمر أن الميل ناحية حماس يضر بالقضية الفلسطينية وبالأمن القومي المصري، ومن شأنه أن يخلق إشكاليات مع الجانب "الإسرائيلي" (جمعة، 2015، ص28).

2.4 السياسة المصرية تجاه حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي في 30 يونيو 2013

باتت حماس في موقف صعب بعد عزل الرئيس مرسي في مصر، وقد عقّب إسماعيل هنية بتاريخ 2013/7/6 على ذلك بقوله: إن عزل الرئيس مرسي لن ينعكس سلبًا على سياسة مصر تجاه قطاع غزة والقضية الفلسطينية (الرسالة نت، 2013/7/7).

في المقابل كان متوقعًا أن مأزق حماس قد يدفعها لتصعيد الجبهة مع "إسرائيل"؛ حتى تتمكن من استعادة تحالفات سابقة، وكسب دعم إيران من جديد، بعد أن أفشل حراك 30 يونيو 2013 تحالفاتها الإقليمية، مما ترك بالغ الأثر على حاضر الحركة ومستقبلها في قطاع غزة، وعليه فقد رأى عدد من المختصين حينها أنه ليس أمام حماس بعد انكشاف مظلتها العربية والإقليمية سوى مظلة المصالحة والوحدة الوطنية.

أفرز حراك 30 يونيو 2013 تداعيات مباشرة على حماس في قطاع غزة الذي تحكمه، كان أبرزها التحول في المواقف المصرية تجاه قطاع غزة وحماس التي عبرت عن موقفها مما حدث في مصر بأنه شكَّل صدمة للجميع؛ باعتباره تغولاً على المشروع الإسلامي بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، وأنه انتصار مؤقت للباطل في وجه الحق. جاء ذلك في وثيقة نشرتها صحيفة الوطن المصرية بتاريخ 2013/7/7عشيّة الإطاحة بالرئيس مرسي، فيما قالت الصحيفة: إنه تعميم من قيادة حماس في غزة حول الموقف من حراك30 يونيو 2013 في مصر، حيث عدَّت حماس في غزة

حراك 30 يونيو 2013 هزيمةً لجماعة الإخوان في جولة من جولات الصراع، رغم سيطرة المشروع المناوئ للمشروع الإسلامي على تقاليد الأمور (عز الدين، 2013).

بدا خطاب حماس السياسي قلقًا تجاه ما حدث من تغير سياسي في مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان هناك، ولكن الحركة حرِصَتْ على عدم الإعلان رسميًّا عن موقفها الرافض لنتائج حراك 30 يونيو 2013، فقد نفى إسماعيل هنية في ٢٣ يوليو 2013 أي دور للفلسطينيين داخل الساحة المصرية، ونفى أي تدخل في الشأن المصري معتبرًا أن من مصلحة الفلسطينيين أن تكون مصر قويةً وموحدةً، وسيدة القرار العربي والإسلامي، وتقود الأمة مجددًا لاستعادة فلسطين وتحرير القدس والأقصى. وهنا تتضح المفارقة بين موقف الحركة الذي عممته على عناصرها، والموقف السياسي الفضفاض وغير الواضح الذي أعلنته وتبنته إعلاميًّا بعد عزل الرئيس مرسي، ودخول الحركة في مواجهة سياسية وإعلامية ضد النظام الجديد في مصر (الحافي، 2016، ص151).

1.2.4. الموقف السياسي المصري تجاه حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي:

بعد عزل الرئيس مرسي في مصر طرأت تغيرات جوهرية على السياسة المصرية تجاه حماس من ناحية، وعلى تعاملها مع قطاع غزة من ناحية أخرى، فقد اتخذت الإدارة المصرية الجديدة جملة من الإجراءات الإعلامية، والقضائية، والأمنية ضد حماس بشكل عامٍّ، وفي غزة بشكل خاصٍّ، والتي هدفت بشكل أو بآخر للضغط على حماس، ومنع استمرار سيطرة الحركة على القطاع.

واتسمت السياسية المصرية تجاه القطاع بالمرونة في عهد الإخوان، فكانت مصر تشغل معبر رفح بشكل مستمر، كما كانت الأنفاق تعمل بطاقة عالية في تلك الفترة، أما بعد إسقاط حكم الإخوان في 3 يوليو فقد غيَّرت مصر من تعاملها، وشنت حملةً كبيرة لهدم أنفاق التهريب إلى غزة، وأغلقت معبر رفح بعد تردي الوضع الأمني في سيناء، وتعرض الجيش المصري لهجمات إرهابية، إلا في أيام معينة لدخول عدد محدود من الحالات الإنسانية أو خروجهم. وتوالت الأحداث من سيء إلى أسوأ على الصعيد المصري؛ فقد كان التغير السياسي بمصر بقيادة الرئيس السيسي واضحًا منذ اليوم الأول من خلال الجيش المصري بهدم عدد كبير من الأنفاق، وإغلاق معبر رفح؛ مما انعكس على الجانب السياسي والاقتصادي في قطاع غزة (وادي، 2014، ص50).

أصبح الأمر أكثر صعوبة، ودخلت العلاقة بين حماس والنظام المصري الجديد منعطفًا خطيرًا مع الإعلان عن جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًّا محظورًا، وبالتالي أصبحت الإدارة المصرية تتعامل مع حماس باعتبارها جزءًا من هذا التنظيم، والذي يمثل خطرًا على الأمن القومي المصري

من ناحية الحدود الشرقية مع قطاع غزة. ترافق ذلك مع نشوب حملة إعلامية من الإعلام المصري ضد حماس، قوبلت بحملة إعلامية مضادة تتبنى موقف الإخوان المسلمين، حيث ترى فيما حدث انقلابًا عسكريًّا لا تعترف بآثاره السياسية، وإنها لا زالت تعترف بشرعية الرئيس (الشرعي) محمد الرئيس مرسي، وبالتالي دخل الطرفان في حملة من تبادل الاتهامات والتحريض، كانت تعكس مدى سوء العلاقة، بل إنها في بعض الأحيان وصلت إلى حد التهديد، والتحريض المباشر ضد حماس؛ كجزء من جماعة الإخوان المسلمين "الإرهابية" (وادي، 2014، ص52).

على المستوى السياسي، وبعد ثورة 30 يونيو 2013 خاض النظام المصري حملة سياسية ضد الأطراف التي لا تعترف بنتائج الثورة، ولا تعترف بشرعية الرئيس الجديد السيسي، بما فيها حماس، حيث قطعت مصر أي علاقات لها مع حماس التي لا تعترف بشرعية حكمها في غزة منذ البداية، بعد أن كان الرئيس مرسي قد منح رخصة لحماس بفتح مكاتب لها في القاهرة، وسمح لعدد من قادتها مثل موسى أبو مرزوق بالإقامة هناك. فبعد أن كانت حماس تتطلع للخروج إلى العالم الخارجي من خلال بوابة مصر، أصبحت مصر بعد 30 يونيو 2013 تتعامل مع حماس في غزة ككيان معادٍ، وذلك بعد اتهامها بالتدخل في الشأن المصري الداخلي (أبو الهطل، 2015).

يظهر هنا بأن حماس سعت لتقوية سيطرتها على قطاع غزة سياسيًّا، واقتصاديًّا فترة حكم الإخوان في مصر؛ وتم طرح مشروعات لقطر ومصر لإقامة منطقة تجارة حرة، وأخرى صناعية يستفيد منهما قطاع غزة، وذلك في محاولة لفك حصار قطاع غزة، وقد مثل عزل الرئيس مرسي في مصر أكبر الخسائر لحماس في قطاع غزة، حيث فقدت الدعم المالي والسياسي الإخواني بعد خسارتها للدعم الإيراني في إثر موقفها من الأزمة السورية، حيث تعاملت مصر مع واقع قطاع غزة انطلاقًا من وضع أنه شبه دولة لها إداراتها ومؤسساتها الخاصة، والتي تقع تحت سيطرة حركة مسلحة تناصبها الخلاف، وتصفها مصر بالإرهابية، وتتهمها مرارًا بالعبث بأمنها الداخلي (العيلة، 2017، ص4).

في المقابل، تحدثت قيادات حمساوية في مايو 2015 عن وجود اتصالات إيجابية مع القاهرة حول وقف الهجمة المصرية على حماس والمقاومة الفلسطينية، وتخفيف الحصار المصري عن قطاع غزة. وأعرب القيادي في حماس صلاح البردويل بتاريخ 2015/4/20 عن أمله في أن يتم البناء على هذه النقاشات، وأن تعمل مصر من أجل تفعيل اتفاق التهدئة مع "إسرائيل"، وتطبيق بنوده كافة. فيما أكد إسماعيل هنية بتاريخ 2015/4/24 أن حركته تلقت إشارات إيجابية في العلاقة مع جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، ورحّب هنية بأي جهود تبذل من أجل إعادة

ترسيم العلاقات بين حماس من جهة، والسعودية ومصر من جهة أخرى، فيما لم تعلق مصر على تلك التصريحات (فلسطين اليوم، 2015).

2.2.4. الإجراءات الأمنية والاقتصادية التي اتخذتها مصر ضد حركة حماس وقطاع غزة:

انفجرت الحالة الأمنية في سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة بالتزامن مع عزل الرئيس مرسي، ومع تردي الوضع الأمني في سيناء، وتعرض الجيش المصري لهجمات إرهابية، ولم يبتعد اسم حماس وغزة عن مسرح الأحداث، حيث تأثر قطاع غزة بمجمل الأحداث التي وقعت بعد 30 يونيو 2013، وباتت الأمور تزداد تعقيدًا، حيث بدأت تتضح ملامح السياسية الأمنية، والاقتصادية المصرية تجاه حماس التي تحكم القطاع في عدة ملفات منها ما يلي:

1.2.2.4. تدمير الأنفاق الحدودية:

يرتبط قطاع غزة بحدود برية مع مصر تمتد لمسافة (12) كيلو مترًا، يقام أسفلها العديد من الأنفاق التي تستخدم في تهريب البضائع لسكان قطاع غزة المحاصر، وكانت حينها تُعَدّ الأنفاق شريان الحياة بالنسبة لقطاع غزة، إذ كانت تُستخدَم في نقل المحروقات، والمواد الغذائية، ومواد البناء من مصر إلى قطاع غزة، وقد شن الجيش المصري حملة كبيرة؛ لهدم الأنفاق الحدودية، وتدميرها، وبالتالي توقّفت عن العمل.

وعلّق روبرت سيري مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط على ذلك بقوله: " لقد أدّى إغلاق الأنفاق التي كانت تشكّل المصدر الأساسي للعائدات بالنسبة لحماس، إلى استنزاف الإمكانات المادية للحركة، وتسبّب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية أكثر فأكثر في قطاع غزة (العربية نت، 2013/4/15).

بعد تسلم الرئاسة المصرية من قبل الرئيس الجديد لمصر السيسي في 30 حزيران/ يونيو 2014 بعد إجراءات الانتخابات الرئاسية، كثّفت الوسائل الإعلامية المصرية تحريضها ضد حماس وجماعة الإخوان المسلمين باتهامهم بالإرهاب، وتخريب أمن البلاد واستقرارها، فكانت هناك حملات إعلامية من وسائل الإعلام المصرية المحسوبة على النظام توجه هجومًا صريحًا على قطاع غزة وحماس في عدة قضايا، منها؛ الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية بين مصر وقطاع غزة، فالأنفاق كانت تستخدم لإدخال المواد الغذائية واحتياجات القطاع، حيث اتهمت الحكومة المصرية حماس أنها تستخدم الأنفاق لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية، وفعلاً تم تدمير

أغلب هذه الأنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة وتجريفها، وكانت هذه الحملة قد بدأت قبل ذلك عندما أعلن المتحدث العسكري المصري "أحمد محمد علي" في 2 سبتمبر 2013 أن الجيش المصري دمر (343) نفقاً بين مصر وقطاع غزة، وشرع الجيش المصري بإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة بعرض (500) متر، علاوة على إغلاق المنطقة البحرية بين مصر وقطاع غزة، وملاحقة الصيادين الفلسطينيين في المنطقة، عبر استهدافهم بشكل مكثف من قبل خفر السواحل المصرية (عويس، 2013).

على الجانب الاقتصادي فقد كلّف إغلاق الأنفاق غزة مئات الملايين من الدولارات، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم معدلات البطالة المرتفعة أصلًا مع خسارة (20) ألف وظيفة على الأقل كانت مرتبطة مباشرة بعمل الأنفاق. إضافة إلى تعثر العمل في كثير من المشاريع المموّلة من قطر وتركيا في غزة، والتي كانت لاتزال في مراحلها الأولى؛ بسبب النقص في مواد البناء، وهذه المشاريع كانت تشكّل مصدرًا إضافيًّا للإيرادات لحماس ولسكان قطاع غزة. وقد ظهر انعكاس الأزمة وشدتها على سلوك حماس السياسي باتخاذ مواقف أكثر جدية وغير تقليدية، كإعراضها عن الرئيس عباس، ومحاولة التفاهم مع غريمه دحلان، لاعتقادها أنه قادر عن التنفيس الجزئي من الحصار عبر البوابة المصرية (العيلة، 2017، ص6).

وعلى هذا النحو تركت الإجراءات المصرية عواقب شديدة السوء سواء على الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة، أو على مستوى العلاقة مع حماس، وهذا هو الأجدر بالتركيز عليه هنا، بحيث كان من الطبيعي أن تنعكس التغيرات السياسية المصرية الداخلية (عزل الرئيس مرسي) سلبًا على العلاقة مع حماس، كما زادت تلك الإجراءات الأمنية، والاقتصادية من الضغط على حماس، وجعلتها تفكر مليًّا في خيارات أخرى، مثل؛ الاقتراب من المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، أو إعادة صياغة امتداداتها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية، خصوصًا بعد أن تأثرت سلبًا بعد موقفها من الأزمة السورية.

2.2.2.4. إغلاق معبر رفح:

بعد الإطاحة بحكم الرئيس مرسي في 3 يوليو 2013، صدر قرار عن السلطات المصرية بإغلاق معبر رفح على إثر هجوم وقع في سيناء بعد يومين. ويذكر أن سياسة الغلق والفتح غير المنتظمة ترجع لأسباب سياسية بالمقام الأول، أو أمنية مرتبطة بمحاربة مصر "للإرهاب" في سيناء، أو لأسباب تنظيمية وإدارية، أو بسبب العطل الرسمية في مصر على حد تعبير القاهرة، كما أن الوضع في سيناء دفع الجانب المصري إلى إجراء ترتيبات جديدة بحجة محاربة

الجماعات المتشددة في سيناء وإنهاء الفوضى، وإرساء دعائم النظام والأمن، وتعزيز القوات هناك (أبو شاويش، 2013، ص194).

فمعبر رفح الذي يعدُّ الممر البري الوحيد لسكان قطاع غزة للخروج إلى العالم أغلق لفترات طويلة وازداد سوءًا بعد ثورة 30 يونيو 2013، وتولِّي المجلس العسكري للحكم، وبعدها الرئيس السيسي، حيث كان يغلق لمدد طويلة، ويفتح لعدة أيام فقط كل فترة وأخرى، وهذا يدلل على أن السياسة المصرية زادت من حصارها لقطاع غزة عبر زيادة أيام إغلاق معبر رفح، بالإضافة للظروف المهينة التي يتعرض لها المسافرون عبر معبر رفح (فلسطين اليوم، 2017).

ففي عام 2014 تم تسجيل 8119 حالة خروج ودخول عبر معبر رفح بالمعدل الشهري، وقد عمل المعبر بهذا الشكل حتى نهاية شهر تشرين ثاني – نوفمبر 2014 م، ومن ثم تم إغلاقه مجددًا بعد شهر لفترات طويلة ومتواصلة فمنذ تشرين الثاني – نوفمبر 2014 م وحتى آذار مارس 2015 م، مثلًا؛ عمل المعبر مدّة (12) يومًا فقط، حيث تم تسجيل قرابة الألفَي حالة دخول وخروج عبره خلال هذه الفترة بالمعدل الشهري، على إثر ذلك نَظَّمَتْ حماس العديد من الفعاليات الشعبية؛ للتنديد بالحصار المفروض على قطاع غزة، وتم إقامة خيمة أمام بوابة معبر رفح في شباط – فبراير 2014 وتظاهرات أخرى تدعو مصر لفتح معبر رفح (أبو شاويش، 2013، ص194).

بالمحصلة يرى الباحث بأنه وعلى ضوء أحداث 30 يونيو 2013 أغلقت مصر معبر رفح البري، والذي يعتبر المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم، مما قيَّد من حرية الحركة لقادة حماس وكوادرها، وقلل من تواصلها مع الخارج، كما شرع الجيش المصري في حملة عسكرية لهدم أنفاق التهريب مع قطاع غزة، وإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة، تمتد في بعض أجزائها لمسافة (3) كيلومترات، وبالتالي توقفت تجارة الأنفاق التي كانت تمثل مصدرًا ماليًّا أساسيًّا لحماس في قطاع غزة.

3.2.2.4. الإجراءات القضائية ضد حماس، واتهامها بـــ "الإرهاب":

يبدو أن الأمور ازدادت تعقيدًا بعد سقوط الإخوان المسلمين بعد 3 يوليو 2013، وانعكس ذلك على سياسة مصر تجاه حماس، حيث شنت وسائل الإعلام المصرية حملة شرسة على حماس، ووصفتها بالإرهاب، ومحاولات التخريب في أمن مصر واستقرارها، تزامنت مع إصدار القضاء المصري عددًا من الأحكام ضد حماس التي تسيطر على قطاع غزة، ففي 31 يناير 2015 أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حكمًا يقضي بحظر كتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع العسكري

لحماس، وإدراجها كجماعة "إرهابية"، واعتبار كل من ينتمي إليها داخل مصر ضمن العناصر "الإرهابية".

كما ورد في الدعوى المقدمة إلى محكمة القاهرة للأمور المستعجلة أن كتائب القسام شاركت في العديد من العمليات العدائية على الأراضي المصرية، وضد القوات المسلحة المصرية والشرطة، مستخدمة الأنفاق السرية، خاصة في أعقاب ثورة يناير، وكانت المحكمة نفسها قد قضت في 4 مارس 2014 بحظر نشاط حماس، وأمرت بالتحفظ على أموال الحركة ومقراتها في مصر (البرعي، 2013).

كما نددت حماس وفصائل فلسطينية أخرى بتصنيف كتائب القسام كجماعة إرهابية، وفي 6 فبراير 2015 احتشد مئات من عناصر حماس أمام مقر السفارة المصرية في غزة تنديدًا بهذا الحكم القضائي المصري، حيث دعا القيادي في حماس صلاح البردويل السلطات المصرية إلى إلغاء هذا القرار، مؤكدًا أن "إسرائيل" هي من يعبث بأمن مصر، وليس حماس وكتائب القسام. (روسيا اليوم، 2015).

من ناحية أخرى، حكمت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 28 فبراير/ شباط 2015 باعتبار حركة المقاومة الفلسطينية حماس منظمة إرهابية بتهمة التورط في "عمليات إرهابية راح ضحيتها جنود مصريون وضباط من القوات المسلحة والداخلية" حسبما جاء في منطوق الحكم (الجزيرة نت، 2015).

كما وأدانت حماس القرار عقب إصداره، على لسان المتحدث باسمها سامي أبو زهري بتاريخ 2015/3/1 ووصفته بالمؤسف والصادم، وأن القرار استند لمعلومات خاطئة، حيث إن عددًا من المتهمين من غزة استشهدوا قبل الثورة المصرية، بالإضافة لمتهم في سجون الاحتلال منذ سنوات طويلة (أبو زهري، 2015).

وهنا يرى الباحث بأن حماس لا تملك هامشاً كبيرًا للرد على مواقف النظام المصري، والذي يواجه تنظيم الإخوان العالمي، وبالتالي انعكس الأمر تلقائيًّا على حماس، التي لم تملك سوى نفي الاتهامات المصرية.

وفي السادس من يونيو/ حزيران 2015 قبلت المحكمة المصرية الطعن المقدم من هيئة قضايا الدولة على الحكم الذي أصدرته محكمة الأمور المستعجلة باعتبار حماس الفلسطينية؛ كمنظمة

إرهابية، وعدم الاختصاص النوعي، وإلغاء حكم أول درجة. وأن المحكمة التي أصدرته "ليست جهة اختصاص" (العربية نت، 2015).

وعلى إثر ذلك رحبت حماس بهذا القرار، واعتبرته "تصحيحًا لخطأ سابق"، جاء ذلك في بيان أصدرته الحركة بتاريخ 2015/6/7 أكدت فيه أن هذا القرار يمثل تأكيدًا على تمسك مصر بدورها القومي تجاه القضية الفلسطينية، وهذا بلا شك سيكون له تداعياته وآثاره الإيجابية على صعيد العلاقة بين حماس ومصر، كما أكدت الحركة أنه لا علاقة لها بما يجري في مصر مشددةً على أنها حريصة على علاقة طيبة مع الأمة العربية عامة ومصر خاصة، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول، فصراعها فقط مع الاحتلال (جمعة، 2015).

من ناحية أخرى، رأى الكثير من المراقبين حينها أن الأحكام القضائية تركت تأثيراتٍ مختلفة على حماس، مثل تقييد حرية السفر لأعضاء حماس، وإمكانية اعتقالهم حال دخولهم الأراضي المصرية. في حين اعتبرت حماس أحكام القضاء المصري بأنها خطيرة ومسيسة، ورأت أنها تخدم الاحتلال "الإسرائيلي"، وأن القرار لن ينعكس على حماس وحدها، بل على الدور المصري أيضًا في أهم ملفين، وهما ملف المصالحة التي رعتها مصر منذ بداية الانقسام، وملف التهدئة التي أنهت الحرب الأخيرة (الموقع الرسمي لحماس، 2015/5/16).

وهنا يرى الباحث أن السياسة المصرية تجاه حماس بعد 30 يونيو 2013 حكمت باعتبارين أساسيين: الأول هو ارتباط حماس بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين التي أصبحت محظورة وإرهابية بعد الثورة، والثاني هو سيطرة حماس الإخوانية على قطاع غزة الذي يحظى بأهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي المصري.

وبالتالي، أصبح مستقبل غزة مرتبطًا بالموقف المصري من حماس التي طرأت تغيرات معقدة على علاقاتها الخارجية، وكأن تحالفاتها الإقليمية دخلت مرحلة سيولة بعد 30 يونيو؛ فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على سلوك حماس داخليًّا تجاه ملف المصالحة، وذلك من حيث فرص إتمامها، وتطبيق الاتفاقات التي وُقعت بين الطرفين، خصوصًا بعد العدوان الأخير على غزة عام 2014، حيث تم ربط تطبيق اتفاق التهدئة بشكل أو بآخر بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة (الحافي، 2016، ص146).

3.4 الموقف المصري من حركة حماس خلال عدوان 2014 على غزة

يرى الباحث بأنه وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، جعلت قطاع غزة يعاني من آثار جسيمة للانقسام الفلسطيني، وأصبح هناك واقع جديد على الأرض؛ أدخل القضية الفلسطينية مرحلة خطيرة، اتصفت إلى حد بعيد بانعدام الرؤية المستقبلية للصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، وغياب أي رؤية وطنية موحدة في ظل الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمسكت كل من حركتي حماس وفتح بأجندات حزبية ضيقة في تلك الفترة.

ارتبط قطاع غزة تاريخيًّا بالتوجهات السياسية للنظام الحاكم في مصر، وظلت السياسة المصرية تجاه القطاع تتعامل معه؛ كمنطقة أمن قومي، خصوصًا في سيطرة حماس على القطاع، حيث تعدُّ مصر اللاعب الرئيس والأكثر تأثيرًا في قطاع غزة. وقد لعبت مصر دورًا رئيسًا على مستوى الملفات الأهم على الساحة الفلسطينية مؤخرًا، وتحديدًا فيما يخص ملفا المصالحة الفلسطينية والتهدئة مع "إسرائيل" خلال عدوان 2014. ويركز هذا الجزء من الدراسة على رصد التحولات في السياسة المصرية تجاه هذين الملفين بعد 30 يونيو، وأثر ذلك على قطاع غزة بشكل عام، وعلى العلاقة مع حماس بشكل خاص، حيث تعدُّ مصر الراعي الرئيس لملف المصالحة الفلسطينية، ومفاوضات التهدئة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، والتي أوقفت العدوان الأخير على غزة في أغسطس 2014.

1.3.4. الدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية بعد 30 يونيو 2013:

مرّت جهود المصالحة الفلسطينية بمحطات مختلفة، وتطورت مواقف طرفي الانقسام (فتح–حماس) تبعًا للمتغيرات المحلية والإقليمية، بحيث اتسم موقف حماس بالقوة فترة صعود الإسلام السياسي، وخاصة الإخوان المسلمين في مصر، ورفعت حينها سقف اشتراطاتها لإتمام المصالحة مع حركة فتح، حيث تغيرت مراكز القوة لطرفي الصراع، فقبل 30 يونيو شهدت الدوحة والقاهرة توقيع اتفاقات بين فتح وحماس؛ بهدف إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، لكنها لم تستطع إزالة أسباب الخلاف بين الطرفين خاصة فيما يتعلّق بـــ (تشكيل الحكومة– الانتخابات– وإعادة تفعيل منظمة التحرير... إلخ) (نصر الدين، وآخرون، 2014، ص314). ولم تطبق تلك الاتفاقات لجهة الشروع في إتمام المصالحة على الأرض رغم تأكيدات الطرفين على الجدّية في المضي قدمًا لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث صرح إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في 6 فبراير 2012 بأن حكومته

جاهزة لتنفيذ اتفاق الدوحة الذي وقّعه كل من الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي (السابق) لحماس خالد مشعل (اليوم السابع، 2012).

في المقابل اتخذ الموقف الفلسطيني الرسمي، والذي مثّله الرئيس محمود عباس موقفًا داعمًا لحراك 30 يونيو 2013 ومطالبه، وقد أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي خلال زيارته لرام الله في 2013/8/26 على تقدير مصر وامتنانها للموقف الفلسطيني الداعم للشعب المصري وثورته في 30 يونيو، كما أكد على دعم بلاده للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن القضية الفلسطينية على رأس أولويات السياسة الخارجية لبلاده رغم الانشغال بما تشهده مصر من تطورات داخلية، وأن مصر مستمرة في دورها الرامي لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2013).

هنا نلاحظ أن تغيرًا طرأ على الخطاب السياسي والإعلامي لحماس تجاه المصالحة الفلسطينية مع حركة فتح وإنهاء الانقسام بعد التغير السياسي في مصر، لكنها في الوقت نفسه ظلّت تنفي أي تأثير سلبي لثورة 30 يونيو على موقفها من ملف المصالحة.

يمكن رصد التغيرات التي طرأت على موقف حماس من ملف المصالحة بعد 30 يونيو من خلال النقاط الآتية:

1- في أغسطس 2013 قدم رئيس حكومة حماس في غزة إسماعيل هنية مبادرة سياسية بخصوص إدارة قطاع غزة، ودعا الفصائل الفلسطينية لمشاركة حماس في إدارة قطاع غزة، قائلًا: "نفتح أذرعنا لتوسيع المشاركة في الإدارة وتحمل المسؤوليات بنظرة الأمل للمستقبل، وليس على قاعدة التحسب من أمر آتٍ... الوطن يتسع للجميع، وليس حكرًا على أحد، لا الحكومة ولا الفصائل". كما كررت قيادات حمساوية أخرى دعوات مشابهة تصب في الاتجاه نفسه، حيث عبر الكادر في حماس أحمد يوسف عن استعداد حركته للمشاركة مع الفصائل كافة في إدارة قطاع غزة (نصر الدين وآخرون، 2014، ص314). ولم تلق تلك الدعوات استجابة واضحة من الفصائل الكبرى، معتبرة أنها جاءت متأخرة في محاولة من حماس للتملص من اتفاقات المصالحة في القاهرة والدوحة.
2- سمحت حماس بعودة قيادات من فتح إلى غزة ممن غادروا بسبب الانقسام، كما أفرجت عن عدد من المعتقلين السياسيين من حركة فتح، ورأى مراقبون للشأن الفلسطيني حينها بأن التغير الذي طرأ على موقف حماس من ملف المصالحة جاء؛ كرد فعل على عزل الرئيس مرسي في مصر؛ بهدف المحافظة على حكمها في غزة، بعد تصاعد الانتقادات لطريقة حماس في الحكم، وازدياد التحريض في وسائل الإعلام المصرية ضد حماس.

3- أثرت الأحداث الواقعة في مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 على ملف المصالحة بطريقة تلقائية؛ فالوضع المصري أصبح غير جاهز لاستضافة المصالحة الفلسطينية للظروف التي تمر بها مصر، وهذا ما أكده أعضاء حركتي حماس وفتح عن عدم جاهزية مصر لملف المصالحة. ورغم ذلك تم التوصل لاتفاق المصالحة في 23 نيسان –أبريل 2014 م، بعد عدة لقاءات بين وفدي فتح وحماس، وقد عرف باتفاق الشاطئ؛ لأنه تم توقيعه بمنزل رئيس حكومة قطاع غزة إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ، وشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد لله في 2 حزيران/ يونيو 2014.

4- رحبت مصر بتشكيل حكومة الوفاق، وجاء هذا على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية بدر عبد العاطي بتاريخ 3 يونيو 2014، وعبرت عن دعمها للقيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلًا بسبب التعثر في بعض بنود الاتفاق، خاصة موضوع رواتب موظفي حكومة حماس السابقة، حتى تسنى لمصر أن تستقبل وفدي فتح وحماس في القاهرة برعاية رئيس المخابرات المصرية محمد فريد التهامي، ووقع في 25 أيلول- سبتمبر اتفاق يتم من خلاله اعتبار موظفي قطاع غزة تحت إدارة الحكومة الجديدة (نصر الدين وآخرون، 2014، ص315).

5- لم يكن أمام حماس الكثير من الخيارات (بعد أن خسرت حلفاءها الإقليمين، مثل؛ سوريا وإيران، وبعدها مصر)، فذهبت لتوقيع "اتفاق الشاطئ" في 23 إبريل 2014 استنادًا لتفاهمات الدوحة والقاهرة، في محاولة منها؛ للخروج من المأزق السياسي والاقتصادي في قطاع غزة، فخرجت من الحكومة، ولم تخرج من الحكم، فيما يخص تمكين حكومة الوفاق من السيطرة الفعلية على الأرض، ومن ثم الذهاب للانتخابات، بالإضافة لأزمة رواتب موظفي غزة "أزمة البنوك"، والتي أثارت جدلًا واسعًا حول نية الطرفين تطبيق بنود الاتفاق (الحافي، 2015، ص95).

6- لم تستطع حماس إلزام حركة فتح باستحقاقات تطبيق اتفاقات المصالحة بعد أن واجهت تلكؤًا في إنجاز ملف موظفي غزة؛ فذهبت لتفعيل ورقة المقاومة خلال العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة في عام 2014، فقامت بإطلاق الصواريخ على العمق "الإسرائيلي"، معتبرة أن ذلك سيقوي موقفها السياسي على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأصرّت حماس على تطبيق بنود المصالحة رزمة واحدة، واتهمت حكومة الوفاق بعدم الالتزام بمهامها التي شكلت من أجلها، ومنها: توحيد مؤسسات السلطة، والإعداد للانتخابات، وإعادة إعمار قطاع غزة (رضوان، 2015).

7- رفضت حركة فتح سعى حماس لإنجاز أي اتفاق مع الجانب "الإسرائيلي"، والذي من شأنه أن يساعد في تخفيف الحصار عن غزة، معتبرة أن أي حديث عن محادثات مع "إسرائيل"

تهدف لإقامة دولة غزة، معتبرة أن حماس لا تريد المصالحة، وتضع العراقيل أمام عمل الحكومة، وإجراءات تطبيق المصالحة، في حين قيل بأن المتغيرات والظروف الإقليمية باتت تتحكم في الساحة الفلسطينية، حيث تهيأت الظروف الإقليمية؛ فاضطرت كل من حركتي فتح وحماس إلى التوقيع على اتفاق الشاطئ، ثم تغيرت مواقف بعض الأطراف العربية؛ فتكرس الانقسام مجددًا، وبدأ الحديث عن سيناريوهات لفصل قطاع غزة عن أراضي الدولة الفلسطينية (عبد الله، 2015).

وهنا يمكن القول أن حماس فقدت عمقها الاستراتيجي في مصر بعد 30 يونيو، وأقفلت عليها البوابة الوحيدة لها على العالم؛ مما جعلها تبحث عن خيارات أخرى، كان أولها التوقيع على اتفاق الشاطئ، والذى لم يكتب له النجاح.

2.3.4. الدور المصري خلال حرب 2014 على غزة، والتهدئة مع "إسرائيل":

بعد التوترات المحتدمة وموجة القتال بين الاحتلال "الإسرائيلي" وفصائل المقاومة الفلسطينية، على إثر خطف الطفل محمد أبو خضير من شعفاط، وتعذيبه، وحرقه على أيدي مجموعة مستوطنين في 2 يوليو 2014، وإعادة اعتقال العشرات من محرَّرِي صفقة تبادل الأسرى، وما أعقبها من احتجاجات واسعة في القدس وداخل عرب الـــ (48)، وكذلك مناطق الضفة الغربية، واشتدت وتيرتها بعد خطف ثلاثة مستوطنين "إسرائيليين" وقتلهم في الخليل يوم 12 يونيو 2014 شن الجيش "الإسرائيلي" حملة عسكرية موسعة على قطاع غزة أطلق عليها عملية "الجرف الصامد"، وردت كتائب عز الدين القسام الجناح المسلح لحماس بالاشتراك مع فصائل المقاومة الفلسطينية بمعركة العصف المأكول، حيث تخلّل هذه الحرب اعتداء غاشم من "الجيش "الإسرائيلي"" على قطاع غزة، وكان هناك رد مسلح من قبل التنظيمات الفلسطينية تجاه هذا العدوان (طبيل، 2015، ص12).

استمرت الحرب مدة (51) يومًا خلفت أضرارًا كبيرة، ودمارًا هائلاً في البنية التحتية وحياة السكان، وأثرت على معظم القطاعات الأساسية لحياة السكان، هذه الحرب تعدُّ الأكثر شراسة ودموية، والأوسع نطاقًا في المواجهة بين "إسرائيل" وقطاع غزة منذ عقود، حيث أسفرت الحرب خلال (51) يومًا عن مقتل أكثر من (2200) فلسطيني معظمهم من المدنيين، و(64) جندياً "إسرائيلياً" و(5) مستوطنين. في هذه الحرب اهتزت صورة مصر ودورها إقليميًّا ودوليًّا، واختلفت عما كانت عليه دائمًا في الأزمات المتشابهة طوال العقود الماضية. فبعد أن كانت مصر هي الوسيط الرئيس الذي ارتضته جميع الأطراف، ووثقت فيه لتهدئة الأوضاع مع أخذ مصلحة القضية الفلسطينية في الاعتبار، نجد أن حماس التي تسيطر على قطاع غزة منذ عام 2007 قد رفضت مبادرة مصر التي

طرحتها بعد أسبوع من الحرب لوقف إطلاق النار، في المقابل فوضت قطر وتركيا (دولتان لا تتشاركان مع قطاع غزة في الحدود) لتمثيلها في اجتماع عقد في باريس؛ بهدف التوصل لتهدئة، كما وشاركت في هذا الاجتماع الولايات المتحدة، وعدة دول غربية أخرى لكن غابت عنه مصر و"إسرائيل".

سبق أن أبرمت خلال الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة على غزة، اتفاقات بين فصائل المقاومة و"إسرائيل" بوساطة مصرية، إلا أن التغيرات على الساحة المصرية أثرت على الموقف المصري هذه المرة، فقد اختلف الموقف المصري تجاه عدوان عام 2014، عنه خلال عدوان عام 2012، حيث كانت حماس حينها تُعدُّ حليفًا للنظام المصري، أما عدوان عام 2014 فقد جاء في ظل حكم الرئيس السيسي الذي كان يرغب بتوجيه ضربة قوية لحماس، وعزلها سياسيًّا عن محيطها العربي بعد اتهامها بالتدخل في الشأن الداخلي المصري؛ مما يوضح تداعيات التغيرات السياسية في مصر على ملف التهدئة مع "إسرائيل" في قطاع غزة.

وسنعرض فيما يلي التغيرات التي طرأت على الموقف المصري من ملف التهدئة في قطاع غزة، خلال عدوان عام 2014 وما بعده، والتي جاءت في سياق مختلف عن سابقاتها، حيث لعبت المتغيرات المحلية والإقليمية دورًا في تعقيد المشهد السياسي، وإطالة زمن الحرب، دفع خلالها قطاع غزة ثمنًا باهظًا بسبب الإجرام والعنجهية "الإسرائيلية"، بالإضافة لتعارض مواقف الفاعلين الرئيسين وأدوارهم محليًّا وإقليميًّا.

اختارت "إسرائيل" توقيتًا معينًا لعدوانها عن قصد بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وبروز خلافات جوهرية بين طرفي المصالحة أدت إلى تعثر عملها، وعدم استلام حكومة الوفاق لمهامها على الأرض في قطاع غزة، بالإضافة لتدهور العلاقات بين حماس ومصر في غزة بعد 30 يونيو 2013. كما استغلت "إسرائيل" عدم وجود موقف عربي صارم تجاه عدوانها على قطاع غزة، بالإضافة لاختلاف مواقف حماس مع السلطة الفلسطينية. كما لم يكن الموقف المصري داعمًا لموقف حماس التي شككت بالنوايا المصرية منذ البداية، ولم تظهر رغبة في التجاوب مع الموقف المصري، حيث رفضت حماس "المبادرة المصرية" التي طرحتها مصر على لسان وزير خارجيتها في 14 يوليو 2014، أي بعد أيام من بدء العدوان على غزة، وتضمنت المبادرة المصرية النقاط الآتية: وقف إطلاق النار في قطاع غزة فورًا، والشروع في مفاوضات غير مباشرة بين الفصائل و"إسرائيل" برعاية مصرية؛ بهدف التباحث في مطالب الطرفين، والتوصل لتهدئة دائمة عبر المفاوضات، لكن حماس أبدت عدم ثقتها بالوساطة المصرية، التي لم تجرِ أي

مشاورات مع حماس حول المبادرة؛ فذهبت تبحث عن أطراف إقليمية داعمة لموقفها مثل قطر وتركيا (دراغمة، 2014، ص111).

في المحصلة وبعد (51) يومًا من العدوان لعبت مصر خلالها دورًا جوهريًّا للتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة؛ فبعد تعسر الموقف طرحت في الأيام الأخيرة ورقة مصرية جديدة على الطرفين، كانت لا تختلف كثيرًا عن ما جاء في المبادرة المصرية؛ وافقت عليها الفصائل وتحولت لاحقًا لاتفاق. وقد خلت الورقة المصرية الجديدة من الشروط التي تمسكت بها حماس خلال فترة المفاوضات غير المباشرة، في إصرار واضح من قبل النظام المصري بعدم تسجيل أي إنجاز للمقاومة الفلسطينية ضد "إسرائيل". لكنها استندت للمبادرة المصرية وتفاهمات القاهرة 2012، في دعوة الطرفين لوقف إطلاق نار شامل ومتبادل، يتزامن مع فتح المعابر؛ بهدف تسهيل إدخال المساعدات الإنسانية، ومستلزمات إعادة الإعمار، والعودة لمناقشة القضايا الأخرى خلال شهر من تثبيت وقف إطلاق النار، لكن دون ذكر تلك القضايا (وكالة الأناضول، 2014). اعتبرت حماس الاتفاق انتصارًا لغزة وللفصائل الفلسطينية، وتحقيقًا لمعظم المطالب الفلسطينية الآنية، وإعلانًا رسميًّا لفشل "إسرائيل" على حد تعبير قادة حماس (أبو زهري، 2014).

لم يقم الرئيس السيسي بالتنديد اللفظي بالعدوان "الإسرائيلي" الأخير على قطاع غزة في يوليو 2014، ولم يتطرق له في خطاباته الرسمية إلا بعد (17) يوماً من بدايته في خطابه في ذكرى ثورة يوليو واصفًا إياه بالأزمة. إضافة لشعور فصائل المقاومة الفلسطينية بخذلان مصر لها إذ ساوت المبادرة المصرية بين الطرفين حين دعت كلاً من "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية إلى وقف لإطلاق النار ضمن مبادرة طرحتها حتى دون أن تعرضها على فصائل المقاومة (رجب، 2015، ص12).

في تلك المرحلة كان يمكن بسهولة ملاحظة تركيز الإعلام المصري المؤيد للنظام على نقد حماس، وتحميلها مسئولية الضحايا المدنيين الذين سقطوا في قطاع غزة مؤخرًا، من منطلق رفضها للهدنة التي اقترحتها مصر في بداية الحرب، أمّا حماس ومؤيدوها، بمختلف اتجاهاتهم، فيتهمون النظام المصري الحالي بالتقارب مع "إسرائيل"، وتقديم مصلحتها على مصلحة المقاومة الفلسطينية، والقضية الفلسطينية بشكل عام. من طرفه يرد النظام المصري بأن حماس حليفة لجماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها مصر رسميًّا؛ كجماعة إرهابية، وتعدُّ نفسها في حرب ضدها منذ يوليو 2013 في إطار ما تطلق عليه حربها على الإرهاب.

من ناحية أخرى، وجد النظام المصري الجديد نفسه في مأزق خلال عدوان 2014 على قطاع غزة، حيث إن أي مكسب سياسي أو عسكري يمكن أن تحققه حماس سيخصم من رصيده في

معادلة العلاقات المتأزمة بين النظام في مصر من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين وحماس؛ كرافد مهم من روافدها من جهة ثانية، كما أن التضارب والخلط بين ما جرى في قطاع غزة والشأن الداخلي المصري واضح جدًّا في تصريحات المسؤولين المصريين، حيث انتظرت الإدارة المصرية حتى ترى من الرابح ومن الخاسر، ومن ثم تتحرك؛ لتظهر في الصورة على أنها تدعم الحل السياسي (قسيس، 2011، ص78).

وشهد 26 من أغسطس، وبعد عدة جولات من الوساطة بين "إسرائيل" ووفد منظمة التحرير بمشاركة مندوبين عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي، تمخضت هذه الجولات عن موافقة الوفدين على وقف إطلاق النار؛ وفقًا للورقة المصرية التي أجريت عليها عدة تعديلات، وبموجب الاتفاق يلتزم الطرفان بوقف فوري ودائم وطويل لإطلاق النار، ويتعهد الطرفان بوقف أي أعمال عدائية، وفتح كامل للمعابر، والتنسيق بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" على آلية عملها دون أي قيود على البضائع، وإدخال البضائع وفق الحاجة. كما تضمنت الورقة التدرج في إخلاء المنطقة العازلة على أن يسمح للفلسطينيين باستخدامها على الفور، وأبقت على التدرج في مساحة الصيد البحري من 6 أميال إلى 12، على أن يتم العودة بعد شهر لنقاش مسائل الميناء، والمطار، وجثث الجنود "الإسرائيليين" التي يعتقد أنها بحوزة المنظمات الفلسطينية دون فصل قضية جثث الجنود في اتفاق ثانٍ، وحملت المبادرة المصرية فروقًا واضحة مقارنة باتفاق 2012، وهي وقف استهداف الأشخاص عامة في عام 2012، أما في عام 2014 فدعت إلى وقف استهداف المدنيين، مما ترك لـــ"إسرائيل" مجال التصنيف حسب هواها، وتوسيع مفهوم الأعمال العدائية ضد "إسرائيل"؛ لتشمل ما تحت الأرض (الأنفاق)، وربط فتح المعابر بالحالة الأمنية، مما يعطي تفسيرات فضفاضة للمقصود من الاستقرار الأمني (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2015: ص275).

ورغم ذلك فقد عدَّت حماس الاتفاق انتصارًا لغزة وللفصائل، وتحقيقًا لمعظم المطالب الفلسطينية الآنية، وتقريبًا للمطالب الفلسطينية، وإعلانًا رسميًا لفشل "إسرائيل" على حد تعبير قادة الحركة (أبو زهري، 2014).

على هذا النحو، يمكن ملامسة بعض المفارقات الهامة فيما يخص الرعاية المصري لملف التهدئة عام 2012 برعاية الرئيس مرسي، وتهدئة عام 2014 خلال حكم الرئيس السيسي من خلال النقاط الآتية:

1- حظيت حماس بدعم النظام المصري الرسمي متمثلاً بالرئيس مرسي خلال عدوان 2012، في حين جاء عدوان 2014 بعد الإطاحة بالرئيس مرسي وتولي الرئيس السيسي رئاسة مصر؛ فقد جاءت تهدئة 2012 نتيجة لاتصالات أجرتها المخابرات المصرية دون سفر وفد فلسطيني

للقاهرة. في المقابل جاء الاتفاق 2014 نتيجة لجولات مطولة من المفاوضات غير المباشرة، بين وفد فلسطيني يمثل كل الفصائل الفلسطينية ووفد "إسرائيلي" بوساطة مصرية.

2- تضاربت تصريحات حماس تجاه الوسيط المصري، حيث صدر موقف الحركة من الدوحة، مشيدًا بالموقف القطري، ورافضًا للمبادرة المصرية التي خرجت بعد أسبوع من العدوان، معتبرة أنها تخدم أهداف "إسرائيل" (مشعل، 2014).

3- في حين عادت حماس وأشادت بجهود الوسيط المصري خلال مفاوضات القاهرة، حيث بدا ذلك واضحًا في إطار التجاذبات الإقليمية، مما أطال عمر العدوان؛ الأمر الذي جعل الرئيس الفلسطيني يطلب من العواصم العربية والإسلامية المختلفة (الدوحة، أنقرة) تجنيب غزة خطر التجاذبات الإقليمية (عريقات، 2014).

4- أفضت مفاوضات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" لاتفاق وقف إطلاق نار يستند لتفاهمات عام 2012، لكنه وبكل الأحوال جاء غير متناسب مع طول مدة العدوان، وعدد الضحايا، وحجم الدمار الذي نتج عن عملية "الجرف الصامد"؛ فالاتفاق لا يوازي التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني في غزة، كما أن الاتفاق ظل مجتزأ ولم يتم الاتفاق على القضايا التي تم تأجيلها للتشاور بشأنها خلال شهر من تثبيت وقف إطلاق النار؛ بسبب تعليق الوساطة المصرية من ناحية والتغيرات الكبرى التي طرأت على علاقة حماس بمصر، وهذا ما سنتناوله في الفصل الخامس من الدراسة.

4.4 الخاتمة

باتت حماس في موقف صعب بعد عزل الرئيس مرسي، حيث أفرز حراك 30 يونيو 2013 تداعيات مباشرة على حماس، وطرأت تغيرات جوهرية على السياسة المصرية تجاه حماس، حيث اتخذت الإدارة المصرية الجديدة جملة من الإجراءات الإعلامية والأمنية والقضائية، ودخلت العلاقات في منعطف خطير في ظل فقد حماس للدعم السياسي والمادي بعد خسارتها للدعم الإيراني على إثر موقفها من الأزمة السورية، حيث تم تدمير الأنفاق وإغلاق المعبر الوحيد بين مصر وقطاع غزة، وكذلك إصدار أحكام قضائية ضد كتائب القسام الجناح العسكري لحماس، وفي عدوان 2014 وبعد مرور (51) يومًا من العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة لعبت مصر دورًا جوهريًّا في تحقيق وقف إطلاق النار.

الفصل الخامس

التقارب الحمساوي المصري في ضوء المصالح الاستراتيجية والمتغيرات المحلية والإقليمية

يتناول هذا الفصل الحديث عن التقارب بين حماس ومصر في ضوء المصالح الاستراتيجية والتغيرات المحلية والإقليمية، ومحددات هذه العلاقة، والعوامل التي أدّت إلى تغير موقف حماس، ثم الحديث عن وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أعلنتها حماس، والتي أحدثت تحولات سياسية كبيرة في مواقف الحركة، ثم الحديث عن التفاهمات الثلاثية بين القائد الفتحاوي المفصول محمد دحلان وحماس ومصر، وكذلك الحديث عن دور مصر في التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية عام 2017م ورعاية التهدئة بين حماس و"إسرائيل".

1.5 مقدمة

تشابكت عدة عوامل؛ لتشكل طبيعة العلاقة بين حماس ومصر، وشهدت هذه العلاقة محطات عدة ما بين مرورها بتوتر، ووصولها لحالة القطيعة، ثم عودتها إلى مراحل من التحسن التي رسخت مجموعة من المرتكزات التي جمعت الطرفين حول نقاط تفاهم مشتركة؛ لحاجة حماس لمصر، ولتفهم مصر للوضع القائم في قطاع غزة في ظل حاجاتها، ومتطلباتها الأمنية في محاربة الجماعات المتشددة وضبط الحدود، فحماس تسعى للانفتاح على محيطها العربي والإسلامي، وحتى على الصعيد الدولي، وتطوير العلاقات بما يخدم مصالحها النابعة من رغبتها تغيير الواقع في قطاع غزة، وتحقيق مساحة كبيرة من التعاطف والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد أصدرت وثيقة

سياسية تواكب التطورات السياسية الحاصلة في المنطقة والعالم، يمكن أن تساهم في تحقيق اختراقات حقيقية في هذا الصدد.

دخلت الخارطة السياسية للمنطقة العربية في حالة سيولة على إثر ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011، والتغيرات المفاجئة التي أطاحت بالنظم العربية في تلك الفترة، وخصوصًا في مصر، التي شهدت تغيرات سياسية دراماتيكية منذ سقوط نظام الرئيس مبارك، واستلام المجلس العسكري إدارة البلاد، ومن ثم وصول الإخوان المسلمين للحكم، وسقوطهم بعد عام واحد على إثر حراك 30 يونيو 2013، كان من الطبيعي أن تفرز تلك التغيرات على الساحة المصرية تداعيات كبرى على حماس التي كانت تسيطر على قطاع غزة، وتأثر موقفها السياسي صعودًا وهبوطًا بالمتغيرات السياسية على الساحة العربية وتحديدًا المصرية، خصوصًا بعد عزل الرئيس مرسي، والذي كانت حماس تستبشر خيرًا من ورائه (الحمد، 2015).

أصدرت حماس في الأول من مايو 2017 وثيقة المبادئ والسياسات العامة؛ كبديل معدل عن الميثاق الذي أصدرته في أغسطس 1988، وتضمنت الوثيقة رؤية متباينة عن الميثاق، وعكست تغيرًا على مستوى الأهداف وتحولًا في التوجهات السياسية، حيث أظهرت الوثيقة مزيدًا من البرغماتية السياسية، ومرونة عالية للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وذلك؛ لكسب الشرعية، والاعتراف بشكل عام، وخصوصًا لدى النظام المصري، الذي يتابع عن كثب سلوك حماس السياسي.

وفي هذا الصدد أكد القيادي في حماس زكريا معمر قائلًا: "إن حماس حسمت أمرها بشكل قطعي، وحددت وثيقتها السياسية؛ كونها حركة تحرر وطني فلسطيني بمرجعية إسلامية، تنتمي للمدرسة الوسطية" (مقابلة خاصة، أيار 5، 2019).

بالتزامن مع إصدار حماس للوثيقة كانت مصر تنفتح على ملف غزة أكثر فأكثر، ولا جدال في أن غزة تحولت إلى معضلة حقيقية تواجه كل الفاعلين السياسيين محليًّا وإقليميًّا، فبدأت مصر تحركاتها السياسية من خلال الرباعية العربية التي تعثرت جهودها؛ بسبب رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس المصالحة الفتحاوية الداخلية مع القيادي الفتحاوي محمد دحلان، معتبرًا إياه شأنًا فتحاويًّا فلسطينيًّا داخليًّا، حيث لعب القيادي الفتحاوي محمد دحلان دورًا في ترتيب زيارات لقيادة حماس إلى مصر، والتوسط لدى مصر بفتح المعبر والانفتاح على قطاع غزة وحماس، لحد الإعلان عن تفاهمات حمساوية مع تيار دحلان أجريت برعاية مصرية (أبو بكر، 2017، ص5).

وعلق القيادي في حماس زكريا معمر على ذلك قائلًا: "لاشك أن العلاقة بين حماس ودحلان شهدت تحسناً ملحوظًا منذ أواخر عام 2017" (مقابلة خاصة، أيار 5، 2019).

تبرز أهمية هذا التقارب من خلال التطور المفاجئ الذي طرأ على علاقة حماس بمصر، وماهية الدوافع التي أفرزت التحولات السياسية في مواقف مصر تجاه حماس والعكس، ذلك في ضوء محاولات حماس للخروج من أزمتها الراهنة في ظل تشابك مصالح الأطراف الأخرى وتناقضها؛ فنتيجة لمباحثات أجرتها المخابرات المصرية في ديسمبر 2017 مع وفد قيادي من حماس، بدأ تحسن سريع في العلاقة، وبدت حماس أكثر ليونة وعقلانية واستجابة لمتطلبات المصالحة وإنهاء الانقسام، وقبولها برعاية مصر لأي تحرك سياسي، سواءً تجاه ملف المصالحة مع السلطة، أو الهدنة مع "إسرائيل"، وصولاً لحصول تقارب بينهما، وهو ما سيتم تناوله فيما يأتي:

2.5 محددات التقارب الحمساوي المصري في ضوء تقارب المصالح الاستراتيجية

غالباً ما ارتبط مصير قطاع غزة السياسي بتوجهات النظام الحاكم في مصر، ولطالما بقيت السياسة المصرية تجاه قطاع غزة تتعامل معه؛ كمنطقة تخضع لرؤية الأمن القومي المصري، حيث ظلت مصر اللاعب الرئيس في الحياة السياسية الفلسطينية بشكل عام، وفي قطاع غزة الذي تحكمه حماس بشكل خاص، كما حكمت السياسة المصرية تجاه حماس في غزة بعد 30 يونيو 2013 باعتبارين أساسيين: الأول هو ارتباط حماس بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين التي أصبحت محظورة وإرهابية، والثاني هو سيطرة حماس الإخوانية على قطاع غزة والذي يحظى بأهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي المصري.

وقد لعبت مصر دورًا رئيسًا على مستوى الملفات الأهم على الساحة الفلسطينية مؤخرًا، وتحديدًا فيما يخص ملفي المصالحة الفلسطينية والتهدئة مع "إسرائيل"، ونحاول في هذا الجزء من الدراسة رصد التحولات في مواقف كل من حماس ومصر، والتي فتحت الباب أمام تطور العلاقة بين الطرفين، وعودة مصر للعب دور بارز في الشأن الفلسطيني في ضوء التقارب الحمساوي مع مصر خصوصًا فيما يتعلّق بملفات حصار قطاع غزة، وتثبيت التهدئة بين حماس و"إسرائيل"، وهذا ما أثار كثيرًا من التساؤلات حول أسباب تغير الموقف المصري من حماس ودوافعه في سبيل ذلك.

1.2.5. العوامل التي أدت إلى تقارب الموقف المصري تجاه حركة حماس:

يمكن ملاحظة جملة من الأسباب التي أدت تقارب الموقف الرسمي المصري تجاه حماس وهي على النحو الآتي:

1- تدهور الحالة الأمنية في سيناء بعد 30 يونيو 2013:

لم تكن الحالة الأمنية مستقرة في شبه جزيرة سيناء حتى قبل ثورة 25 يناير 2011، وكانت مصر تواجه تحديات على مستوى أمنها القومي، وإمكانية التأثير على استقرار علاقتها بـــ"إسرائيل"، من خلال قدرة الفصائل الفلسطينية على شن هجمات ضد "إسرائيل" من داخل الحدود المصرية (وهو لم يثبت أنه قد حصل فعليًا)، بالإضافة لاتساع ظاهرة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر بعد سقوط نظام الرئيس مبارك، ولذلك بدأت مصر في المراحل التالية تولي اهتمامًا أكبر لحفظ حدودها، كما كانت مصر تدعي بوجود ارتباط بين تلك الجماعات وجماعات أخرى موجودة داخل قطاع غزة تتنقل عبر الأنفاق، حيث طالبت مصر حماس مرارًا بتسليمها مطلوبين تسللوا عبر الأنفاق، واستقروا داخل قطاع غزة، فيما رفضت حماس تسليم أي فلسطيني من غزة للسلطات المصرية، وشكل هذا الأمر أزمة للحركة، وذهب توفيق أبو نعيم إلى مصر؛ لتقديم وجهة نظر وزارة الداخلية التابعة لحماس بشأن الاتهامات المصرية (الحدث، 2017/6/9).

وهنا علق القيادي في حماس حماد الرقب قائلًا: "إن علاقة مصر مع حماس مؤخرًا شهدت تعاونًا في المجال الأمني، ونتطلع لمزيد من التفاهم والتقارب في معظم الملفات" (مقابلة خاصة، نيسان 25، 2019).

من جهة أخرى استفادت حماس من تدهور الحالة الأمنية في سيناء حيث أثر ذلك في تصاعد عمل الأنفاق، وأصبحت لديها القدرة على الاستفادة من عمليات التهريب على نطاق واسع لجهة إدخال الأسلحة والبضائع، مما أدى إلى ظهور انتعاش اقتصادي على نطاق واسع في كل من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، وقد استفادت حماس من ذلك على مستوى تعزيز قدراتها العسكرية، والاقتصادية، والتي ساعدت على إحكام سيطرتها على قطاع غزة (الغلبان، 2016، ص48).

ويشار إلى أن مدير المخابرات العامة المصرية اللواء خالد فوزي نقل في الأشهر الأولى من عام 2015 رسالة إلى حماس عبر الدوحة، عبّر فيها عن حرص مصر على إعادة العلاقات الثنائية مع حماس واستعداده للقاء قيادة حماس، في المقابل قدّم بعض المطالب المصرية، التي تتركز في ضبط

الحدود من ناحية غزة؛ لمنع العناصر المتشددة من التنقل بين قطاع غزة وسيناء، والتعاون وتبادل المعلومات في ما يتعلق بالحالة الأمنية المتدهورة في سيناء، خصوصًا بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2013، وتزايد الهجمات الإرهابية ضد الجيش، والمؤسسة العسكرية المصرية من قبل جماعات تكفيرية متشددة، مما دفع الجيش المصري لشن عدة عمليات عسكرية لمهاجمة الجماعات المتشددة، وضبط الحدود مع قطاع غزة، وهدم الأنفاق، والتي أصبح النظام المصري يرى فيها تهديدًا للأمن القومي المصري؛ مما أدى به إلى إقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع مصر؛ لإنهاء "الإرهاب" (بديوي، 2016، ص6).

مع اشتداد الهجمات الإرهابية في سيناء ضد الجيش المصري أصبحت مصر مقتنعة بضرورة التنسيق مع حماس لضبط الحدود، خصوصًا وأن حماس كانت دائمًا تتطلع للتنسيق مع مصر في الملف الأمني، وضبط الحدود من جهة قطاع غزة، ما مثل عاملًا مهمًّا لاحقًا في الدفع نحو انفتاح مصر على حماس، بعد أن كانت تتعامل معها باعتبارها تنظيمًا "إرهابيًّا" يجب محاربته (وكالة فرانس 24، 2017).

2- رغبة القاهرة في استمرار لعب دور سياسي تجاه الملف الفلسطيني:

أعلنت مصر في مارس 2015 وقف وساطتها للمفاوضات بين "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية ممثلة بحماس؛ متخذة من الحالة الأمنية المتردية في سيناء مبررًا لذلك، وذلك بعد فترة من وقف إطلاق النار في أغسطس 2014، إذ إن الوفود الدبلوماسية والأوربية والدولية التي وصلت إلى قطاع غزة وطرحت مبادرات على حماس، دَفَع القيادة المصرية إلى إعادة تقييم موقفها من حماس، وإعادة النظر في طبيعة علاقتها مع حماس، بحيث أصبحت ترى ضرورة التقارب معها، واحتوائها حتى لا تفقد التأثير على الساحة السياسية الفلسطينية؛ كجزء من ثقلها العربي والدولي (بديوي، 2013، ص5).

يعكس انفتاح حماس على مصر رغبتها في توسيع علاقاتها مع كل الأطراف العربية والإسلامية، ويعكس رغبة مصر في إبعاد حماس عن المحور الإيراني، التركي، والقطري (أصرف، 2017).

وفي نفس الوقت حرصت مصر ضمن سياستها الرسمية على المحافظة على علاقة قوية مع الرئيس عباس والسلطة في رام الله، بالإضافة لعلاقاتها المميزة بالقيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان للمكوث في مصر؛ لمساعدة الأجهزة المصرية في الانفتاح على قطاع غزة بمكوناته الرئيسة وعلى رأسها حماس (الحاج، 2016، ص2).

3- الدافع الاقتصادي وإمكانية الاستفادة من سوق غزة الاستهلاكي:

بعد الحملة الأمنية التي قامت بها مصر لهدم الأنفاق، ساءت الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة المحاصر، في الوقت الذي أصبح فيه الاقتصاد المصري يعاني من تحديات صعبة بعد تعويم الجنيه المصري، وتراجع عائدات السياحة، أصبحت مصر تنظر إلى قطاع غزة؛ كسوق استهلاكي يمكن تسويق البضائع المصرية التي يتم شرائها بالعملة الصعبة، والتي كانت تصل قيمتها أحياناً إلى (500) مليون دولار سنويًا، وهذا ما تجسد في أثر التفاهمات التي تمّت بين حماس ومسؤولين مصريين؛ بهدف تدشين خط تجاري بين قطاع غزة ومصر عبر بوابة صلاح الدين المجاورة لبوابة رفح، وذلك؛ كبديل لتجارة الأنفاق التي كانت تغذي قطاع غزة بالبضائع المصرية في فترة ما قبل 2013 (أبو جلال، 2019).

ويرى الباحث أن الهدف المصري في بسط الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء ارتبط بأهداف اقتصادية بالإضافة إلى كونها قضية أمن قومي، لكن محاربة الإرهاب والقضاء على الجماعات المتشددة يصب بشكل طبيعي في تأمين البلاد وبسط الاستقرار، وبالتالي تنشيط القطاعات الحيوية ومصادر الدخل القومي من تجارة وسياحة، والتي تعدُّ من أهم القطاعات الحيوية في مصر.

2.2.5. العوامل التي أدت إلى تغير موقف حركة حماس من مصر:

أفرز حراك 30 يونيو الذي أسقط حكم الإخوان المسلمين في مصر تداعيات مباشرة على حماس، وخصوصًا في قطاع غزة، حيث اتهمت حماس بالتدخل في الشأن المصري الداخلي، وأصبحت تواجه أزمة حقيقية بعد أن تحول الإخوان المسلمين لتنظيم "إرهابي"، وأصبح من الواضح أن استمرار حكم حماس في قطاع غزة على الحدود مع مصر أمر بالغ الصعوبة. ظلت حماس تنفي تأثرها سلبًا بسقوط الإخوان في مصر، واستمرت في العمل على اتجاهين وهما: المراهنة على انقلاب موازين القوى لصالح الإخوان مرة أخرى، وفي الاتجاه الآخر دأبت على طرق كل الأبواب واختبارها؛ كي تتهرب وتتنصل من الاحتكام للرعاية المصرية، والرضوخ لمطالب النظام المصري واشتراطاته.

ويرى الباحث أن حماس ظلت تواجه ضغوطات كبيرة أثرت على استقرار حكمها في غزة، وخصوصًا من الجانب المصري الذي يتحكم في عمل معبر رفح، بعد أن قضت مصر على ظاهرة الأنفاق التجارية، لكنها في الوقت نفسه بدأت تدرك أن أيًّا من المناورات السياسية لن يكتب له النجاح دون وجود رضا مصري، بحكم الجغرافيا بالإضافة لعوامل كثيرة، بحيث أصبحت حماس

مضطرّة إلى إعادة تقييم أوضاعها الداخلية، وضرورة صياغة علاقاتها الخارجية خصوصًا تجاه مصر التي تناصبها العداء، وترى فيها حركة إرهابية تهدد الحدود الشرقية لمصر.

من جهة أخرى فقد ظهر ذلك جليًا بعد مفاوضات القاهرة خلال حرب 2014 ومخرجاتها أنه لم يتم تطبيق هذه التفاهمات، بالرغم من حجم الدمار والخسائر التي لحقت بقطاع غزة وسكانه، وفشل مراهنات حماس على الاعتماد على حلفاء إقليميين، مثل تركيا وقطر، بدأت تفكر في مهادنة النظام المصري الحاكم، وتتلقف الرسائل الإيجابية التي كانت تصدر عن النظام المصري أحيانًا، ويمكن هنا التركيز على أهم العوامل التي أدت إلى تغير موقف حماس من مصر، وتتلخص في العوامل الآتية:

1- فشل اتفاق الشاطئ، وبروز خطر الجماعات المتطرفة:

ظهرت أولى تحديات تطبيق اتفاق الشاطئ الذي تم توقيعه في 23 إبريل 2014 خلال أزمة رواتب موظفي حماس في قطاع غزة، والتي ربطتها حكومة الوفاق بانتهاء عمل اللجنة الإدارية والقانونية، وحينها خرجت قيادات حمساوية تحمل السلطة وحكومة الوفاق تبعات ذلك، وتتهمها بعدم الالتزام بتطبيق بنود الاتفاق، في المقابل اعتبرت حكومة الوفاق أنها لم تتسلم فعليًّا مسؤولياتها في غزة على الأرض، وأن حماس تعرقل تطبيق الاتفاق من خلال عدم السماح للجنة الإدارية والقانونية الخاصة بالموظفين من عملها بأريحية في غزة. ونتيجة لفشل إنهاء الانقسام، والعودة للمربع الأول من الاتهامات المتبادلة بين السلطة الفلسطينية وحماس، وأن حماس بادرت إلى افتعال المواجهة في قطاع غزة؛ نتيجة للضغوط التي لم تعد تتحملها، بسبب الحصار وعدم قدرتها على تأمين رواتب موظفيها في غزة.

وتسببت سوء الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة في ظهور حالة من السخط وعدم الرضى ضد حكومة غزة (حماس) وتحميلها مسؤولية تردي أوضاع الناس، وتدهور الخدمات، وأهمها أزمة انقطاع الكهرباء، وهذا ما شكل حالة ضاغطة على حماس، كان من الطبيعي أن تؤثر مجمل التحديات الداخلية على موقف حماس من مصر، وتدفعها للتقارب مع الجانب المصري، وأن تسعى للانفتاح عليه، وفتح قنوات اتصال بعد أن كانت العلاقة مع مصر في أشد توترها مع النظام الجديد الذي أسقط الرئيس مرسي في 3 يوليو 2013، وأصبح يتعامل مع جماعة الإخوان كتنظيم "إرهابي" (قسيس، 2011).

من ناحية أخرى، ظهر تحدٍّ آخر أمام حماس في قطاع غزة، وهو بروز جماعات متشددة في قطاع غزة، تناصب حماس العداء على إثر التعامل الأمني الحازم الذي انتهجته حماس بحقهم، تلك الجماعات، تتبنى العمل المسلح منهجًا للتغيير، وترى بأن التغيير بالقوة هو وسيلة للتحرر وتحكيم الشريعة، ومن المعروف أن الهدف الرئيس للجماعات المتشددة في فلسطين هو تطبيق الشريعة وإقامة "الإمارة الإسلامية"، وبالتالي؛ فهي تتخذ موقفًا أكثر تشددًا تجاه حماس التي تتهمها بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية (عزام، 2013، ص5).

عملت حماس في قطاع غزة على استغلال ورقة الجماعات المتشددة ومحاربتها؛ كنقطة التقاء مع الجانب المصري، وكرسالة للخارج بأن حماس تمثل تيار الإسلام المعتدل، وتركز على مقاومة الاحتلال، وتتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسب ما صرح به رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل بعد سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007 (صحيفة القدس العربي، 2007/6/18).

2- فك عزلتها السياسية، وضمان استمرار حكمها في غزة:

خلال العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة في يوليو 2014 اصطف الموقف الأمريكي كالعادة خلف الموقف الإسرائيلي، وكان لسان حاله أن من حق "إسرائيل" أن تدافع عن نفسها ضد الهجمات الفلسطينية، وأن ما يقوم به الفلسطينيون هو "إرهاب" بحق المدنيين "الإسرائيليين" (أبو سيف، 2014، ص10).

وفي هذا السياق يقال بأن المشكلة التي بدأت حماس تعانيها بعد إزاحة حكم الإخوان المسلمين في مصر، وما تبعها من إغلاق للأنفاق عبر الحدود مع مصر بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، الأمر الذي دعا حماس إلى تحريك الوضع بالطريقة التي اعتقدت فيها أن دخلوها في مواجهة عسكرية مع "إسرائيل" سيكسبها شرعية شعبية ويساعد على فك عزلتها الدولية.

في المقابل تشكلت محاور إقليمية لها مواقف متعارضة من العدوان على غزة؛ فالمحور الذي تقوده مصر والسعودية لم يكن معنيًّا بأن تخرج حماس من أزمتها عبر المواجهة الدامية في قطاع غزة، ولم تتخذ مواقفَ من شأنها حشد المجتمع الدولي ضد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، وإن كانت تخفي لومها لحماس. كما أن الموقف الدولي الذي نشأ خلال العدوان "الإسرائيلي" على غزة 2014 لم يسمح بأن تخرج حماس أكثر قوة، خصوصًا في ما يخص ملف الإغاثة الإنسانية، وإعادة إعمار قطاع غزة، فقد أوكلت هذه المهام للسلطة الفلسطينية المعترف بها دوليًّا لتقوم بها (حكومة

الوفاق الوطني)، وقد أصبح من الضروري تمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة؛ كشرط مسبق للبدء بتنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة، بالمحصلة لم يتحقق لحماس أي مقابل سياسي للعدوان "الإسرائيلي" على غزة 2014، وكان من الممكن تأجيل المطالب الخاصة بقطاع غزة وإعادة إعماره أو السكوت عنها، في مقابل مردود سياسي ملموس يقود إلى إنهاء الاحتلال، وكان من الواضح أيضًا أن مصر لم ترغب بأن تخرج حماس بأي مكسب سياسي؛ كي لا يحسب كنصر لجماعة الإخوان التي تحاربها داخليًّا وخارجيًّا (قسيس، 2011، ص80).

وهنا يرى الباحث أنه يمكن القول بأن حماس من خلال مفاوضات القاهرة 2014 خلال الحرب ومخرجاتها أصبحت توقن أنه يصعب عليها المراهنة على حلفاء إقليميين، وتجنب الرعاية المصرية للملف الفلسطيني، كما أيقنت أنها يجب أن تعيد ترميم علاقتها بمصر بأي ثمن إذا ما أرادت كسر عزلتها الدولية، واستمرار سيطرتها على قطاع غزة.

3- تزايد الضغوط العربية والدولية على حماس، واتهامها بالإرهاب:

في ظل تعثر المصالحة الفلسطينية الداخلية بين حركتي حماس وفتح دعم الرئيس الفلسطينية محمود عباس خلال خطابه في اجتماع القمة العربية السادسة والعشرون التي عقدت في القاهرة مبادرة الرئيس المصري السيسي بضرورة إنشاء قوة عربية موحدة؛ بهدف المحافظة على الأمن الإقليمي، ولضرب الإرهاب في المنطقة (عباس، 2015).

على إثر ذلك اعتبرت حماس بتاريخ 5 إبريل 2015 أن الرئيس عباس فاقد للشرعية، وبالرغم من عدم رضاها عما جاء في خطابه في القمة العربية إلّا أنها لن تدير ظهرها للمصالحة الوطنية، وستعمل على الاستمرار في المشاركة في اللجان الخاصة بحل المشاكل العالقة والخلافية بين الطرفين (صحيفة رأي اليوم، 2015).

ويرى الباحث أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس حاول دخول ركب الاصطفاف (التحالف) العربي بقيادة مصر، والاستفادة منه من ناحية، والضغط على حماس من ناحية أخرى. في المقابل بدا واضحًا أن التوجه المصري بتشكيل قوة عربية مشتركة يمثل ورقة ضغط على حماس، سواء طرحت قضية التدخل في غزة أم لم تُطرح، ذلك في ظل محدودية هامش المناورة لدى حماس، في ظل توتر علاقاتها مع كل من مصر والسعودية على وجه التحديد؛ مما قد يدفعها لمزيد من التعاطي بإيجابية على مستوى الملفات العالقة بالنسبة لإتمام المصالحة الداخلية، والمضي قدمًا لحل المشكلات البنيوية التي بدأت تواجهها بعد عزل الرئيس مرسي في مصر في 3 يوليو 2013.

وهنا يظهر مستوى الضغط الذي بدأت حماس تتعرض له داخليًّا وخارجيًّا، خصوصًا وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ساءت أكثر بعد حرب 2014، وأصبحت الأوضاع المعيشية أكثر سوءًا. في المقابل لم تحقق حماس أي اختراقات سياسية لا خلال الحرب ولا بعدها من خلال أي أطراف إقليمية مثل قطر وتركيا، خصوصًا وأنها خسرت علاقتها بالنظام السوري على إثر موقفها من الأزمة السورية.

4- محاولة الخروج من الأزمة المالية، وفك الحصار:

أثرت الإجراءات التي أقدم عليها النظام المصري بعد يوليو 2013 بشكل مباشر على قطاع غزة، وعلى حماس التي تحكمه، ومن أبرز تلك الآثار كانت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بحماس في قطاع غزة، فقد أدت الحملة العسكرية التي قام بها الجيش المصري لهدم الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء بعد 3 يوليو 2013 إلى توقف الإيرادات الحكومية من الجمارك المفروضة على السلع التي كانت تتدفق من مصر إلى قطاع غزة عبر الأنفاق. ووفق مصادر في الحكومة المقالة في غزة، فإن إيرادات الحكومة من هذه الجمارك كانت تصل إلى نحو (12) مليون دولار شهريًّا، وهو ما كان يساهم بصورة كبيرة في دفع رواتب موظفي الحكومة البالغ عددهم نحو (40) ألف موظف. في المقابل تدفقت البضائع "الإسرائيلية" إلى الأسواق الغزّية على حساب البضائع المصرية، حيث تضخمت فاتورة الضرائب التي تعود للسلطة و"إسرائيل"، على حساب إيرادات حماس من عوائد الجمارك والرسوم التي تضعها على البضائع المصرية التي كانت تتدفق إلى قطاع غزة عبر الأنفاق. بالإضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية وخصوصًا المحروقات، ومواد البناء؛ بسبب فرق الأسعار بين البضائع المصرية المدعومة، وبين المنتجات "الإسرائيلية" عالية الثمن (يونس، 2013).

من ناحية أخرى، توقف تدفق الأموال النقدية التي تحصل عليها حماس من المساعدات الخارجية، وهو ما شكل خسارة ثالثة كبيرة لحماس؛ إذ امتنعت البنوك (منذ بداية وصول حماس للحكم في غزة) عن تحويل الأموال من الخارج إلى الحكومة المقالة أو حماس؛ بسبب القوانين الدولية الخاصة بمحاربة الإرهاب. واضطرت حماس إلى نقل هذه الأموال التي تحصل عليها من تبرعات ومساعدات خارجية متنوعة، عبر الأنفاق أو عبر المستوردين. وتوقفت هاتان الوسيلتان مع توقف الأنفاق عن العمل، وهو ما فاقم من الأزمة المالية التي تعانيها حماس في قطاع غزة، كما أدى إغلاق معبر رفح إلى تقليص حركة المسافرين من قطاع غزة إلى الخارج عبر معبر رفح بصورة كبيرة، وهو ما شكل خسارة كبيرة لحماس الحاكمة في القطاع، إذ إن معبر رفح الحدودي هو البوابة الوحيدة لقطاع غزة

مع العالم الخارجي، وأدت الإجراءات الجديدة على معبر رفح إلى تقييد حركة جميع سكان قطاع غزة إلى العالم الخارجي، ما خلق حالة تذمر واسعة في صفوفهم، يتجه بعضها ضد مصر فيما يتجه البعض الآخر إلى حماس. كما ألحقت هذه الإجراءات ضررًا كبيرًا مباشرًا بحماس؛ نتيجة توقف تنقل جميع المسؤولين في الحركة إلى العالم الخارجي، إذ دأب عشرات المسؤولين في الحركة على السفر إلى الخارج لأغراض سياسية، واقتصادية متنوعة (جمعة، 2015).

أصبحت حماس في قطاع غزة تواجه أزمة مالية خانقة، واشتد الحصار المفروض عليها خصوصًا من الجانب المصري، بالإضافة لاشتداد عزلتها السياسية بعد يونيو 2013، وأصبحت غير قادرة على تسديد مرتبات موظفيها، فعلى الرغم من بساطة توصيف المشكلة إلا أن حلها يتسم بالصعوبة والتعقيد لدرجة كبيرة؛ فتمكين حكومة الوفاق يحتاج إلى وفاق واتفاق بين منظمة التحرير وحماس بما يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، وبالتالي إيجاد حل لأصعب القضايا العالقة، وهي ملف موظفي غزة الذين عينتهم حماس في الأجهزة المدنية والأمنية خلال فترة الانقسام، وهي مشكلة رواتب بالدرجة الأولى، كما أصبح حل مشكلة الموظفين شرطًا ضروريًّا إن لم يكن الوحيد لإتمام المصالحة، فمن غير المستوعب أن تدير حماس ظهرها لموظفيها، وعليه بدأت حماس بالتفكير في إيجاد حل لأزمتها عبر التقارب مع مصر وتلبية مطالبها؛ لتحسين العلاقة معها من خلال عدة إجراءات (قسيس، 2011، ص79).

3.5 وثيقة المبادئ والسياسات العامة: قراءة في التحولات السياسية لدى حركة حماس

حاولت حماس إيجاد مخرج لأزمتها خاصة مع تزايد الضغوط عليها داخليًّا وخارجيًّا، فقامت بإصدار وثيقتها السياسية، والتي كان أهم أهدافها، كسر العزلة المفروضة على الحركة من خلال البوابة المصرية والتقارب مع مصر، وتلبية متطلباتها السياسية والأمنية، وهذا ما عُدَّ تحولًا جذريًّا في مواقف الحركة وتوجهاتها السياسية على المستوى العام وتجاه مصر بشكل خاص، وهذا ما يحتاج إلى قراءة في مدى تطبيق ما جاء في الوثيقة، وكيف انعكس على سلوك حماس السياسي تجاه مصر؟ وكيف أسهمت الوثيقة الجديدة لحماس على تحسن علاقتها مع مصر؟ حيث أصبحت حماس في قطاع غزة تدرك أن علاقتها بمصر هي علاقة ضرورة استراتيجية تحكمها؛ المحددات السياسية، والموقع الجغرافي، والمصالح المشتركة.

بالتالي يرى الباحث أن حماس اضطرت إلى مراجعة مواقفها السابقة من مصر، وإدخال تعديلات على ميثاقها تضع حدًّا لامتداداتها الخارجية، وارتباطها بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وذلك؛

كي تكسب ود مصر، بعد أن تحول الإخوان إلى تنظيم "إرهابي" محظور في مصر، مما دفع حماس لإصدار وثيقتها السياسية، والتي تركز على بُعدها الوطني، وإعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية.

أصدرت حماس في الأول من مايو 2017 وثيقتها السياسية "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" في محاولة منها للتكيف مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، وهي خطوة هامة طال انتظارها من قبل حماس تعكس تحولًا جوهريًّا في فكرها ومنهجها السياسي، فمنذ نشأة حماس عام 1987 لم تُدْخِلْ أي تعديل أو تغيير على ميثاقها الذي صدر في أغسطس عام 1988، وهو أقرب ما يكون إلى وثيقة دينية دعوية منه إلى وثيقة سياسية (وثيقة المبادئ والسياسيات العامة التي أصدرتها حماس بتاريخ 1 مايو 2017).

يرى الباحث أن الوثيقة الجديدة أثارت جدلًا في الأوساط السياسية المحلية والإقليمية، حيث عكست الوثيقة تحولات جذرية في الفكر السياسي لحماس؛ تهدف لتخفيف الضغط عن الحركة، وإعادة تموضعها من جديد بعد أن تراجعت علاقاتها مع حلفائها الإقليميين، مثل؛ سوريا، وإيران، ولم يبقَ أمامها سوى الركون إلى الحاضنة المصرية.

تبنت الوثيقة قبول حماس بدولة فلسطينية على حدود 67، وحدّت من امتدادات الحركة الخارجية؛ مما أثار التساؤل حول كون الوثيقة تعكس تغيرًا جوهريًّا استراتيجيًّا لمنهج الحركة وأهدافها؟ خصوصًا وأن الوثيقة لم توضح علاقتها بالميثاق، فهل الوثيقة بديل له أم هي وثيقة مرحلية؛ كخطوة تكتيكية مؤقتة، من ناحية أخرى فإن الوثيقة موجهة بالأساس للرأي العام الغربي والإقليمي، وتهدف لكسب الشرعية والاعتراف بحماس، وهذا ما تسعى له حماس منذ سنوات. في المقابل يرى آخرون أن الوثيقة تعبر عن تغير تكتيكي بعد ملاحقة جماعة الإخوان (التنظيم الأم) في مصر واتهامها بالإرهاب، مما أثّر سلبًا على وضع الحركة؛ فأصبحت تواجه أزمة سياسية، واقتصادية في غزة (إسماعيل، 2017).

وعلى هذا النحو، يمكن تلخيص محددات التقارب الحمساوي المصري في ضوء وثيقة حماس السياسية، والتي تخص علاقة حماس بمصر، وتؤثر عليها من خلال النقاط الآتية:

1- أصدرت حماس وثيقتها السياسية بعد مخاض طويل من النقاشات والمشاورات الجادة، في ظروف غاية في التعقيد، وتشابك المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وبعد عشر سنوات على دخولها المعترك السياسي المحلي والإقليمي، واجهت خلالها حصارًا وتحديات سياسية وعسكرية وأخلاقية، وظلت تلك التحديات تزداد وطأة مع سقوط المشروع السياسي للإخوان

المسلمين إقليميًّا ودوليًّا، خصوصًا بعد تحول موقف الإدارة الأمريكية من النظام المصري الجديد والانفتاح عليه، وفشل مراهنتها على انقلاب موازين القوى لصالح الإخوان مرة أخرى.

2- تضمنت الوثيقة بنودًا فضفاضة؛ فلم توضح حدود العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، ولم تأت على ذكرهم، لكن الوثيقة ركّزت على البعد الوطني التحرري، وأسقطت الإشارة إلى الجذور الإسلامية للحركة المتمثلة في تنظيم الإخوان المسلمين، في خطوة رأى مراقبون أنها قد تكون على صلة بمحاولة التقرب من دول عربية على رأسها مصر (سي إن إن، 2017).

3- لم توضح الوثيقة عن قصد علاقتها بالميثاق، فيرى عدد من المختصين أن الوثيقة نسخت الميثاق، الذي يحظى بأهمية رمزية ليس أكثر، فيما يرى آخرون أن الوثيقة لا تلغي الميثاق، وعليه؛ يمكن العودة للميثاق مع أي متغير، وهذا يعني العودة إلى عباءة الإخوان المسلمين.

4- الوثيقة كانت موجهة للأطراف العربية والإقليمية والدولية، تمهيدًا لإعادة حسابات الحركة وتحالفاتها، في إطار التركيز على بعدها الوطني وذلك؛ بهدف كسب وُدّ مصر بشكل أساسي، لدرجة الحديث عن إمكانية فتح مكتب سياسي لحماس في مصر.

تأخرت حماس كثيرًا في التعاطي مع مطالبات شعبية ورسمية متكررة بضرورة إجراء مراجعات فكرية وأيديولوجية، ومن ثم العمل على الانفتاح على مصر أولًا، وأن حماس تتعامل مع الوثيقة السياسية الجديدة بمثابة ورقة سياسية تساعدها في الخروج من مأزقها. إذ أكد خالد مشعل خلال مؤتمر صحفي في الدوحة للإعلان عن الوثيقة قائلاً: "إن الوثيقة تعكس الإجماع والتراضي العام في الحركة، وتقوم على منهجية متوازنة بين الانفتاح والتطور والتجدد دون الإخلال بالثوابت والحقوق الفلسطينية، وشدد على أن الوثيقة تعد جزءًا من أدبيات الحركة بما يعكس التطور الطبيعي والتجدد في مسيرتها للأمام" (صالح، 2017، ص13).

لكننا نرى هنا أن الوثيقة خففت الضغط عن حماس في المرحلة الراهنة، ولكنها لن تشفع لها مطولًا في دهاليز السياسة الإقليمية والدولية، أما بالنسبة للجانب المصري فقد عملت الوثيقة على تخفيف الضغط المصري عن حماس مؤقتًا، حيث اعتبر الجانب المصري الوثيقة بمثابة تحلّل من قبل حماس من جماعة الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي أبدى الجانب المصري ارتياحه تجاهه، وحتى لو كان هذا الارتياح محدودًا أو مؤقتًا.

4.5 دور مصر في التوقيع على اتفاق المصالحة 2017، ورعاية التهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة

أجرت حماس انتخاباتها الأخيرة منتصف 2017، وأفرزت قيادة جديدة ومكتبًا سياسيًّا جديدًا للحركة بقيادة إسماعيل هنية، وبذلك فإن تغيرًا طرأ على تشكيلة المكتب السياسي ورئاسته التي انتقلت من الخارج إلى الداخل الفلسطيني، وتحديدًا إلى قطاع غزة التي تسلم قيادتها يحيى السنوار، مما يدلل على أن مراكز القوة داخل الحركة وعلى مستوى صنع القرار انتقلت إلى قيادات الداخل في قطاع غزة.

فقد أصبحت توجهات قيادة حماس في قطاع غزة على قناعة تامّة بأنه لا مفر من الانفتاح على مصر –بوابة غزة الوحيدة على العالم– والتعاطي مع مطالب مصر الأمنية، والبدء بمراجعة علاقاتها على أساس المصالح الممكنة حتى لو اضطرت للخروج من عباءة الإخوان المسلمين، وهي تدرك أن تسويق نفسها كلاعب سياسي عربيًّا وإقليميًّا لا بد أن يحظى برضا مصري (هنية، 2017).

كانت أولى الخطوات العملية من الناحية الأمنية بتشديد حماس رقابتها على الحدود مع مصر، والشروع في مواجهة الجماعات المتشددة في قطاع غزة وعبر الأنفاق، كما شرعت في عام 2017 بإقامة منطقة أمنية عازلة على طول الحدود مع مصر في إطار سعيها إلى تحسين علاقاتها مع القاهرة، واعتبرتها الصحف المصرية بأنها خطوة متقدمة جاءت نتيجة لتفاهمات مع المسؤولين الأمنيين المصريين (بوابة الشروق المصرية، 2017).

أما على المستوى السياسي فلم تتوقف الجهود المصرية من خلال جهاز المخابرات المصرية على طول تلك الفترة، فبعد زيارة وفد قيادي من حماس للقاهرة في ديسمبر 2017، واللقاء بمدير المخابرات المصرية وافقت حماس على أن تستعيد مصر دورها المنفرد في رعاية ملفات حماس العالقة مثل (المصالحة الفلسطينية، صفقة تبادل الأسرى، والتهدئة مع "إسرائيل"). وبذلك تستعيد السياسة المصرية دورها الرئيس بالنسبة للصراع العربي والفلسطيني "الإسرائيلي"، وهذا ما عُدَّ حينها إنجازًا مصريًّا، وأبرز أهم جوانب القوة الناعمة للدولة المصرية.

ويظهر دور مصر في الانفتاح على العلاقة مع قطاع غزة من خلال المحوريين الآتيين:

1- اتفاق المصالحة في أكتوبر 2017 برعاية مصرية:

بعد عدة زيارات قامت بها وفود من حماس للقاهرة، ودارت نقاشات مستفيضة حول الملفات الرئيسة، وأعلنت حماس على لسان إسماعيل هنية بتاريخ 12 أكتوبر 2017 أنها جاهزة للتوقيع على اتفاق مصالحة مع حركة فتح. وكانت حماس في 2017/9/17 قد أقدمت على حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعت حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع؛ لممارسة مهامها، والقيام بواجباتها فورًا، كما أعلنت الحركة موافقتها على إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، وقالت الحركة: إنها على استعداد لتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة فتح، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار حوار تشارك فيه الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق 2011 كافة (الجزيرة نت، 2017).

أكدت حماس في بيان لها 2017/9/25 أن هذا الإعلان جاء استجابة للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وحرصًا على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني بتحقيق الوحدة الوطنية. وأضاف البيان أن حماس أعلنت استعدادها للحوار مع فتح بلا شروط مسبقة، وتمنى أن تعلن فتح استعدادها للحوار بلا شروط كذلك. مما أظهر أن حماس تمتلك هذه المرة نيّة لتنفيذ الاتفاقات التي تمت سابقًا، وعليه رحّب الرئيس عباس بالجهد المصري، وأوعز لوفد حركة فتح ببذل كل الجهود لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، معتبرًا أنها فرصة تاريخية يجب استغلالها. وفي 12 أكتوبر 2017 أعلن إسماعيل هنية أن حركته وحركة فتح توصلتا إلى اتفاق في ختام جلسة الحوار المنعقدة في العاصمة المصرية القاهرة (الجزيرة نت، 2017).

2- الجهود المصرية في ملف التهدئة بين حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة في ضوء تقارب المواقف:

خلال الحرب "الإسرائيلية" على قطاع غزة 2014 أفضت مفاوضات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" لاتفاق وقف إطلاق نار يستند لتفاهمات 2012، لكن الاتفاق ظلّ مجتزأ ولم يتم الاتفاق على القضايا التي تم تأجيلها للتشاور بعد شهر من تثبيت وقف إطلاق النار، ولم تستكمل تلك المشاورات بعد أن علّقت مصر لاحقًا وساطتها بسبب الظروف الأمنية. وظلت مصر في تلك الفترة بعيدة عن أي مباحثات أو طروحات سياسية تخص قطاع غزة، إلى أن تحسنت العلاقات في منتصف عام 2017، وفي تلك الفترة جرى تقديم مبادرات وحدثت تحركات سياسية مختلفة لمعالجة قضية

قطاع غزة، وفعلاً لعبت كل من قطر وتركيا دورًا في مناقشة أطر سياسية لكن لم تتحول إلى مشروع قابل للتطبيق، بسبب عدم الرضا المصري.

وقد أثار ذلك جدلًا حول إمكانية حماس للتباحث مع "إسرائيل" حول قضايا سياسية تخص قطاع غزة مثل الحصار، وإنشاء ميناء، وتثبيت تهدئة مع "إسرائيل"، وقد اتَّهم الرئيس عباس في حينه حماس بفتح قنوات سرية عبر وسطاء لتبادل الأسرى، ووصف الاتصالات بأنها تتطور، وأصبحت تناقش أطرًا سياسية، وفق تعبيره، لكن حماس ظلت تنفي وجود أي أبعاد سياسية للحوارات (موقع روسيا اليوم، 2015).

نفى القيادي في حماس إسماعيل رضوان ذلك بتاريخ 30 إبريل 2015، مؤكدًا عدم وجود اتصالات مع "إسرائيل"، لا سرية ولا علنية، قائلاً: "إن حماس لا تفاوض الاحتلال إلا من خلال البندقية ولا يمكن لحماس أن تجرّب ما جرّبه الآخرون"، كما أكد أن حماس حريصة على وجود علاقات مستقرة وطبيعية مع مصر (رضوان، 2015).

ويرى الباحث أن حماس لم تكن معنية في مشروع سياسي (دولة غزة) كما كانت السلطة وحركة فتح تدعي ذلك. لكن الواضح أن حماس أيقنت أنها لن تحقق أي مكسب سياسي في غزة عبر اتفاق يستثني الدور المصري. في المقابل استثمرت الإدارة المصرية تبني حماس لاحقًا مواقف منفتحة على الخارج والداخل، والذي توّج بإصدارها وثيقة سياسية جديدة في منتصف العام 2017، وأبدوا مرونة عالية لتلبية المطالب المصرية، وبعدها أصبحت وفود حماس تزور القاهرة باستمرار، وتناقش قضايا متعددة، وعلى رأسها تثبيت التهدئة مع "إسرائيل".

كانت مصر في ظل توتر علاقتها مع حماس تتعامل مع السلطة الشرعية في رام الله بشأن التهدئة، ومشاريع الإعمار، وغيرها من الملفات، وكانت تسعى إلى إنجاح مصالحة فلسطينية تضمن لها الابتعاد عن التعامل مع حماس مباشرة فيما يخص القضايا السياسية. كما كانت مصر تربط بين ملف المصالحة، والملفات الأخرى، مثل؛ تبادل الأسرى، وتثبيت تهدئة مع "إسرائيل". وفعلًا بدأت مصر عملها في الملف الفلسطيني منذ أن تحسنت علاقتها بحماس بشكل مختلف عما كانت تعمل في السابق، خصوصًا بعد أزمة الخليج وحصار قطر (صالح، 2017، ص6).

وأضافت مصادر إعلامية أن المخابرات المصرية ركزت خلال اجتماعات القاهرة على إتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والضغط لعدم إيصالها إلى طريق مسدود، فيما نقلت الصحيفة عن مصادرها قولهم إن حماس استأنفت الحشد الشعبي عند النقاط الحدودية؛ لدفع المصريين إلى

استئناف جهود الوساطة في مباحثات التهدئة، بمعزل عن التطورات المتعلقة بملف المصالحة. كما أكدت مصادر في حماس لصحيفة "العربي الجديد" أن وفد حماس برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي للحركة صالح العاروري، سيركز على ملف التهدئة. حيث إن الوفد قدّم موقفًا واضحًا، بشأن مقترحات سبق للوفد الأمني المصري الذي زار غزة بقيادة مسؤول ملف فلسطين في جهاز المخابرات اللواء أحمد عبد الخالق أن قدمها، وطرحها خلال لقاء قيادة الحركة في القطاع. وأوضحت المصادر أن اللقاء تناول الحديث بشأن ملف التهدئة مع الاحتلال، ومناقشة تصوّر مصري مؤقت، متعلق بهذا الملف لمنع التصعيد المتبادل لحين التوصل لاتفاق مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية بشأن المصالحة الداخلية، إذ يشترط رئيس السلطة ضرورة إنجاز اتفاق المصالحة قبل المضي في تفاهمات التهدئة مع الاحتلال" (صحيفة عرب 48، 2018).

وعلى إثر التوترات الأمنية التي شهدها قطاع غزة في تلك الفترة، رأى مراقبون أن مصر قد نجحت في كبح جماح حرب جديدة في غزة بعد تصعيد عسكري وقصف متبادل بين فصائل المقاومة والجيش "الإسرائيلي" استمر ليومين، معتبرين أن مصر تستطيع احتواء الأزمة في قطاع غزة إذا ما تضافرت الجهود من جميع الأطراف. كما أكد مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور في 30 مايو 2018 أن بلاده ترحب بجهود مصر لوقف إطلاق النار في قطاع غزة بالإضافة إلى جهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية. كما طالب ميلادينوف المبعوث الأممي لعملية السلام الأطراف الفلسطينية بضرورة التجاوب مع الجهود المصرية فيما يخص المصالحة والتهدئة مع "إسرائيل" (صحيفة عرب 48، 2018).

من ناحية أخرى تحدثت مصادر إعلامية مصرية أن حماس وافقت على هدنة مع "إسرائيل" لمدة خمس سنوات، تشمل؛ تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وإتمام صفقة تبادل الأسرى، بالإضافة إلى فتح معبر رفح للبضائع والأفراد، وتوسيع مساحة الصيد لمسافة (12) ميلًا على مراحل. وأن وفد من الحركة سيتوجه لإبلاغ الوسيط المصري بهذا الموقف (جمعة، 2018).

ويضيف الباحث أن "إسرائيل" لم تعلق على التقارب الحمساوي المصري، ولم تنتقد الرعاية المصرية، ولم تعترض على المصالحة كما كان في السابق، ولم تتهم عباس بمد يده للإرهاب. فهي تتابع عن كثب الرعاية المصرية لملف غزة والمصالحة، ويبدو أن "إسرائيل" تسعى إلى تبريد جبهة غزة إلى حين إتمام صفقة تبادل مع حماس وصولاً لتوقيع تهدئة طويلة الأمد مع المقاومة الفلسطينية وحماس في قطاع غزة؛ كي تتفرغ لمزيد من الاستغلال والتهويد في الضفة الغربية والقدس الشريف.

5.5 الخاتمة

يتضح لنا أن العلاقة بين حماس ومصر شهدت تحسناً ملحوظاً بعد حالة التوتر التي سادت الفترة السابقة، وذلك بعد أن وجد الطرفان نقاطاً يمكن الالتقاء حولها، حيث إن النظام في مصر يسعى لضبط الحدود ومحاربة الجماعات المتشددة ولعب دورًا هامًّا في الساحة الفلسطينية، والتأثير في قطاع غزة، ولفت أنظار الجهات الدولية لأهمية الدور المصري، فيما حرصت حماس على الخروج من عزلتها السياسية، ومعالجة الأوضاع التي يمر بها القطاع، والسعي لكسر الحصار، وإيجاد بدائل من خلال العلاقة مع مصر، والاستفادة من الدور المصري في معالجة حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية وكذلك الانطلاق من خلال البوابة المصرية؛ لبناء علاقات حقيقية وجادّة مع محيطها العربي والإسلامي، وأيضا مع الجهات الدولية، لكن تبقى هذه العلاقة تمر بفترات مدّ وجزْر بحسب النظام الحاكم في مصر، ومن ناحية أخرى فإن العلاقة مع القاهرة مكّنت حماس من نقل شروطها للاحتلال "الإسرائيلي" حول تفاهمات التهدئة في القطاع، والتفاوض حول شروط تحسين الحياة في قطاع غزة.

الفصل السادس

مستقبل العلاقة بين حركة حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

يتناول هذا الفصل الحديث حول مستقبل العلاقة بين حماس ومصر في ظل مراحل مختلفة، وفى ضوء التطورات والمتغيرات الحاصلة على الصعيد المحلي والإقليمي، ويناقش أهم التحديات التي واجهت تطور العلاقة وتمددها بين الطرفين، إضافة إلى الحديث حول السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين حماس ومصر، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية وعلى حماس، وترجيح إحدى السيناريوهات للفترة الراهنة.

1.6 مقدمة

مرت العلاقة بين حماس ومصر بمراحل ومنحنيات كثيرة تباينت خلالها توجهات السياسة المصرية تجاه حماس وحكمها لغزة، تبعًا لمتغيرات مصرية داخلية وأخرى إقليمية ودولية، ويرى مراقبون أن علاقة حماس بمصر ظلت في مجملها متوترة وغير مستقرة، إلا في فترات معينة وفي ظروف استثنائية، وذلك بالرغم من الخصوصية التي تمتعت بها حماس كحركة مقاومة فلسطينية تواجه الاحتلال "الإسرائيلي"، لكن ارتباط حماس بتنظيم الإخوان المسلمين كان دائمًا ينعكس على تعاطي مصر مع حماس، وهذا ما كان له تأثيرات وتداعيات مباشرة على الشأن الفلسطيني عمومًا، وفيما يخص قطاع غزة بشكل خاص في ضوء سيطرة حماس عليه عام (2007) بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية 2006، ودخولها دائرة الصراع السياسي داخليًّا وخارجيًّا.

ظلّت القاهرة تتابع مباشرة الملفات الفلسطينية الرئيسة، وبعد التحول في علاقة حماس بمصر عام 2017 رعت القاهرة التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في أكتوبر 2017، وهي التفاهمات التي تعثّرت بعد حادثة استهداف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله في غزة، بعد عداء واضح واجهت به القاهرة حماس منذ قدوم الرئيس السيسي، جاء هذا الانفتاح المفاجئ بين حماس ومصر، حيث كانت حماس معنية بالاستفادة من أي نافذة تفتح في ظلّ الحصار القائم وتردّي الظروف الإقليمية المحيطة بالحركة، فإن حركة فتح أبدت تحفظًا كبيرًا تجاه التقارب بين حماس ومصر ومحاولة حماس التوصل لتهدئة مع "إسرائيل" بعيدًا عن السلطة الفلسطينية، دفع للاعتقاد بأنّ الدور المصري سواء في المصالحة أم في تفاهمات التهدئة غير مستقل تمامًا في أهدافه، وبهذا تتعدد الأطراف المؤثرة في مسار القضية الفلسطينية بكاملها (وكالة خبر، 2017/5/2).

بعد تعثّر المصالحة، وتصاعد الحصار، دفعت حماس نحو أشكال جديدة من النضال، تمثلت في مسيرة العودة وكسر الحصار وما رافقها من أدوات أزعجت الاحتلال وحدّت من قدرته العملية والدعائية في مواجهة الجماهير في قطاع غزة، لكن ذلك لم يكن ليمنع الحرب التي لا يريدها أحد، فقد تجددت المواجهات المسلحة بين الاحتلال والمقاومة أكثر من مرة في الشهور الأخيرة، وفي هذا السياق بدأت القاهرة مساعيها من جديد لإبرام تهدئة بالاستناد إلى المصالحة أو بدونها في حال تعذّرها (صالح، 2018، ص3).

من ناحية أخرى، فإن المتغيرات المحلية والإقليمية بالإضافة لدور الفاعلين الآخرين في الملف الفلسطيني قد يظهر العديد من التحديات التي ستواجه استمرارية العلاقة بين حماس ومصر، وتطورها في ضوء المصالح الاستراتيجية لكل طرف، ومن المفيد في هذا السياق الوقوف بالشرح والتحليل عند أهم التحديات التي تواجه تطور العلاقة بين حماس ومصر.

يلاحظ الباحث أن هناك تحسنًا في العلاقة بين حماس ومصر، والرعاية المصرية للتفاهمات الأخيرة بين حماس و"إسرائيل"، وعلى الرغم من إيجابيّاتها فيما يخص الوضع الفلسطيني المتردي في قطاع غزة، إلا أن العلاقة بين حماس ومصر لن تصل إلى حد التفاهم الاستراتيجي، وذلك بسبب حالة التباين التي يتبناها كل من حماس ومصر في علاقتهما مع "إسرائيل"، وعملية التسوية السياسية، والتطبيع مع الاحتلال، وكذلك علاقات حماس الإقليمية، وهذا ما دعانا إلى طرح رؤية استشرافية لمستقبل العلاقة بين حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية.

ويشير القيادي في حماس حمّاد الرقب إلى أن "العلاقة مع مصر لها جذور تاريخية وجغرافية، وأن مصر تشكّل حاضنًا كبيرًا وداعمًا رئيسًا للقضية الفلسطينية، ونحن نتطلع لدور مصري أكثر فعالية وتأثيرًا في ظل التحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، ويتعرض لها شعبنا في قطاع غزة" (مقابلة خاصة، نيسان 25، 2019).

2.6 التحديات التي واجهت تطور العلاقة بين حركة حماس ومصر

تشير العديد من المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية إلى استمرار الانفتاح بين حماس ومصر في المرحلة الراهنة، وأن كلًا من حماس ومصر يريدان تطبيق تفاهماتهما بما ينعكس إيجابًا على العلاقة بين الطرفين، حيث صدرت عدة تصريحات عن قيادة حماس بأن العلاقة مع مصر تتطور بشكل إيجابي وأنها أصبحت في مرحلة حوار استراتيجي ما يوفّر فرصة لتخفيف الحصار عن قطاع غزة بدرجات متفاوتة، ويؤهل القاهرة لتعزيز حضورها في الملف الفلسطيني، ولرعاية صفقة تبادل أسرى بين حماس والجانب "الإسرائيلي".

لكنه من المعروف في العلاقات السياسية أنه ليس ثمّة ثابت معين ليضبط العلاقة، ولكنها المصالح والأهداف الاستراتيجية هي التي تؤسس لاستمرار العلاقات التعاونية بين الطرفين. من ناحية أخرى، فإن المتغيرات المحلية والإقليمية بالإضافة لدور الفاعلين الآخرين في الملف الفلسطيني قد يظهر العديد من التحديات التي ستواجه استمرارية العلاقة بين حماس ومصر وتطورها في ضوء المصالح الاستراتيجية لكل طرف، ومن المفيد هنا الوقوف بالشرح والتحليل عند أهم التحديات التي تواجه تطور العلاقة بين حماس ومصر.

العوامل والظروف التي أحاطت بطبيعة العلاقة بين حركة حماس ومصر:

شهدت الأسابيع التي سبقت تفاهمات حماس ومصر في حزيران 2017 تطورًا خطيرًا في موقف مصر، والإمارات، والسعودية، والبحرين تجاه قطر وجماعة الإخوان المسلمين، ومن ضمنها حماس، وصلت حدّ اتهامها بممارسة الإرهاب، وتقديم الدعم له، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على وضع حماس التي كانت قد تنصلت من ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، ووضحت ذلك في وثيقتها السياسية، وتبنت لغة تصالحية تجاه مصر (صالح، 2017، ص5).

أبدت حماس مرونة كافية للانفتاح على النظام المصري في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، فيما ساهمت وثيقة حماس في تطوير نظرة الحركة الاستراتيجية للعلاقات العربية والإسلامية والغربية أيضًا، حيث شهدت تحسنًا ملحوظًا في تعاطي الحركة مع جهود المخابرات المصرية؛ كبوابة لكسر الجمود في العلاقة، ونقطة انطلاق للتفاهم في كثير من الملفات؛ فكانت هذه الوثيقة ضمن المواقف الفعلية والعملية؛ لإظهار عدم ارتباطها بجماعة الإخوان في مصر، وخطوة في الاتجاه الصحيح نحو معالجة التحديات القائمة التي تواجه سبل تطور العلاقة، ويمكن تناول جانب من التحديات التي واجهت تطور هذه العلاقة في النقاط الآتية:

1- قدرة حماس على تلبية المطالب الأمنية المصرية:

صحيح أن حماس أقدمت على إجراءات أمنية داخل قطاع غزة وخصوصًا لجهة ضبط الحدود مع مصر، فقد أقامت منطقة عازلة على الحدود، وقامت بحملة لمحاربة العناصر المتشددة داخل قطاع غزة، وإلى ذلك من مناحي التنسيق الأمني والمعلوماتي مع الأجهزة الأمنية المصرية، لكن الملف الأمني يظل بمثابة تحدٍ يواجه تطور علاقة حماس بمصر، سواءً فيما يخص قدرة حماس على القضاء على الجماعات المتشددة، أو لجهة ضبط الجماعات المسلحة في قطاع غزة فيما يخص تثبيت التهدئة مع إسرائيل برعاية مصرية، وقد أظهرت التجربة امتعاض مصر من خروج صواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل أثناء جولات الوفد الأمني بين غزة وتل أبيب. ورغم أن حماس نفت علاقتها بإطلاق هذه الصواريخ، إلا أن ذلك أحرج الموقف المصري، حيث حمّلت كل من مصر وإسرائيل حماس مسؤولية ضبط الأمن في قطاع غزة، ويشير الوضع أن قدرة حماس على تلبية المطالب الأمنية ستكون محل اختبار في الفترة القادمة سواءً من مصر أو إسرائيل (أبو عامر، 2019).

من ناحية أخرى، عملت حماس منذ سنوات على محاربة الفكر المتطرف والجماعات المتشددة في قطاع غزة، لكن تفاهماتها مع مصر ستجعلها تشدد قبضتها على تلك الجماعات، وهذا ما يمثل حملًا إضافيًّا على حماس في مواجهة أصحاب الفكر المتطرف، وتحمّل تبعاته الأمنية، خصوصًا وأن تلك الجماعات قد تدخل مرحلة كسر عظم مع حماس إذا ما نجحت الجهود المصرية لإبرام اتفاق تهدئة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة (أبو شنب والمصري، 2017).

2- مدى التزام حماس بالرؤية المصرية للمصالحة الفلسطينية والتسوية مع إسرائيل:

إن مصر عملت على طرح ورقة مقاربات جديدة، تقوم على تلبية مطالب حركتي فتح وحماس خطوة بعد خطوة، لإتمام ملف المصالحة الفلسطينية، وفعلًا استضافت مصر لاحقًا وفودًا من حركتي حماس وفتح، في محاولة جديدة للتوفيق بين الطرفين وإتمام المصالحة، باعتبارها الخطوة الضرورية التالية، بعد تثبيت التهدئة في القطاع، وباعتبارها مدخلًا لتوقيع تهدئة طويلة الأمد عبر منظمة التحرير، على غرار الاتفاق الذي أنهى حرب 2014 (دنيا الوطن، 2018).

ويؤكد الباحث على أن مصر بذلت جهودًا كبيرة في تقديم العديد من المقترحات والصيغ لوضع حلولٍ مناسبة تعالج واقع الانقسام في الساحة الفلسطينية، حيث طرحت تسليم قطاع غزة بشكل كامل للحكومة، وفق جدول زمني متفق عليه، على أن تبدأ مشاورات تشكيل حكومة وحدة وطنية، على أن لا يأخذ الرئيس الفلسطيني محمود عباس أي إجراءات ضد قطاع غزة، ويتراجع عن إجراءاته السابقة بعد تسليم القطاع، وأبدت مصر موافقة على أن تدفع رواتب موظفي حماس من خلال دولة قطر، وذلك؛ لإزاحة عقبة كبيرة أمام الطرفين، بعدما كانت حماس تطلب الاتفاق على دفعات محددة لموظفيها إلى حين دمجهم.

في المقابل تضمنت الورقة المصرية الجديدة إرجاء مناقشة مسألة السلاح العائد لفصائل المقاومة في غزة، إلى حين "إصلاح" منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات تشارك فيها حماس، واستمرت المباحثات والمشاورات بين حماس ومصر طوال الفترة الماضية؛ للتباحث في قضايا عدة؛ رغبة من القاهرة في إبقاء قنوات الاتصال مع حماس، وأيضًا حرص حماس على بقاء الدور المصري فاعلاً في ملف المصالحة، وملفات أخرى لأهمية مصر، وقدرتها، وحجم تأثيرها على السلطة الفلسطينية، وقادة حركة فتح.

حرصت مصر على إقناع الطرفين لتطبيق بنود اتفاق المصالحة؛ ليكون مفتاحًا لاتفاق تهدئة في قطاع غزة، وطلبت من حركتي حماس وفتح إبداء مرونة؛ لتجاوز موقف الانقسام الراهن، وجاء استمرار التحرك المصري الجديد بعدما نجح الرئيس المصري السيسي في إقناع الرئيس عباس إعطاء فرصة لجهود إنقاذ المصالحة، وعدم اتخاذ أي إجراءات جديدة ضد قطاع غزة، في ضوء الزيارات المتكررة لوفود حماس إلى القاهرة خلال الفترة اللاحقة، كانت حماس في كل مرّة تصرح بأن اللقاءات كانت إيجابية، وأن الجهود المصرية لم تتوقف سعيًا لاستكمال المباحثات بين حركتي حماس وفتح في إنجاز ملف المصالحة (صحيفة الشرق الأوسط، 2018/11/20).

يضاف إلى ذلك تحدٍ آخر يتعلق بالبيئة السياسية الضاغطة إقليميًّا ودوليًّا على حماس، وفي مقدمتها المواقف السلبية المعلنة لإدارة "ترامب" تجاه حماس، والتي عبّر عنها صراحة في خطابه أمام الزعماء العرب في قمة الرياض. ولا شكّ أن مواجهة الضغوط المتصاعدة إقليميًّا ودوليًّا، ومحاولة تلافي احتمالات التعرّض لمزيد من الحصار والاستهداف، يشكّل هدفًا هامًّا وأولوية لدى حماس في ظلّ المعطيات الصعبة الراهنة (الدجني، 2017).

3- موقف حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس من ملف قطاع غزة وحماس:

ويرى الباحث أن موقف السلطة والرئيس الفلسطيني من ملف قطاع غزة وحماس يمثّل تحديًا هامًا يواجه تطور العلاقة بين حماس ومصر، خصوصًا في ضوء إجراءاته التصعيدية بحق حماس وقطاع غزة، وممارسته ضغوطًا شديدة لإنهاء الانقسام، وإجبارها على التخلي عن حكم القطاع، وتسليمه للسلطة الفلسطينية، كانت تلك الإجراءات جزءًا من مخطط متشابك لإعلان قطاع غزة إقليمًا متمردًا، الأمر الذي يفسر ردة فعل الرئيس عباس الغاضبة إزاء تفاهمات حماس الأخيرة مع مصر، والتي رأت فيها فتح "تنفيسًا" عن حماس، وإفشالًا لمخطط محاصرتها وزيادة الضغوط عليها.

يذكر أن إجراءات الرئيس عباس ضد قطاع غزة وحماس طالت رواتب موظفي السلطة ومخصصات جزء من الأسرى والشهداء، ووصلت حدّ مطالبة سلطات الاحتلال بخفض كمية تزويد القطاع بالكهرباء. ويرجّح أن تكون إجراءات عباس القاسية بحق قطاع غزة، وتضييق الخناق عليه، فقد شكلت دافعًا مهمًا لقيادة حماس في غزة للتوجه نحو مزيد من الانفتاح على مصر، وكذلك للانفتاح على خصم الرئيس عباس والمقرب من النظام المصري محمد دحلان (صالح، 2017، ص4).

من ناحية أخرى، مثّلت التفاهمات المصرية مع حماس نقطة إزعاج للسلطة، فهي تضعف خطواتها تجاه قطاع غزة، وتمثل انتقاصًا من التمثيل الرسمي للسلطة، مما يجعل حماس تتشدد في أي حوارات تتعلق بالمصالحة الفلسطينية، وتفشل توجه الرئيس عباس في إضعافها. كما أثرت التفاهمات على العوائد المادية للسلطة، والتي تقدر ب17 مليون دولار شهريًّا، إضافة إلى أن ضعف مكانتها في حالة خروج قطاع غزة من حساباتها، والذي سيضعف من موقفها السياسي والدولي، لذلك ستبذل كل جهد لإفشال التفاهمات دون الإضرار بمصالحها مع مصر (أبو شنب والمصري، 2017).

4- علاقات حماس الإقليمية مع كل من قطر وتركيا:

بعد أن خسرت حماس علاقتها بالنظام السوري وتوترت على إثر ذلك علاقتها بإيران على إثر موقفها من الأزمة السورية، لجأت حماس إلى توطيد علاقتها مع تركيا وقطر، وتطورت علاقتها بكل منهما بشكل ملحوظ، خصوصًا بعد عزل الرئيس مرسي في مصر في يونيو 2013، ومنذ ذلك الوقت وحماس تحاول أن تبتعد بالملف الفلسطيني عمومًا والأزمة في قطاع غزة عن النظام الجديد في مصر، والتي دخلت معه في علاقة عداء واضح.

من ناحية أخرى، فإن العلاقة السيئة بين كل من قطر وتركيا من جهة، ومصر من جهة أخرى على إثر عدم اعترافهما بنتائج ثورة 30 يونيو 2013، ولا بالنظام الجديد في مصر برئاسة السيسي انعكست على الشأن الفلسطيني من خلال محاولاتهما لعب دور في الملف الفلسطيني على حساب الدور المصري. وفي ضوء الانفتاح الأخير بين حماس ومصر في الفترة التي تشارك فيها مصر دول الخليج في مقاطعة قطر وحصارها؛ فإن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة لموقف حماس وعلاقاتها الإقليمية، وخصوصًا مع قطر والتي قد تتحول مستقبلًا إلى تحدٍ أو عائقٍ يعيق تطور العلاقة بين حماس ومصر (عدوان، 2017).

وهناك رأي يرى بأن التقارب بين حماس ومصر لم يأتِ على حساب العلاقة مع قطر، ولم يؤثر على العلاقة بينهما، وأن حماس تستطيع أن توازن في علاقاتها الخارجية بحسب مصالحها وأهدافها، في حين يرى اتجاه آخر، بأن الدور المصري لا يمكن أن يكون مستقلًّا بالكامل، وكذلك الدور القطري، وذلك لارتباطهما بعلاقات جيدة ومصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأن كلًا من الفريقين يلعب الدور المنوط به، فمصر تقوم بالرعاية السياسية سواء في الملفات الداخلية أو على مستوى التهدئة مع "إسرائيل"، وقطر تمول المشاريع الإنسانية، وتدفع مساعدات نقدية من رواتب وإعانات لمدة ستة شهور؛ كجزء من تفاهمات التهدئة بين حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة، والتي تمت برعاية مصرية.

من هنا يمكن التقليل من إمكانية تأثير علاقات حماس الخارجية على إمكانية تطور علاقة حماس مع مصر، طالما بقي هو الراعي السياسي للملفات الفلسطينية الرئيسة.

5- أحكام القضاء المصري ضد حماس:

لقد صدر عن القضاء المصري عدة أحكام قضائية سواء ضد أفراد من حماس أو كتائب القسام، حيث اتّهم القضاء المصري بعد 30 يونيو 2013 حماس بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، ودعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ودعم جماعات إرهابية متشددة في سيناء تستهدف القوات المصرية، وبناءً عليه صدر في عام 2015 حكم قضائي من محكمة الأمور المستعجلة يصنّف كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس كمجموعة إرهابية، وأحكام أخرى كان آخرها حكمًا قضائيًّا يعدُّ حماس حركة إرهابية، لكن هذا القرار تم النقض عليه وإلغاؤه، بالإضافة للقضية المعروفة إعلاميًّا بالتخابر مع حماس، والذي وجهت إلى الرئيس مرسي وعدد من قيادات الإخوان، لكن محكمة النقض عادت في نوفمبر 2016 وقضت بإلغاء أحكام الإعدام والمؤبد بحق الرئيس مرسي وآخرين في قضية للتخابر مع حماس، وقررت إعادة المحاكمة. وهذا ما رأت فيه قيادة حماس خطوة إيجابية يجب تقديرها، وأعربت حينها عن تقديرها لقرار القضاء المصري بإلغاء الأحكام المتعلقة بقضية التخابر مع حماس، معتبرةً ذلك تأكيدًا على أصالة القضية الفلسطينية لدى مصر (صحيفة اليوم السابع، 2016).

وبالرغم من رجوع النظام المصري عن عدد من هذه الأحكام ضد حماس وتعديلها قضائيًّا من خلال الطعن عليها من هيئة قضايا الدولة، أو محكمة النقض، ورغم أن تلك الأحكام لم تأخذ شكلًا نهائيًّا، إلا أنه من الناحية العملية لا تزال عدة أحكام قضائية ذات قيمة قانونية ضد كتائب القسام، وأخرى ضد أفراد وقيادات من حماس. وهذا ما يمثل تحديًا مستقبليًّا يؤثر على علاقة حماس بمصر، ونرى هنا بأن النظام المصري رغم انفتاحه على حماس إلا أنه لا زال يتعامل معها أمنيًا وليس سياسيًا، من خلال جهاز المخابرات العامة المصرية، وهذا ما يشير إلى غموض مستقبل العلاقة بين حماس ومصر.

3.6 تطور العلاقة بين حركة حماس ومصر، وأثرها على القضية الفلسطينية

جاءت نتائج التفاهمات التي تمت بين مسؤولين مصريين ووفد حماس من قطاع غزة في منتصف يونيو 2017، مفاجئة للأوساط السياسية والإعلامية بكل المقاييس من حيث توقيتها ومضمونها، وشكّلت هذه التفاهمات تطورًا مهمًّا في سياق العلاقة بين حماس ومصر، بعد أن كانت تتصف بالعلاقة المتوترة والمأزومة خلال الأعوام السابقة. كما شهدت الفترة التي سبقت تقارب حماس مع مصر تصعيدًا كبيرًا في موقف حكومات مصر، والإمارات، والسعودية، والبحرين تجاه قطر، وجماعة الإخوان المسلمين، وحماس، وصلت حدّ اتهامها بممارسة الإرهاب، وتقديم الدعم له، الأمر

الذي فجّر أزمة خطيرة داخل البيت الخليجي انعكست بصورة سلبية على العلاقات بين الدول العربية، وعلى المشهد الإقليمي المضطرب أصلًا.

وقد أثار الانفتاح المصري على حماس نقاشات وتحليلات مكثفة في ضوء الزيارات المكثفة والمتبادلة بين الوفد الأمني المصري، ووفود من حماس بين قطاع غزة ومصر، خصوصًا وأن التصريحات الرسمية لحماس كانت تؤكد على إيجابية اللقاءات، وتحسن العلاقة مع مصر، لحد القول بأن العلاقة بين حماس ومصر دخلت حيز التفاهم والحوار الاستراتيجي. ووصفت حماس العلاقة بين الحركة ومصر بأنها تتطور بشكل كبير، خصوصًا في أعقاب إفراج مصر عن عدد من المحتجزين لديها، بعضهم أعضاء في كتائب القسام، كانوا محتجزين في مصر منذ 2015. وتم الإفراج عنهم بالتزامن مع نهاية زيارة وفد من حماس لمصر برئاسة إسماعيل هنية في فبراير والتي استمرت إلى أكثر من ثلاثة أسابيع (فلسطين اليوم، 2019/2/28).

وفى ظل التحسن الملحوظ الذي شهدته العلاقات بين حماس ومصر بعد حالة التوتر التي سادت بين الطرفين، نجد أن هناك أسبابًا مختلفة وعوامل عديدة شكّلت هذه العلاقة ورسّخت مفاهيمَ ومحدداتٍ لدى الطرفين بضرورة بقائها، بل والسعي لتطويرها؛ كونها تحقق مصالح جدية لدى الطرفين على مختلف الجوانب السياسية، والأمنية، والاقتصادية، من هنا يتناول الباحث جانبًا من هذه العوامل التي شكلت دافعًا وهيأت الأجواء لإقامة العلاقات بين الجانبين وتطويرها، وكذلك طرح السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين حماس ومصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، وأثرها على القضية الفلسطينية على النحو الآتي:

1.3.6. عوامل التقارب بين حركة حماس ومصر في ضوء تفاهمات المصالحة والتهدئة:

لا يمكن الجزم بأن الانفتاح المصري على حماس يمثّل توجهًا استراتيجيًّا يمكن أن يستمر طويلًا في المستقبل، أو أنه يعبّر عن قناعة بضرورة اعتماد مقاربة سياسية مختلفة في العلاقة مع حماس، التي تعدُّ مكونًا رئيسًا في المعادلة الفلسطينية، وتقتضي المصلحة المصرية نسج علاقة راسخة معه؛ أو أنه موقف عابر مؤقت تفرضه تكتيكات السياسة المصرية في مواجهة أزماتها الداخلية والخارجية، والرغبة في تعزيز الدور المصري على المسرح السياسي الفلسطيني. ويرجّح أن يتأثر مستقبل العلاقة بين حماس ومصر في المدى المنظور بعدد من العوامل، يمكن تلخيصها في العوامل الآتية:

1- **العامل السياسي:** المرتبط بدور مصر في القضية الفلسطينية، حيث تأثر دورها إيجابًا بفعل انفتاحها على حماس التي تسيطر على قطاع غزة، ويرجّح أن تتزايد أهمية هذا العامل في حسابات القيادة المصرية في الفترة المقبلة، بما يحقق المصالح المصرية، ويقطع الطريق على احتمالات دخول أطراف إقليمية أخرى على خطّ منافسة مصر في إدارة الملف الفلسطيني،

خصوصًا في ضوء علاقات مصر الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تصدر مواقف رسمية صريحة إزاء تفاهمات حماس الأخيرة مع مصر ودحلان، غير أن المرجح أن تكون مصر والإمارات قادرتين، بحكم علاقاتهما القوية مع "إسرائيل" وإدارة "ترامب"، على إقناع الطرفين بالنتائج الإيجابية المتوقعة لاعتماد خيار احتواء حماس إقليميًّا، وإضعاف علاقتها بإيران.

2- **العامل الأمني:** المرتبط بضبط الأوضاع في سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة، حيث التزمت حماس بتنفيذ بعض الإجراءات الأمنية فيما يتعلق بإقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود مع مصر. في مؤشر واضح إلى رغبة الحركة في تنفيذ تفاهماتها مع مصر. ويدفع هذا العامل بوضوح صوب اعتماد القيادة المصرية الانفتاح على حماس في قطاع غزة، والاستفادة من التنسيق الأمني مع حماس فيما يصب في تحسين الواقع الأمني في سيناء.

3- **العامل الأيديولوجي:** المرتبط بموقف حماس من الإخوان المسلمين في مصر، خصوصًا بعدما صرحت حماس مرارًا بعدم وجود أي علاقة أو ارتباط بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما أوضحته وثيقة حماس السياسية التي أصدرتها في مايو 2017، وأكد عليه رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية خلال زيارته الأخيرة أثناء لقاء له مع مجموعة من الإعلاميين المصريين. ويظهر هنا مدى حرص الحركة على تقديم نفسها؛ كحركة وطنية فلسطينية تنطلق من معطيات القضية الفلسطينية.

4- **العامل الاقتصادي:** المتعلق بالتبادل التجاري بين مصر وقطاع غزة، فمن شأن تدفق المنتجات المصرية من معبر رفح إلى قطاع غزة أن يعود بالنفع الاقتصادي على الجانب المصري، وأن يسهم في تحسين أوضاع سكان المناطق المصرية المحاذية للقطاع، فضلاً عن فائدته لسكان قطاع غزة، ما يجعل من العامل الاقتصادي عاملاً إيجابياً يدفع باتجاه تخفيف الحصار عن قطاع غزة، ومواصلة تحسين العلاقة مع حماس.

2.3.6. تشخيص العلاقة بين حركة حماس ومصر:

حماس التي انطلقت في العام 1987 في قطاع غزة كفرع للإخوان المسلمين في فلسطين، وفازت بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 وتحكم قطاع غزة منذ عام 2007 عادت في عام 2017 لتقدم نفسها كحركة تحرر وطني فلسطيني، خصوصًا بعد أن أجرت مراجعات فكرية وسياسية، وذلك حفاظاً على حضورها ومكانتها في المعادلة السياسية، فهي من أكبر الفصائل الفلسطينية وأكثرها تنظيمًا، ولها تأثير واضح في الوعي الجمعي العربي والإسلامي، إلا أنها احتكمت لما يعرف بدكتاتورية الجغرافية في إطار علاقتها بمصر، بالإضافة لكون مصر دولة

مركزية لها مكانتها ودورها في المعادلة الإقليمية والدولية، وهي المكلفة رسميًّا من جامعة الدول العربية بإدارة ملف المصالحة الوطنية.

وفي ضوء الانفتاح المفاجئ بين حماس ومصر فإن التفاهمات الأخيرة بين حماس ومصر، وعلى الرغم من إيجابيّاتها على صعيد التأثير على الوضع الفلسطيني المأزوم في قطاع غزة، فإنها لن تصل إلى حد التفاهم الاستراتيجي وفقًا لحالة التباين التي يتبناها الطرفان في علاقتهما مع "إسرائيل"، وعملية التسوية السياسية الفلسطينية والتطبيع مع الاحتلال، وكذلك الموقف من القوى الإقليمية، معتبراً أنه من المتوقع أن تحدث بعض الاختراقات في ملفات شائكة كالمصالحة، وتخفيف الحصار مقابل حفظ الأمن على الحدود مع مصر من قبل حماس ليس أكثر (اصرف، 2017).

وفي مقابلة خاصة مع القيادي في حماس زكريا معمر أكد على "أن العلاقة بين حماس ومصر تسير بخطوات حقيقية نحو التحسن الملحوظ، والطرفان تجاوزا عقبات كثيرة، وحماس تنظر لمصر كدولة هامة وفاعلة في الإقليم" (مقابلة خاصة، أيار 5، 2019).

كما يرى أستاذ العلوم السياسيّة عبد الستّار قاسم أن علاقة حماس ومصر مجاملات مؤقّتة، فمصر جزء من المحور ""الإسرائيلي"–الأميركيّ"، ولا تستطيع التمادي بعلاقتها مع حماس، لكنّها قد تغري حماس للانخراط في صفقة القرن، على الرغم من شكوكي بموافقة حماس (أبو عامر، 2019).

في المقابل، يرى فريق آخر أن تقاطع المصالح بين حماس ومصر، والمصداقية في التعامل، وحرص كل طرف على أمن الطرف الآخر ومصالحه واستقراره كفيلة بتعزيز العلاقة، وديمومتها، واستمراريتها، بل تطورها. وفي هذا الصدد يرى الكاتب حسام الدجنى "أن شكل التحول في علاقة مصر بحماس هو التغير البرنامجي من خلال تغيير أدوات السياسة الخارجية تجاه قطاع غزة مع بقاء الأهداف المتمثلة في تحييد حماس، وتوظيف قوتها لخدمة المصالح المصرية هو الأكثر ترجيحًا، أما شكل التحول الحمساوي تجاه مصر فربما التوصيف الأكثر ترجيحًا له هو التغير في أهداف السياسة الخارجية وليس مجرد تغير الأدوات. وفي حال استمرت خطوات تعزيز الثقة بين الطرفين فربما يتطور شكل التحول إيجابًا". وعليه تطمح حماس عبر حوارها الممتد مع القاهرة بأن تنتقل طبيعة العلاقة معها من جانب القاهرة إلى التغير في توجهات السياسية الخارجية (الدجني، 2019).

وفي مقابلة خاصة مع القيادي في حماس طاهر النونو أكد "أن حماس لا غنى لها إطلاقًا عن دولة مصر الشقيقة، وهذا بحكمه يفرض تعاونًا متعدد الأوجه بين الطرفين نسعى لتطويره؛ ليصل إلى مراحل استراتيجية في العلاقة بين حماس ومصر" (مقابلة خاصة، آذار 12، 2019).

وقد أثارت الزيارة الأخيرة لوفد حماس برئاسة إسماعيل هنيّة إلى مصر فبراير 2019 صدى إعلاميًّا واسعًا، حيث استمرت الزيارة لأكثر من (3) أسابيع، ونقلت المصادر الإعلامية أن هنية عقد في 5 فبراير لقاء مطولًا مع رئيس جهاز المخابرات المصرية، والوزير عبّاس كامل، وأكّد هنيّة على حرص حماس على أمن مصر، واستعرض الجهود التي تضمنت تعزيز حماس لتواجدها الأمني على طول الحدود مع سيناء، والتنسيق الأمني مع الجيش المصري؛ لضبط الوضع على المنطقة الحدودية.

كما أعاد هنية تأكيده من القاهرة على نفي أي علاقة لحماس بجماعة الإخوان المسلمين، وأن حماس ليس لها أي امتداد تنظيمي خارج حدود فلسطين وذلك في 17 فبراير 2017 خلال لقاء جمعه مع مجموعة من الصحفيين والإعلاميين المصريين. مؤكدًا على أن حماس حركة تحرر وطني فلسطيني ذات مرجعية إسلامية، تتبنى الفكر الوسطي المعتدل (عاطف وآخرون، 2019).

وبالرغم من أن تصريحات هنية بشأن العلاقة مع الإخوان ليست جديدة إلا أنها أثارت الجدل مجددًا حول إعادة تعريف حماس لنفسها، وفك ارتباطها بجماعة الإخوان، وذلك كون هذا التأكيد صدر من القاهرة هذه المرة، ما يمكن قراءته بأنه رسالة سياسية واضحة من حماس للنظام المصري وللعالم، وذلك بهدف تحصين نفسها من تهمة الإرهاب التي تطاردها بعد أن وُصمت بها جماعة الإخوان، كما يبدو أن هنية أراد أن يثبت للنظام المصري مدى التحول السياسي لدى حماس قولاً من خلال الإعلان والتأكيد على عدم وجود أي علاقة لحماس مع الإخوان، وفعلًا من خلال ضبط الحدود مع مصر، مما يسهم في فتح آفاق جديدة للتفاهم والتقارب مع مصر.

وتعليقًا على نتائج زيارة هنية للقاهرة قيل بأن زيارة هنيّة للقاهرة قرّبت حماس من مصر بعد أن تراجع دورها في قطاع غزّة لصالح قطر وتركيا، ممّا يجعلها تسعى إلى توظيف حماس لخدمة مصالحها، وتأمل مصر أن تعزّز حماس دورها بالتهدئة وصفقة التبادل مع "إسرائيل"، والمصالحة مع حركة فتح، في المقابل تأمل حماس أن تبذل مصر جهودها لرفع اسمها من قوائم الإرهاب

الأوروبيّة والأميركيّة، وذلك بعد أن تمتّعت حماس بواقعية سياسية بعد أن أخرجت وثيقتها؛ لتتجاوز عزلتها مع المحيط والعالم، وتخرج بثوب جديد، وتتخلص من جملة التهم الثقيلة المحيطة بها، والتي تلوح كلما تم الحديث عن تسلمها مفتاح حل القضية على اعتبار ربطها بالتشدد والإرهاب (أبو بكر، 2017، ص20).

ويرى أبو عامر (2019) أن حماس استفاضت بالحديث عن إنجازات زيارة هنيّة الأخيرة للقاهرة، لكن هناك ملفّات ما زالت عالقة مع مصر، أهمّها فتح معبر رفح بشكل دائم، وإزالة قوائم الممنوعين من السفر بقرار مصريّ بسبب انتمائهم لحماس. كما تعوّل حماس على مصر من خلال الوساطة المصرية بأن تضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار عن قطاع غزّة، وليس تخفيفه فقط، وتنفيذ التفاهمات الأخيرة التي تمت مع "إسرائيل" برعاية مصرية.

يرى الباحث أن علاقة حماس مع مصر في ضوء تحول المواقف تبدو في غاية الحساسية والتعقيد، وأن العلاقة بين الطرفين متأثرة وتتأثر بكثير من العوامل والمتغيرات، خصوصًا من الأطراف الداخلية والخارجية المؤثرة في الشأن الفلسطيني، خاصة وأن حماس هي أحد أهم المكونات السياسية الفلسطينية، وتسيطر على قطاع غزة، لكنها لا تمتلك شرعية التمثيل الرسمي المعترف به عربيًّا ودوليًّا، وبالتالي يصعب هنا التكهن بمستقبل العلاقة بين حماس ومصر، لكن يمكن طرح تصورات لمستقبل العلاقة بين الطرفين في ضوء تداعيات هذه العلاقة على القضية الفلسطينية.

4.6 رؤية استشرافية لمستقبل العلاقة بين حركة حماس ومصر

بعد 30 يونيو 2013 ظلّت حماس تلتزم بالنهج العام للإخوان المسلمين؛ فاصطدمت في الوقت نفسه بمعضلة الدمج بين تبنيها النهج الإخواني وبين أهداف حماس كحركة مقاومة فلسطينية، وبالتالي يمكن رؤية الوثيقة السياسية لحماس التي أعلن عنها عام 2017 كبداية لمرحلة سياسية جديدة، حيث أطلق عليها خالد مشعل (التطور الطبيعي للفكر السياسي لحماس)، حيث أصبحت قيادة حماس تبحث عن المصالح والأهداف المشتركة بينها وبين مصر، مثل محاربة التنظيمات الإرهابية في قطاع غزة وسيناء، والتي تهدد أمن الطرفين، ويمكن اعتبار الانفتاح على مصر هو أساس المرحلة الجديدة وعنوانها.

من الصعب هنا استشراف مستقبل العلاقة بين حماس ومصر بعيدًا عن توجهات السياسة المصرية ومصالحها، وبالتالي يرجّح أن ترتهن العلاقة بين حماس ومصر إلى عاملين: أولهما؛ استمرار

المصالح المتبادلة التي من المتوقع استمرارها ما دامت المصلحة المصرية قائمة، وثانيهما؛ المكاسب السياسية الإقليمية التي يُعتقد أن كلًا من أميركا و"إسرائيل"، تسعيان لجنيها من الحركة عبر القاهرة، لذا يتم محاصرة حماس سياسياً واقتصادياً (أبو عيشة، 2018). وتحاول هذه الدراسة طرح رؤية مستقبلية للعلاقة بين حماس ومصر، في ظل المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية على النحو الآتي:

1.4.6. سيناريو التقارب التكتيكي بين حركة حماس ومصر:

يفترض هذا السيناريو استمرار العلاقة بين حماس ومصر إلى حين انتهاء المصلحة المصرية المرجوّة من الحركة، وذلك على أساس الالتقاء المؤقت لمصالح الأطراف (مصر–حماس–دحلان)؛ بهدف تحقيق أهداف مرحلية؛ تنتهي بزوال أسبابها، مثل؛ تحقيق الأمن في سيناء، ومحاولة جرّ حماس للمحور المصري السعودي بعيدًا عن قطر، وتمكين القيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان للعودة للمسرح السياسي الفلسطيني، مقابل فكّ الحصار تدريجيًّا من جهة مصر عن قطاع غزة، وبالتالي إطالة أمد سيطرة حماس على القطاع، وإفشال مخطط عباس لإخضاعها.

ويبدو أن هذ السيناريو يسير بوتيرة سريعة إلا أن بواعث الخلاف ظاهرة بين أطراف المعادلة، وتبدو أكبر من بواعث الشراكة، وهي أقرب ما تكون إلى علاقة اضطرار منها إلى علاقة اختيار، في ظل وجود العديد من التحديات التي تحد من تطور العلاقة مثل: موقف السلطة، والرئيس عباس، وقدرة حماس على الالتزام بالرؤية المصرية للملفات الفلسطينية، فحماس وبالرغم من حرصها على إبداء مرونة كافية مع الجانب المصري، وسعيها لتطبيق كثير من متطلبات هذه العلاقة إلا أنها تقف عند حدود معينة؛ بسبب طبيعة المبادئ والثوابت التي تتمسك بها الحركة، والتي لا يمكن أن تتغير، ومنها: عدم التفاوض مع الاحتلال، وعدم الاعتراف بوجوده، ورفضها لعملية السلام، وتجريمها لاتفاق أوسلو، وعدم نيتها التخلي عن السلاح أو تركه، إلى جانب تعنت رئيس السلطة محمود عباس، ووضعه اشتراطات حول سلاح المقاومة، والتمكين الكامل، وعدم الاعتراف بالموظفين الذين عينتهم حماس، إضافة إلى الاعتبارات المصرية من أن حماس هي امتداد لفكر جماعة الإخوان المصرية، وأن مصر تدرك أن حماس لن تغيرَّ من مواقفها فيما يتعلق بالعديد من القضايا الاستراتيجية فيما يتعلق بعملية السلام، وتسليم السلاح، والاكتفاء بسلاح السلطة الفلسطينية في الشارع الفلسطيني. ويتفهم الجانب المصري دوافع حماس لهذه العلاقة بسبب الظروف التي أصابت الحركة وتضييق الخناق عليها من خلال الحصار وسطوة عقوبات الرئيس محمود عباس، واضطرار حماس لفتح العلاقات وتطويرها؛ لكسر عزلتها السياسية.

2.4.6. التقارب الاستراتيجي في العلاقة بين حركة حماس ومصر:

ويتناول هذا السيناريو حرص أطراف العلاقة على إنجاح التقارب وتطويره من خلال خطوات عملية تجسد التعاون، وتعكس التفاهم حول القضايا الاستراتيجية؛ ليصبح ذلك مسارًا مستمرًّا على المدى البعيد، وذلك لعدم وجود بدائل أفضل لهذه الأطراف، ويفترض ضمن هذا التصور أن يرتبط تحسن العلاقة بين حماس ومصر بالتوصل إلى تهدئة طويلة الأمد بين حماس و"إسرائيل"، وفي ضوء توقف جهود المصالحة الفلسطينية؛ فإن هذا السيناريو يصبح جزءًا من مخطط فصل قطاع غزة، والتمهيد لتطبيق صفقة القرن الأمريكية عبر إقامة دولة في غزة، الأمر الذي يقود إلى تفتيت القضية الفلسطينية، والتنازل عن ثوابتها، وهذا ما نستبعد تحقيقه في الفترة الراهنة، وذلك بسبب الخلافات الجذرية بين حماس ومصر المتعلقة بالموقف من المقاومة المسلحة، والموقف من إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، والمصالحة الفلسطينية، ومن مسار التسوية السياسية، خصوصًا، وأن العلاقة بين حماس ومصر لا تزال محصورة من الطرف المصري في المستوى الأمني، وهذا يعكس أن مصر لم تغير في سياساتها تجاه حماس، وأن ما يجرى هو تغير تكتيكي، وليس استراتيجي؛ بسبب ظروف موضوعية، وتطورات شهدتها الساحتان المصرية والفلسطينية، إضافة إلى دواعٍ وأسباب محلية وإقليمية، لكن هذه العلاقة لا يمكن أن نقيّمها بأنها وصلت إلى الدرجة المطلوبة إذا ما كنا نتحدث عن مفهوم العلاقات الاستراتيجية التي بموجبها تنتقل العلاقات إلى مراحل دافئة ومتقدمة تتشابك فيها المواقف والمصالح في ملفات غاية في الأهمية والحساسية بين الأطراف، فلا زال التعامل الأمني في العلاقة يجعل سقفها منخفضًا، ويحد من الحديث حول الاستراتيجية في العلاقة حتى الآن.

3.4.6. العودة إلى المربع الأول وحدوث التنافر والصدام بين حركة حماس ومصر:

وفى هذا السيناريو نسلط الضوء على احتمالية دخول العلاقة بين حماس ومصر في مراحل صعبة يسودها التوتر، وربما تشتد لتصل إلى حالة القطيعة، لتعود العلاقات إلى المراحل الأولى بعد عزل الرئيس مرسي، وتولي الرئيس عبدالفتاح السيسي لمقاليد الحكم، وقيام أجهزة الدولة المختلفة بما فيها القضاء بتجريم حماس، واتهام عدد من المصريين بالتخابر معها، واتهامها باقتحام السجون المصرية، وإغلاق معبر رفح البرى بشكل كامل؛ لتشديد الخناق على حماس في قطاع غزة، وهذا السيناريو من الصعب توقع حدوثه، وهو من الاحتمالات الضعيفة، وذلك على

إثر النضج السياسي الذى أبدته حماس تجاه مصر، وسعى الحركة لتطوير العلاقة، والوفاء بالالتزامات المصرية، فحماس تعلم أهمية الدور المصري في التخفيف عن القطاع، إضافة إلى الأهمية السياسية في الإقليم والعالم، وتدرك تأثير مصر على رئيس السلطة وقادة حركة فتح؛ لذلك فإن حماس تحرص كل الحرص لعدم انزلاق العلاقة أو توترها إلى مراحل يحاكيها هذا السيناريو؛ لما له من أخطار وتداعيات تمس مكانة الحركة وقوتها، وتُؤَثِّر على قدرتها في التواصل مع الأطراف في المنطقة؛ لكسر عزلتها السياسية، وتُغَيِّرُ الواقع في القطاع، وتلبى حاجاتها وتطلعاتها؛ كحركة تحرر وطني، كما أن مصر لا تسعى لتوتير العلاقة، ولا ترغب في الوقت الراهن خسارة ورقة هذه العلاقة مع حماس، وذلك لتبقى مؤثرة في المشهد الفلسطيني؛ كون حماس مسيطرة على قطاع غزة، وهى أقوى الحركات الفلسطينية في الساحة والمشهد الفلسطيني.

السيناريو الراجح:

يرجّح الباحث أن العلاقات بين حماس ومصر ستبقى في إطارها التكتيكي، وربما يحدث تطور طفيف وتحسن ملحوظ في التفاهمات والمشاورات التي تجرى بين أطرافها، لكن لا يعني ذلك وصولها إلى درجة العلاقات الاستراتيجية، وسيبقى ملف التعامل مع حماس ملفاً أمنيًّا يتم معالجته والتعامل معه من خلال المخابرات المصرية، مرجحًا السيناريو الأوّل في بقاء هذه العلاقات في حدودها المتواضعة التي ربما لن تتغير إلّا بتغير النظام الحاكم في مصر، وعودة نظام مصري شبيه بنظام الرئيس مرسي، أو تنازل حماس وتطويعها نحو الرضوخ للشروط الدولية بتسليم السلاح، وتحولها لحزب سياسي مدني يتعايش مع الواقع الموجود في المنطقة، وأن السببين حول تغير موقف حماس أو تغير النظام ليس بالأمر الممكن في ظل الظروف التي يمر بها الإقليم، وأيضًا في ظل عدم إمكانية قبول حماس بهذا الطرح؛ بسبب القيود، والمبادئ، والثوابت التي تتمسك بها الحركة، والتي يصعب التفكير حتى في أنها يمكن أن تنجرف نحو هذا الواقع وإلا فقد انتهى مبرر وجودها كحركة مقاومة، ولكل ما سبق فإن الباحث يرجّح السيناريو الأوّل وهو سيناريو التقارب التكتيكي بين حماس ومصر.

5.6 الخاتمة

شهدت العلاقة بين حماس والنظام في مصر تحسناً ملحوظاً؛ بسبب الرغبة الحقيقية التي أبدتها حماس في الانفتاح على الإقليم والعالم من خلال البوابة المصرية، فحرصت الحركة على تسويق وثيقتها الجديدة، وأكدت في كل مواقفها أنها غير مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وأنها يمكن أن تلتقي مع القاهرة في مصالح مشتركة، وذلك؛ رغبة منها في كسر عزلتها السياسية، فيما حرصت القاهرة على اتخاذ منحى آخر في علاقتها مع حماس من خلال استضافة قادة الحركة، وإبرام تفاهمات أمنية لضبط الحدود، ومحاربة الجماعات المتشددة،، إضافة إلى سعي القاهرة للعب دور أكثر تقدمًا في الملف الفلسطيني وخصوصًا ما يتعلق بملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وعلى الرغم من كل اللقاءات التي أجريت لتطوير وتحسين العلاقة بين حماس ومصر إلّا أنها لم تصل إلى المستوى الاستراتيجي، وبقيت العلاقة في المستوى التكتيكي، وذلك؛ لاعتبارات وتخوفات مصرية تجاه حماس متعلقة بالموقف الدولي منها، وأصولها الفكرية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة حالياً في مصر.

6.6 النتائج والتوصيات

1.6.6. النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أن كلاً من النظام الحاكم في حماس ومصر باتا يدركان أهمية العلاقات بينهما، وأن بقاء التواصل والتنسيق والتشاور بين الطرفين هو السبيل لمعالجة مختلف القضايا.
2- حماس طورت من أدائها السياسي وانفتحت في علاقاتها مع مصر وأبدت مرونة كافية في التعاطي مع كثير من المقترحات المصرية، وسعت للالتزام والوفاء بكل التفاهمات حرصًا على بقاء علاقاتها بالقاهرة قوية ومتوازنة.
3- القضية الفلسطينية تحظى بدعم مصري في مواجهة المشروع الصهيوني، لاعتبارات وأسباب منها؛ المكانة السياسية، والبعد القومي والعربي، حيث إن مصر تتعامل مع فلسطين، وبشكل خاص قطاع غزة ضمن أولويات أمنها القومي.
4- حماس لا زالت تصنّف على قوائم الإرهاب الأمريكية، وهذا ما يفسر التعامل الأمني المصري مع حماس عبر جهاز المخابرات، وليس عبر جهات سياسية رسمية.
5- استقرار العلاقة بين حماس ومصر، يلبي المطالب الأمنية المصرية، ويقود إلى تعزيز الحضور المصري في القضية الفلسطينية، وهو ما يوفّر فرصة قوية لدخول مصر على خطّ إنجاز صفقة تبادل أسرى بين حماس والجانب "الإسرائيلي".
6- انعكست التغيرات السياسية المصرية الداخلية سلبًا على العلاقة مع حماس بعد عزل الرئيس مرسي في المراحل الأولى، وزادت الإجراءات الأمنية، والاقتصادية، والقضائية من أزمة حماس الداخلية وجعلتها تفكر مليًّا في خيارات أخرى، مثل: الاقتراب من المصالحة الوطنية، وإعادة صياغة امتداداتها الخارجية، وعلاقاتها الإقليمية.
7- حققت محاربة الجماعات المتشددة في سيناء وغيرها نقطة التقاء، وقاسمًا مشتركًا بين حماس والجانب المصري، كما رسّخ ذلك لدى مصر والخارج بأن حماس تمثل تيار الإسلام المعتدل، وتتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
8- حققت وثيقة المبادئ والسياسيات التي أعلنت عنها حماس في 1 مايو 2017 تحولات هامة في الفكر السياسي للحركة، وخففت الضغط الحاصل على الحركة، وأعادت تموضعها من جديد بعد أن خسرت حلفاءها الإقليميين.

9- التقارب بين حماس ومصر لم يؤثر على العلاقة مع قطر، وأظهر أن حماس تستطيع أن توازن في علاقاتها الخارجية بحسب مصالحها وأهدافها، وقد ظهر الدور القطري (الممول) خلال مشاورات التهدئة بين حماس و"إسرائيل" الأخيرة، والتي أجريت برعاية مصرية.

10-تجاوب حماس مع المبادرات المصرية المختلفة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق شراكة وطنية جاء؛ كنتيجة لمراجعات نقدية ذاتية لسياستها في إدارة قطاع غزة، في ظل التغيرات السياسية الإقليمية بعد 3 يوليو 2013، وتراجع دور الإخوان المسلمين ومكانتهم إقليميًّا ودوليًّا، وازدياد الضغوط عليهم في مختلف أماكن تواجدهم.

11-حافظت مصر على علاقة قوية مع الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله؛ كونه يمثل رأس الشرعية الفلسطينية، وفى ذات الوقت وازنت في علاقاتها مع القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان ومع حماس.

2.6.6. التوصيات:

1- أن تسعى حماس لكسر عزلتها السياسية، وتطوير علاقاتها في المنطقة على قاعدة المصالح والتعاون المشترك، والابتعاد عن الاعتبارات الأيديولوجية في بناء العلاقات.

2- أن تحاول حماس رفع اسمها من قوائم الإرهاب الأمريكية والأوروبية، وذلك استنادًا للطرق والأساليب القانونية، والسياسية، والدبلوماسية؛ لأن ذلك يمكن أن يشكل بداية تحوّل في الانفتاح نحو علاقات حقيقية مع مصر، ويرتب قبولها دوليًّا كحركة تحرر وطني، وكحزب سياسي.

3- أن تغيّر حماس من خطابها المتشدد تجاه أمريكا والغرب، واستبداله بخطاب أكثر انفتاحًا؛ لأنهم يشكلون حلفاء للنظام المصري، وتصريحاتهم يمكن أن تنعكس على العلاقة المصرية، بحيث يستند خطابها إلى لغة تنسجم مع المفاهيم الدولية.

4- أن تقوم حماس باتخاذ خطوات حقيقية وغير مترددة لتحقيق شراكة وطنية تنهى حالة الانقسام السياسي، وتعيد ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني؛ كخيار استراتيجي، وليس مرحلي، وأن تبني توجهاتها وخطواتها بالاستناد إلى الرؤية المصرية التي يمكنها إنجاح هذه الخطوات، وإدخالها حيّز التنفيذ؛ كون مصر هي الأقدر على تحقيق ذلك، وإلزام السلطة الفلسطينية وحركة فتح.

5- أن تسعى حماس لنقل العلاقة مع مصر من مرحلتها التكتيكية المتواضعة إلى مراحل متقدمة لتصل إلى مراحلها الاستراتيجية من خلال حوار استراتيجي بناء، وتنفيذ التزامات وتفاهمات متبادلة في ملفات هامة تشمل جوانب سياسية، وأمنية، واقتصادية.

6- أن تبدى حماس تجاوبها مع المساعي المصرية لإتمام تهدئة طويلة الأمد مع الاحتلال "الإسرائيلي" برعاية مصرية؛ لأن ذلك ينعكس على المشاريع الاقتصادية التي تحسن ظروف وواقع الحياة في غزة بما لا يتعارض مع الثوابت الوطنية؛ كون ذلك يعزز الدور المصري ومكانته أمام حلفائه الإقليميين والدوليين، ويحجب التهديدات، ويخفض مستوى التحديات التي تتعرض لها حماس.

7- أن تواصل حماس مساعيها وخطواتها الأمنية في ضبط الحدود، وكبح جماح الجماعات المتشددة، ومنع تسللهم من وإلى مصر؛ لضمان بقاء المصالح الأمنية المشتركة؛ لأن ذلك يعكس صورة حماس ومكانتها في تبنيها المواقف المعتدلة، ومحاربة الإرهاب.

8- أن توازي حماس في علاقاتها وتحالفاتها الخارجية، وألّا تنحرف نحو محاور تحظى بقطيعة، وعقوبات دولية، وأن تحرص على علاقات منفتحة مع دول المنطقة والعالم دون الإضرار بمصالح الدول.

9- أن توازن حماس في علاقاتها الفلسطينية بين كل مكونات الطيف الفلسطيني، وخصوصًا العلاقات مع تيار محمد دحلان، وأن لا تتخذه بديلًا عن حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

10-تعزيز موقف حماس الذي تبنته في وثيقة المبادئ السياسية حول كونها حركة تحرر وطني فلسطيني ليس لها أي ارتباطات خارجية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1- مواثيق ونصوص:

أبو بكر، بكر. (2017). **وثيقة حماس في الميزان**. مركز الانطلاقة للدراسات.

أعمال القمة العربية السادية والعشرون. شرم الشيخ، مصر.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس (1988).

وثيقة المبادئ والسياسيات العامة التي أصدرتها حماس بتاريخ 1 مايو 2017.

2- الكتب:

أبراش، إبراهيم. (1999). **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**. الرباط: بابل للطباعة والنشر والتوزيع.

الأغا، إحسان والأستاذ، حسن. (2003). **مقدمة في تصميم البحث التربوي**. غزة: مطبعة الرنتيسي.

جبر، ظافر. (2013). **أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

حسنين، إبراهيم. (1998). **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981-1996**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

حمزاوي، زين العابدين وعبد الفتاح، لؤي. (2010). **أساسيات في تقنيات ومناهج البحث**. جامعة محمد الأول، المغرب: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

الحمزاوي، نسمة. (2018). **أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

السيد، ياسين. (2012). **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

صالح، محسن. (2008). **صراع الإرادات؛ السلوك الأمني لفتح وحماس 2006**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. (2014). **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، هاشم. (2013). **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**. بيروت: دار الساقي.

3- رسائل علمية:

أبو البهاء، مراد. (2012). **حماس ومصر؛ ضرورة العلاقة ومسارتها.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، برنامج الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله- فلسطين.

أبو الهطل، عبير. (2015). **السياسة المصرية اتجاه قطاع غزة (2006-2013).** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

أبو شاويش، صابرين. (2016). **أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية (2011-2015).** (رسالة ماجستير)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

أبو شاويش، كمال. (2013). **ثورة 25 يناير في مصر أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية.** (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

عليان، ماجد. (2013). **إدارة حماس لعلاقتها السياسية والإقليمية والدولية (2006- 2011).** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

الغلبان، ناصر. (2016). **الأبعاد السياسية للموقف المصري من الاعتداءات "الإسرائيلية" على قطاع غزة واثرها على القضية الفلسطينية 2008- 2014.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

فضة، ماجدة. (2014). **الربيع العربي والتغيرات في الفكر السياسي لحماس.** (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح، فلسطين.

موسى، إسلام. (2015). **الجماعات المسلحة في سيناء وتداعياتها على الموقف المصري من القضية الفلسطينية.** (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

وادي، عطاف. (2014). **الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء.** (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- مجلات دورية:

مجلة الدراسات الفلسطينية. (ربيع 2019). **نص مشروع القرار**، العدد 118. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. (2016). **ندوة حول مصر والقضية الفلسطينية**، مصر: وحدة الدراسات "الإسرائيلية" والفلسطينية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (2017). **المصالحة بين حماس وفتح.** مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، قطر.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2015). **العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية.** مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة.

5- تقارير:

صالح، محسن. (2010). **دور الاتحاد الأوربي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.** تقرير معلومات (16)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. (2017). **مستقبل العلاقة بين حماس ومصر في ضوء تفاهمات القاهرة الأخيرة.** تقرير استراتيجي رقم 101، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. (2018). **التهدئة بين قطاع غزة وإسرائيل: آفاقها وفرص نجاحها؟.** تقرير استراتيجي رقم (107)، سبتمبر 2018، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

6- دراسات:

أبو سعدة، محمد. (2017). **المصالحة الفلسطينية: التطورات والتداعيات.** مصر: المعهد المصري للدراسات.

أبو سيف، عاطف. (2014). "**إسرائيل**"، **العالم والعدوان على غزة.** مجلة قضايا إسرائيلية، غزة.

أبو طالب، حسن وعبد الوهاب أيمن. (2008). **الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي.** مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أبو نحل، أسامة. (2015). **الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية لمدينة غزة في الأمن القومي المصري.** بحث مقدم لمؤتمر (غزة: المكان والحضارة)، جامعة القدس المفتوحة، غزة.

الأخرس، سامي. وثابت، عبير. (2015). **متغيرات النظام السياسي الفلسطيني على مستقبل العلاقات الفلسطينية – المصرية في قطاع غزة 2006 – 2014.** مؤتمر قطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الأزهر، غزة.

إدريس، محمد السعيد. (2009). **المواقف العربية من العدوان.** دراسات في العدوان "الإسرائيلي" على غزة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الأسطل، كمال. (2015). **قطاع غزة بين الكيانية الإدارية والكيانية السياسية:** مؤتمر غزة المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، غزة.

بديوي، صلاح، (2016). **السياسة المصرية تجاه حماس بعد انقلاب 2013.** مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

تقدير استراتيجي (68). (2008). **مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الحاج، سعيد. **(2016). حماس بين دحلان وعباس.** مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الحافي، محمد. (2015) **غزة ما بين التسوية السياسية والاعتداءات العسكرية "الإسرائيلية" (1993– 2014)**. جامعة القدس المفتوحة، غزة.

الحافي، محمد. (2016). ملامح السياسة المصرية تجاه قطاع غزة بعد ثورة 30 يونيو. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (450).

الحمد، جواد. (2010). **دراسات في الفكر السياسي لحماس**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الحمد، جواد. (2015). **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

دراغمة، محمد. (2014). "هدنة 2014 في غزة: الولادة من الخاصرة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (25)، 100، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الدنّان، ربيع. (2016). **مصر بين عهدين: الرئيس مرسي والسيسي**. دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

رجب، إيمان. (2015). الفرص المحدودة.. ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق الأوسط بالنسبة لمصر؟. **مجلة الملف المصري**، العدد 8، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الزبيدي، باسم. (2010). **حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه.**، رام الله: المركز الفلسطيني لبحوث السياسية والمسحية.

السيد حسن، عدنان. (2014). **الحراك العربي والوحدة الوطنية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،.

صالح، محسن. (2017). **وثيقة حماس السياسية، المواقف وردود الأفعال**. ملف معلومات (23)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

طبيل، أدهم. (2015). **آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة**. غزة: مركز بال ثينك.

عزام، ماجد. (2013). **السلفية في فلسطين: الخلفيات، الواقع والآفاق**. مركز الجزيرة للدراسات.

عسيلة، صبحي. (2005). **مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام.

العيلة، محمد. (2017). **قراءة في دوافع الانفتاح بين النظام المصري وحماس**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

غنيم، هيثم. (2016). **عسكر مصر وحصار غزة**. مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية.

قسيس، نبيل. (2011). ما بعد العدوان على غزة؟. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد (100)، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المصري، هاني. (2014). انعكاسات ثورة مصر على القضية الفلسطينية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

نافعة، حسن. (1997). العلاقات المصرية الفلسطينية رؤية تحليلية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (8) 29، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

نصر الدين، إبراهيم وآخرون. (2014). **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7- مقابلات شخصية:

حماد الرقب – قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس (25 نيسان/ ابريل، 2019). مقابلة خاصة.

زكريا معمر – قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس (5 أيار/ مايو، 2019). مقابلة خاصة.

طاهر النونو – قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس (12 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

8- مراجع الشبكة العنكبوتية:

- **مقالات:**

أبو جلال، رشا. (25 فبراير/ شباط، 2019). **تجار غزة لا يفضلون الاستيراد من مصر بسبب ارتفاع التكاليف**. تم الاسترداد من موقع صحيفة المونيتور- الاقتصادية: https://maw.cx/7vjYJK

أبو زهري، سامي. (9 يونيو/ حزيران، 2013). **حماس: لم نقتحم السجون المصرية خلال أحداث الثورة**. تم الاسترداد من موقع الرسالة نت: https://maw.cx/zy4sR

أبو شنب، حمزة والمصري، حكمت. (2017). **آفاق العلاقة بين حماس ومصر**. تم الاسترداد من موقع مسارات: https://maw.cx/4bJwZN

أبو عامر، عدنان. (20 آذار/ مارس، 2019). **حماس متفائلة من نتائج زيارة هنيّة إلى مصر**. تم الاسترداد من موقع عدنان أبو عامر: https://maw.cx/G0OOk

أبو عيشة، نور. (2 أيار/ مايو، 2018). **مستقبل العلاقات الخارجية لحماس في ظل إدارة ترامب**. تم الاسترداد من موقع أمد للإعلام: https://maw.cx/GEqBG

إسماعيل، سيد. (2017). "**وثيقة حماس السياسية: تحول استراتيجي أم خطوة تكتيكية؟**". تم الاسترداد من موقع جريدة الحال الإلكترونية:https://maw.cx/qmzq

أصرف، محاسن. (22 أيلول/ سبتمبر، 2017). **حماس ومصر: انفراجه مرحلية أم تعاون استراتيجي؟** تم الاسترداد من موقع مجلة إضاءات: https://maw.cx/WUsn3A

بربار، مها. (15 حزيران/ يونيو، 2017). **اللقاء بين السنوار ودحلان في القاهرة**. تم الاسترداد من موقع صحيفة رأي اليوم: https://maw.cx/sJHV

البرعي، هيثم. (21 كانون الثاني/ يناير، 2015). **كتائب القسام إرهابية بحكم القضاء المصري**. تم الاسترداد من موقع صحيفة الوطن المصرية: https://maw.cx/8EnN

بن مناحيم، يوني. (4 آب/ أغسطس، 2017). **الرابحون والخاسرون من صفقة حماس دحلان ومصر**. تم الاسترداد من موقع وكالة سما الإخبارية: https://maw.cx/yyquyj

بوابة الشروق. (8 تموز/ يوليو، 2017). **حماس تشدد الرقابة على الحدود مع مصر**. تم الاسترداد من موقع بوابة الشروق المصرية: https://maw.cx/8NFAK

بيومي، محمود. (13 آب/ أغسطس، 2014). **مصر والمبادرة وحرب غزة؛ محددات رئيسة ورؤية تقييمية**. تم الاسترداد من موقع جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: https://maw.cx/xhqHL

الجزيرة نت. (14 تموز/ يوليو، 2012). **حماس ترحب بموقف الرئيس مرسي من المصالحة**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: https://maw.cx/aNaZJY

الجزيرة نت. (17 أيلول/ سبتمبر، 2017). **حماس تعلن حل اللجنة الإدارية في غزة**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: https://maw.cx/X2jZJ

الجزيرة نت. (12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2017). **هنية يعلن التوصل لاتفاق بين فتح وحماس بالقاهرة**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: https://maw.cx/ryG1X

الجزيرة نت، (12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2017). **أبرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في 10 أعوام**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: https://maw.cx/G0SLu

جمعة، أحمد. (6 حزيران/ يونيو، 2015). **حماس ترحب بإلغاء قرار اعتبارها جماعة إرهابية**. تم الاسترداد من موقع اليوم السابع: https://maw.cx/e3NCO

جمعة، أحمد. (8 آب/ أغسطس، 2018). **حماس توافق على هدنة 5 سنوات مع "إسرائيل"**. تم الاسترداد من موقع صحيفة اليوم السابع، https://maw.cx/h0ua

الجمل، محمد. (2013). **المشهد الاستراتيجي بعد العدوان "الإسرائيلي" على غزة في العام 2012**. تم الاسترداد من موقع مركز دراسات الشرق الأوسط: https://maw.cx/Ji04

الحافي، محمد. (2016). **ملامح السياسة المصرية تجاه قطاع غزة بعد 30 يونيو**. تم الاسترداد من موقع مركز دراسات الوحدة العربية: https://maw.cx/a5RuJ

حمتو، سمير. (13 شباط/ فبراير، 2011). **حماس: الثورة المصرية انتصرت على من «حاصر» غزة. تم الاسترداد من موقع الدستور:** https://maw.cx/6K9Cj

الدجني، حسام. (15 أيلول سبتمبر، 2017). **حماس ومصر: شكل التحول ومستقبل العلاقة**. تم الاسترداد من موقع فلسطين أون لاين: https://maw.cx/QEaEYG

الدجني، حسام. (19 أيلول/ سبتمبر، 2012). **العلاقات الحمساوية المصرية بعد الثورة.** تم الاسترداد من موقع فلسطين أون لاين: https://maw.cx/KfdEB

روسيا اليوم. (31 كانون الثاني/ يناير، 2015). **محكمة مصرية: كتائب القسام منظمة إرهابية.** تم الاسترداد من موقع روسيا اليوم: https://maw.cx/YDdZE3

زكريا، دينا. (15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2012). **ضغوط الرئيس مرسي رسالة لإسرائيل.** تم الاسترداد من موقع بوابة الشروق: https://maw.cx/OWGiW

سالم، صهيب. (12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2017). **فتح وحماس توقعان اتفاق المصالحة في القاهرة.** تم الاسترداد من موقع Sputnik News: https://maw.cx/5Z4hTl

سالم، عبد الحليم. (27 نيسان/ أبريل، 2011). **المجلس العسكري ينجح في الصلح بين حماس وفتح.** تم الاسترداد من موقع اليوم السابع: https://maw.cx/iEgTz8

سكاي نيوز. (27 تموز/ يوليو، 2012). **الرئيس مرسي وهنية يبحثان تخفيف معاناة غزة.** تم الاسترداد من موقع سكاي نيوز عربية: https://maw.cx/rCQpa

سي إن إن العربية. (2 أيار/ مايو، 2017). **وثيقة حماس: نضوج سياسي أم التفاف على الخلاف العربي مع الإخوان.** تم الاسترداد من موقع سي إن إن بالعربية: https://maw.cx/Li16.

صالح، محسن. (15 كانون الثاني/ يناير، 2009). **حماس ومصر طبيعة العلاقة ومسارها (1-2).** تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: https://maw.cx/i0T514

صحيفة المصدر الإلكترونية. (9 آذار/ مارس، 2015). **السيسي: تسوية القضية الفلسطينية سيقضي على الإرهاب.** تم الاسترداد من موقع صحيفة المصدر الالكترونية، https://maw.cx/ilOaJ

صحيفة اليوم السابع. (22 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2016). **حماس نقدر قرار القضاء المصري بإلغاء الأحكام بقضية التخابر.** تم الاسترداد من موقع صحيفة اليوم السابع: https://maw.cx/HcKzUY

صحيفة دنيا الوطن. (20 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2018). **مصر تستأنف جهود المصالحة بجدول زمني وتأجيل ملف السلاح.** تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: https://maw.cx/WiyN0

صحيفة رأي اليوم. (30 آذار/ مارس، 2015). **حماس والجهاد تنتقدان عباس لمطالبته ب"عاصفة الحزم" في غزة.** تم الاسترداد من موقع صحيفة رأي اليوم: https://maw.cx/zVBb

صحيفة عرب 48. (3 آذار/ مارس، 2019). **حماس: مصر تجدد وساطتها لإلزام "إسرائيل" بتفاهمات التهدئة.** تم الاسترداد من موقع عرب 48: https://maw.cx/BjRu0D

صحيفة عرب 48. (30 أيلول/ سبتمبر، 2018). **جهود مصرية لمنع التصعيد": استئناف مباحثات التهدئة؟. تم الاسترداد من موقع عرب 48:** https://maw.cx/dmft5

الصفدي، قيس. (6 تموز/ يوليو، 2012). **حماس تعول كثيرا على الرئيس المصري**. تم الاسترداد من موقع جريدة الأخبار: https://maw.cx/KTD7

عاطف، سوزان وآخرون. (15 شباط/ فبراير، 2019). **حماس حركة تحرر وطني فلسطيني**. تم الاسترداد من موقع صحيفة المصري اليوم: https://maw.cx/GKY91t

عبد الجواد، جمال. (19 تموز/ يوليو، 2014). **في إدارة العلاقة مع قطاع غزة**. تم الاسترداد من موقع الوطن نيوز: https://maw.cx/EjKKl

عدوان، بيسان. (30 تموز/ يوليو، 2017). **سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية: من الصراع مع إسرائيل إلى الدفاع عن أمنها**. تم الاسترداد من موقع صحيفة مدى الإلكترونية: https://maw.cx/pDaefU

عز الدين، عمرو. (7 تموز/ يوليو، 2013). "**الوطن" تنشر وثائق تبين موقف "حماس" من ثورة 30 يونيو: ما حدث هو "تغول على المشروع الإسلامي" في مصر والعالم**. تم الاسترداد من موقع صحيفة الوطن المصرية: https://maw.cx/5JeJ

عنان، عماد. (3 كانون الثاني/ يناير، 2017). **التقارب بين القاهرة وحماس، ما بين الضغط على أبو مازن والخوف من "ولاية سيناء"**. تم الاسترداد من موقع نون بوست: https://maw.cx/cTphP

عويس، خالد. (15 نيسان/ أبريل، 2013). **الجيش المصري يواصل عمليات ردم الأنفاق مع غزة**. تم الاسترداد من موقع العربية نت: https://maw.cx/P892

العيادي، نيفين. (22 أيلول/ سبتمبر، 2013). **مصر والقضية الفلسطينية بعد سقوط الإخوان**. تم الاسترداد من موقع صحيفة المصري اليوم: https://maw.cx/hUSr

الغرابلي، رزق. (30 آذار/ مارس، 2011). **تسلسل تأريخي لعلاقة حماس بمصر**. تم الاسترداد من موقع شبكة فلسطين للحوار: https://maw.cx/APhan

فلسطين اليوم. (22 آب/ أغسطس، 2017). **مصدر يفجر مفاجأة عن حقيقة تفاهمات حماس–دحلان–مصر**. تم الاسترداد من موقع: https://maw.cx/EFQN

فلسطين اليوم. (21 تشرين الأول/ أكتوبر، 2017). **تفاصيل عدد أيام فتح معبر رفح منذ عام 2009 حتى عام 2017**. تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: https://maw.cx/gvhL

فلسطين اليوم. (28 شباط/ فبراير، 2019). **رسمياً.. هنية يعلن إفراج مصر عن "المختطفين الأربعة" وعودتهم إلى قطاع غزة**. تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: https://maw.cx/6sGfC

قناة الحرة. (19 تموز/ يوليو، 2012). **حماس تطالب الرئيس مرسي برفع الحصار عن قطاع غزة**. تم الاسترداد من موقع الحرّة: https://maw.cx/HE2C

قناة العالم. (19 شباط/ فبراير، 2011). **حماس تشيد بالثورة المصرية.** تم الاسترداد من موقع قناة العالم: https://maw.cx/q0Ad

ماضي، محمد. (29 آذار/ مارس، 2012). **العلاقات المصرية الأمريكية بين تركة الماضي واحتمالات المستقبل.** تم الاسترداد من موقع swissinfo: https://maw.cx/GaBgu0

مركز ستراتفور الاستراتيجي. (3 حزيران/ يونيو، 2011). **قراءة في سياسة المجلس العسكري المصري.** تم الاسترداد من موقع نقطة: https://maw.cx/lcUYh

مشعل، خالد. (30 تموز/ يوليو، 2014). **تصريح خالد مشعل حول الحرب على غزة عام 2014.** تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: تصريح-خالد-مشعل https://maw.cx/ZmdWUt

المصري، هاني. (26 حزيران/ يونيو، 2012). **القضية الفلسطينية والمصالحة بعد فوز الرئيس مرسي.** تم الاسترداد من موقع سما: https://maw.cx/mkyQGX

منور، هشام. (18 أيار/ مايو، 2009). **علاقة مصر بحماس: حساسية العلاقة أم ضرورتها؟!.** تم الاسترداد من موقع المسلم: https://maw.cx/60uKC0

موقع روسيا اليوم. (19 أيار/ مايو، 2015). **حماس تنفي إجراء مفاوضات سرية مع "إسرائيل".** تم الاسترداد من موقع روسيا اليوم: http://arabic.rt.com/features/783433

موقع منظمة التحرير الفلسطينية. (3 آيار/ مايو، 2016). **نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.** تم الاسترداد من موقع منظمة التحرير الفلسطينية: https://maw.cx/iHhW2X

نادي، إبراهيم. (2012). **حماس في عهد الرئيس مرسي.** تم الاسترداد من موقع بوابة الأهرام الرقمية: https://maw.cx/tyaGI

هنية، إسماعيل. (28 كانون الثاني/ يناير، 2017). **علاقات حماس مع مصر "في تحسن".** تم الاسترداد من موقع بي بي سي عربي: https://maw.cx/8QkLR

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. (29 آذار/ مارس، 2015). **القمة العربية السادسة والعشرون تختتم أعمالها بشرم الشيخ.** تم الاستيراد من موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: https://maw.cx/AAaHgp

وكالات، (2007). **زلزال حماس يطيح بفتح من القيادة إلى العارضة.** تم الاسترداد من موقع جريدة المدى: https://maw.cx/o8Ef7u

وكالة الأناضول للأنباء. (26 آب/ أغسطس، 2014). **بيان الخارجية المصرية الذي أعلن وقف إطلاق نار شامل في غزة،** تم الاسترداد من موقع وكالة الأناضول للأنباء: https://maw.cx/aNaZJY

وكالة رويترز. (8 حزيران/ يونيو، 2013). **حماس ساعدت الإخوان على اقتحام سجون مصر.** تم الاسترداد من موقع رويترز: https://maw.cx/ovQAtg

وكالة سما الإخبارية. (18 تموز/ يوليو، 2012). **الرئيس مرسي يلتقي الرئيس الفلسطيني "عباس" بالقاهرة لبحث عدة قضايا.** تم الاسترداد من موقع وكالة سما: https://maw.cx/WL90GX

وكالة سوا الإخبارية. (15 أيلول/ سبتمبر، 2018). **مصر تخشى تدخلات قطر وتركيا للتأثير على المصالحة الفلسطينية.** تم الاسترداد من موقع وكالة سوا الإخبارية: https://maw.cx/zMPdlg

وكالة فرانس24. (28 حزيران/ يونيو، 2017). **حماس تقيم منطقة أمنية عازلة على الحدود الجنوبية لقطاع غزة مع مصر.** تم الاسترداد من موقع وكالة فرانس 24: https://maw.cx/66qZZv

وكالة فلسطين اليوم. (25 حزيران/ يونيو، 2012). **أثر فوز الرئيس مرسي على القضية المصالحة من وجهة نظر المحللين.** تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: https://maw.cx/NPEbxI

وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. (24 نيسان/ أبريل، 2015). **هنية: إشارات إيجابية في العلاقة مع السعودية ومصر.** تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: https://maw.cx/m4elU

اليوم السابع. (6 شباط/ فبراير، 2012). **هنية يؤكد جاهزية حكومته لتنفيذ إعلان الدوحة.** تم الاسترداد من موقع اليوم السابع: https://maw.cx/P41X

يونس، محمد. (4 تشرين الأول/ أكتوبر، 2013). **خمس خسائر كبيرة لحماس بسبب الاجراءات المصرية على الحدود.** تم الاسترداد من موقع وكالة سما الإخبارية: https://maw.cx/cPYIw

- **تصاريح وبيانات صحفية ومقابلات:**

أبراش، إبراهيم. (2011). **الثورات العربية وفلسطين.** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (87)، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أبو زهري، سامي. (16 أيار/ مايو، 2015). **تصريح صحفي إدانة لقرار المحكمة المصرية.** تم الاسترداد من موقع حركة المقاومة الإسلامية حماس: https://maw.cx/9eRO8x

أبو مرزوق، موسى. (2013). تصريح صحافي لنائب رئيس المكتب السياسي لحماس. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** (24)95، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

جمعة، محمد. (2005). **الدور المصري في خطة الانفصال.** مجلة السياسة الدولية، مصر: موقع الأهرام الرقمي.

رضوان، إسماعيل. (8 أيار/ مايو، 2015). **مقابلة صحفية مع القيادي في حماس إسماعيل رضوان.** تم الاسترداد من موقع وكالة معا الإخبارية: https://maw.cx/2FVpN

روسيا اليوم. (19 أيار/ مايو، 2015). **مقابلة تلفزيونية مع عبد الله عبد الله رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي،** تم الاسترداد من موقع روسيا اليوم: http://arabic.rt.com.

العربية نت. (26 آب/ أغسطس، 2014). **مؤتمر صحفي، للناطق باسم حماس سامي أبو زهري عقب الإعلان عن الاتفاق**، الموقع الإلكتروني للعربية نت، http://www.alarabiya.net/

قناة العربية الحدث. (29 آب/ أغسطس، 2014). **مقابلة تلفزيونية مع رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير "صائب عريقات"**، تم الاسترداد من موقع قناة العربية الحدث: http://www.alarabiya.net

مجلة الدراسات الفلسطينية. (18 آذار/ أبريل، 2013). **حديث صحفي للرئيس السابق محمد الرئيس مرسي**. (24)95، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مجلة الدراسات الفلسطينية. (2 كانون الأول/ ديسمبر، 2013). **تصريح صحفي لوزير الداخلية المصري**. (25)98. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- **برامج يوتيوب:**

موقع يوتيوب. (3 تموز/ يوليو، 2013). **بيان القوات المسلحة المصرية في 3 يوليو يعلن فيه عن خارطة الطريق**. تم الاسترداد من موقع يوتيوب: https://maw.cx/GGpB

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Tamimi A., (Aug. 06, 2010). **Hamas: Unwritten Chapter.** Ana Belén Soage, University of Granada, https://maw.cx/SpgL7